المؤتمر الثامن الإفتراضي لمنظمة المرأة العربية

"المـرأة العربيــة والتحديــات الثقافيــة"

برعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
العماد ميشال عون

ورئاسة السيدة كلودين عون
رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية
(2021 - 2019)

23-25 فبراير/شباط 2021

المؤتمر الثامن الإفتراضي لمنظمة المرأة العربية

"المـرأة العربيــة والتحديــات الثقافيــة"

برعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
العماد ميشال عون

ورئاسة السيدة كلودين عون
رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية
(2021 - 2019)

23-25 فبراير/شباط 2021

جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

لبنان، بعبدا، الطريق الدولي، مركز رقم 3176، ط.2

تلفون 009615955101/2 | فاكس 009615955103

البريد الالكتروني info@nclw.gov.lb | الموقع الالكتروني www.nclw.gov.lb

لبنان 2021

قائمة المحتويات

المقدمة

الكلمات الافتتاحية

- كلمة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون
- كلمة رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية السيدة كلودين عون
- كلمات رئيسات الوفود الرسمية المشاركة
- كلمة الأستاذة الدكتورة فاديا كيوان المديرة العامة للمنظمة
- كلمة الدكتورة مارلين حيدر رئيسة اللجنة العلمية للمؤتمر، عميدة معهد العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية

محاور المؤتمر

المحور الأول

المرأة العربية بين التراث والحداثة : بين المواجهة والمصالحة

تعريف بالباحثات / ين وملخصات الأبحاث

المحور الثاني

المرأة العربية في خضم الإنتاج الادبي والفني وأليات التنشئة الاجتماعية

تعريف بالباحثات / ين وملخصات الأبحاث

المحور الثالث

دور المرأة الاقتصادي في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والتهميش

تعريف بالباحثات / ين وملخصات الأبحاث

المحور الرابع

المرأة العربية بين المواطنة، السياسات الحكومية والنضالات المدنية، ونشر ثقافة النوع الاجتماعي : مسارات عربية متنوعة ومتقاطعة

تعريف بالباحثات / ين وملخصات الأبحاث

المحور الخامس

مساهمة المرأة في تعزيز صمود المجتمع والارض

تعريف بالباحثات / ين وملخصات الأبحاث

الجلسة الختامية

توصيات المؤتمر

مقدمة

هذا الكتيب...

تعقد منظمة المرأة العربية مؤتمراً عاماً كل عامين برئاسة الدولة التي تترأس دورة مجلسها الأعلى عند انعقاده، والمؤتمر العام للمنظمة هو إحدى اليات عملها، إذ تجمع فيه المنظمة بين المسؤولات والمسؤولين عن الهيئات أو الإدارات الرسمية المعنية بقضايا المرأة في الدول الأعضاء، وبين نخبة من الباحثين والأكاديميين والخبراء من مختلف الدول العربية. وتسعى المنظمة من خلال مؤتمراتها العامة إلى مساندة الدول العربية بغية تحقيق المساواة بين الجنسين عبر المساهمة في رفدها بمقاربات معرفية مناسبة وبمعلومات مستقاة من الخبرات الفعلية المعاشة في المجتمعات العربية.

لقد انعقد المؤتمر العام الثامن للمنظمة تحت عنوان «المرأة العربية والتحديات الثقافية» من 23 إلى 25 شباط/فبراير 2021، بواسطة المنصة الإلكترونية بسبب انتشار جائحة كوفيد – 19 في العالم وترأسته السيدة كلودين عون رئيسة المجلس الأعلى للمنظمة في دورته التاسعة (2019-2021) وافتتحه فخامة الرئيس ميشال عون، رئيس الجمهورية اللبنانية.

باختيارها موضوع « المرأة العربية والتحديات الثقافية» كعنوان لمؤتمرها الثامن، رغبت منظمة المرأة العربية في المساهمة بتعميق البحث في واحد من أكثر المواضيع الاجتماعية إثارة للجدل في العالم العربي، الا وهو موضوع الثقافة كعامل مؤثر في تطوير أوضاع المرأة. واعتمدت المنظمة لذلك مفهوم الثقافة بمعناه الأنثروبولوجي الذي يتناول جميع جوانب الحياة البشرية. وباعتمادها مقاربة مجتمعية لمفهوم الثقافة، أرادت المنظمة أن تساهم اعمال المؤتمر في فهم الواقع والبناء على أساسه وفق تطلعات مستقبلية تُرسم لها السياسات التنموية الهادفة لتعزيز أوضاع النساء. فالتنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال مشاركة فعالة لنصف المجتمع الذي تجسده المرأة، وقد رمى هذا المؤتمر، من جهة إلى تحديد وتحليل التحديات التي تعيق هذه المشاركة في العالم العربي اليوم، ومن جهة أخرى، إلى استخلاص العبر من التجارب الواقعية التي نجحت في تخطي هذه التحديات.

يتضمن الكتيب الذي بين أيديكم، الكلمات الرسمية التي ألقيت خلال الجلسة الافتتاحية وموجز عن الأبحاث التي تم عرضها ومناقشتها خلال المؤتمر، والتوصيات التي صدرت عنه. عسى أن تساهم أعمال هذا المؤتمر، في إثراء التبادل الثقافي المثمر فعلياً في العالم العربي.

الكلمات الافتتاحية

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
العماد ميشال عون

أيها الحضور الكريم،

يسعدني أن افتتح اليوم المؤتمر الثامن لمنظمة المرأة العربية، الذي اختار بيروت مكانا لبحث «دور المرأة العربية والتحديات الثقافية»، وكيفية تحويلها الى فرص للتضامن والنجاح.

فيما يترقّب الجميع بقلق التداعيات المتلاحقة للازمة الصحية التي هزّت العالم، تتّجه الانظار نحو المرأة كونها في موقع متقدّم في مواجهة مختلف الصعوبات، اذا ما تم إعدادها وتمكينها. كيف يكون ذلك؟ انّ الحضارات كافة وليدة الثقافة. والثقافة إستراتيجية عمل مثلّثة الإبعاد، قائمة على :

- التوعية على التراث الفكري والعلمي والفني.
- والتدريب على تفعيله وتطويره واغنائه.

هذا النوع من التنمية الضرورية لمجتمعاتنا، انطلاقا من المرأة، لا يتحقق بمعزل عن ضرورة اتاحة الفرص بشكلٍ متساوٍ بين الرجل والمرأة. ومن شان أي تقاعس في هذا الاتجاه، ان يضاعف التناقض بين التطلّعات والواقع.

أيها الحضور الكريم،

هناك دائماً نقاش حول التناقض بين القناعات والذهنيات الموروثة. فهل يجب تغييّر الذهنيات أولاً ثم سنّ القوانين المناسبة؟ ام العكس؟ انّني أؤكد لكم على أهميّة العمل على تخطيّ العوائق الثقافية باللجوء الى وسائل ثقافية، وفق ما نجح في القيام به رواد النهضة من نساء ورجال، في مطلع القرن الماضي.

من هنا، نتطلّع جميعاً إلى أن ينجح مؤتمركم هذا في وضع أسس انتاج ثقافة متجدّدة، وتعميم المعرفة، للسير الى الامام في التغلّب على ما يكبّل تحقيق المساواة المطلوبة، بالركون الى العقل، وبروح الانفتاح وتقبل الآخر المختلف. وهذا ما اردناه عندما اطلقنا مبادرة انشاء «اكاديمية الانسان للتلاقي والحوار» في لبنان، التي أيّدتها الأمم المتّحدة.

أيها الحضور الكريم،

لقد عَبَرت المرأة بشكل عام إلى الكثير من المواقع المتقدّمة في وجوه الحياة، والعمل، والابتكار، والتفوُّق. على الرغم من العوائق والصعوبات والتفاوت في حقوقها، في القانون والممارسة، بين بلد وآخر.

وانني إذ اشدد على ضرورة تفعيل دور المرأة في المجتمعات، ومن خلالها إطلاق نهج تربوي فاعل، مبني على ملاقاة تطلعات القرن الحادي والعشرين، اغتنم هذه المناسبة لاتوجّه بالتقدير الى كلّ من ساهم في تحضير واعداد هذا المؤتمر، أملا أن تأتي توصياته على قدر تطلعاتنا من أجل غد افضل لشعوبنا ودولنا.

وشكراً لكم

السيدة كلودين عون
رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية
في دورته التاسعة

يشرفني أن أرحب بكم ولو عن بُعد في افتتاح المؤتمر الثامن لمنظمة المرأة العربية الذي ينعقد تحت عنوان « المرأة العربية والتحديات الثقافية»، والذي كنت أتمنى أن ينعقد في لبنان، لو سمحت بذلك الظروف الصحية العالمية. لكن مجرد تنظيم هذا المؤتمر كان بمثابة تحد تمكنت منظمة المرأة العربية ان تتخطاه. وهو بالنسبة إلينا كمسؤولات وكمسؤولين وكناشطات وناشطين في مجال عمل الحقل الاجتماعي والنسائي، يمثل فرصة لتبادل المعارف والخبرات حول موضوع نعلم جميعاً أننا نصطدم به عند المبادرة إلى معالجة أي من الظواهر، التي نرى فيها سبباً معيقاً لإحقاق حقوق المرأة أو لقيامها بالأدوار المجتمعية بالتساوي مع الرجل.

ففي مجتمعات العالم بأسره وفي عالمنا العربي بنوع خاص، عندما يعود الأمر الى قضايا المرأة، تُقدّم الأبعاد الثقافية على أنها السبب الرئيسي للامتناع عن تعديل قانون يميز ضد النساء، أو عن تصحيح ممارسات مجحفة بحقوقهن. هكذا نرى مثلاً ان الاعتراف بالحقوق السياسية للمرأة تأخر إلى النصف الثاني من القرن العشرين لاسباب ثقافية في حول صناعية متقدمة، ونرى مثلاً أن مسألة سبل مكافحة العنف الذي تتعرض له المرأة لا تزال موضوع نقاش في بلداننا العربية.

إن الهرمية الرمزية التي ألصقتها ثقافات المجتمعات البدائية في العالم، بتمايز جنسي الذكور والإناث انتجت في هذه المجتمعات قناعة بأنه ينبغي لأن يكون الذكور متقدمين على النساء، ولا نزال نعثر على أثر لهذه القناعة في مجتمعاتنا المعاصرة، على الرغم من أن تطور التاريخ يثبت التبدل المستمر في أنماط عيش البشر وفي الثقافات التي تنتجها. فكما المجتمعات ونمط العيش فيها، تتحول الثقافات وتتحول معها الأطر الناظمة للعلاقات المجتمعية. وفي كل عصر وفي كل بيئة، للأشخاص الفاعلين في المجتمع ان يتطلعوا إلى العيش بحسب بنى ثقافية تتيح تفتح المواهب التي يختزنها الرجال كما النساء. فالثقافة المجتمعية، ومن ضمنها الثقافة المؤاتية لصون حقوق المرأة وتمكينها من القيام بأدوارها، هي ثقافة لنا أن نبنيها بفكرنا وأعمالنا انطلاقاً من تراث أجدادنا ومن كل تراث في العالم أثمر خيراً للإنسانية. وعند اقتباسنا للتراث، لنا أيضاً أن نتعرّف على الطاقة وعلى الصفات التي سمحت بإنتاجه، فلا ننسى أن نجاحنا في بناء ثقافة ضامنة لحقوق المرأة في مجتمعنا، يتوقف على الصدق في التزامنا بقضايا المرأة وعلى صحة مقارباتنا لمعطيات الواقع ولاشكاليات تطويره. ولا ينبغي في ذلك أن تعيقنا قيود تحصر تفكيرنا أو تحول دون التعبير عنه. ولنا أن نسعى بتصميم ومثابرة إلى حمل القيمين على مجتمعاتنا، من مشرعين، وحكام وقادة وقضاة إلى النظر إلى المرأة على أنها مواطنة متساوية مع المواطن الرجل، وعلى أنها كإنسان جديرة بأن تتمتع بكافة الحقوق الإنسانية. ينبغي التذكير هنا بأن تحمّل المسؤولية في إدارة الشأن العام ينطوي أيضاً على دور إصلاحي لمعالجة الأمراض التي يشكو منها المجتمع ومن أكثر هذه الأمراض ضرراً التمييز الذي يلحق بالنساء في القانون وفي الممارسات والذي يجعل منهن مواطنات من الدرجة الثانية.

إن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ليس بمجرد عنوان لاتفاقية دولية تقع ضمن اختصاص وزارة أو إدارة لها، أن تتابع أمرها وان تقدم التقارير بشأنها، بل هو هدف حيوي لمجتمعاتنا ينبغي أن يندرج ضمن أولويات عمل المشرعين والحكام وضمن أولويات كل من يعمل في المجال الفكري والثقافي والتربوي والإعلامي. ومن أشد أشكال التمييز وطأة الموقف الذي يجيز، في ظروف معينة، أن تكون المرأة عرضة للعنف داخل أسرتها، فهذا أمر لا يلحق بها الأذى فقط، بل هو عندما يكون مقبولاً من المجتمع، يحطم كينونتها كعنصر فاعل في هذا المجتمع. لذا فإننا نسعى جاهدين في العالم العربي ككل لنزع أي تبرير عن ممارسة العنف ضد النساء.

في لبنان نعير أهمية خاصة لهذا الموضوع وقد توصلنا مؤخراً بجهود متضافرة من جانب الجهات الرسمية والأهلية إلى اقرار المجلس النيابي قانون يجرّم التحرش الجنسي ويؤهل ضحاياه، والى اعتماد تدابير قضائية وإجرائية أكثر حماية لضحايا العنف داخل الأسرة. لذلك عملنا على تضمين الخطة الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن الرقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن تدخلات خاصة بحماية المرأة من أعمال العنف، وخلال فترات الحجر المنزلي للوقاية من انتشار الوباء، اتخذت السلطات القضائية تدابير من شأنها تسهيل وصول النساء ضحايا العنف إلى العدالة. كما نستمر في لبنان في المطالبة بحقّ المواطنة الكاملة للمرأة، ونواصل عملنا في سبيل اعتِراف القانون بحقّها في نقل جنسيّتها إلى أولادها.

إن قضية المرأة في المجتمع هي قبل كل شيء، قضية ثقافية، ونضال النساء من أجل المساواة مع الرجال هو نضال ثقافي بالدرجة الأولى. لذا علينا أن ندرك كمنظمات إقليمية ودولية وكمسؤولين في بلداننا ومجتمعاتنا وحتى كأفراد، أن العوامل الثقافية المؤثرة في تطوير المجتمعات ليست بعوامل ثابتة بل هي متغيرة. ولا ينبغي ان ننسى أننا مؤهلات ومؤهلون وقادرات وقادرون على العمل على صعيد الفكر كما على صعيد اعتماد السياسات والتشريعات وعلى صعيد تنفيذ البرامج الإنمائية والقيام بالمبادرات، كما على صعيد خياراتنا وتصرفاتنا الفردية على تطوير العوامل الثقافية الفاعلة في مجتمعنا، وجعلها مؤاتيه لتحقيق التغيير الإيجابي في أوضاع المرأة وتعزيز وضعها في مجتمعاتنا. عسى أن نوفق في مساراتنا.
أتوجه بالشكر إلى فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، العماد ميشال عون على رعايته لهذا المؤتمر، واعرب له عن امتناني للدعم الذي يقدمه للمرأة اللبنانية.

أشكر أيضاً منظمة المرأة العربية بهيئاتها وإدارتها ولجانها وكوادرها لتنظيم هذا المؤتمر، وكل تمنياتي بنجاحه.

أشكر لكنّ ولكم إصغاءكم

الدكتورة مريم الحاه | عقيلة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية
السيد محمد الشيخ الغزواني

يطيب لي أولا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أختي السيدة كلوديين عون على دعوتها الكريمة، لحضور هذا المؤتمر الثامن لمنظمة المرأة العربية.

وإنه لشرف لي كبير أن أقدم لكن -بهذه المناسبة- تحيات المرأة الموريتانية، خاصة أن مؤتمرنا هذا المنعقد تحت شعار: «المرأة العربية والتحديات الثقافية»، يجد صدى كبيرا في بلد المليون شاعر (وشاعرة)، الذي يتشبث أهله بثقافة عربية ورثوها عن أجدادهم وحرصوا على الحفاظ عليها، رغم عقود من الاستعمار المباشر والمحاولات الممنهجة لطمس الهوية، بإبعاد اللغة العربية من دوائر الإدارة ومن مناهج التعليم.

في هذا السياق ظلت المرأة الموريتانية، الفخورة بانتمائها العربي الإفريقي، تضطلع دائما بدور رائد ومتوازن في الحفاظ على مقومات الانتماء، والهوية من جهة، وفي تحقيق أهداف التنمية الشاملة من جهة أخرى.

ومع ذلك، فإن المرأة الموريتانية لا تزال -ككل النساء في مجتمعاتنا العربية- تواجه العديد من التحديات.

وبودي أن ألح هنا، بصورة خاصة، على ضرورة تمثيل أفضل للمرأة في مواقع صنع القرار لمؤسساتنا العربية المختلفة، إذ أن هذا التمثيل لا يزال حتى يومنا هذا دون المستوى المطلوب. وفي رأيي أن من المفيد أن نخرج من اجتماعنا هذا بمقترحات ملموسة في هذا المجال.

من جهة أخرى، تواجه المرأة اليوم، في عدة بلدان عربية، مصاعب دون الحصول على تعليم عالي الجودة يؤهلها لتولي المناصب السامية وللإسهام في البحث العلمي والأكاديمي. وإن كان يجب علي أن اعترف، السيدة الرئيسة والأخت العزيزة كلوديين عون، أن لبنان قد قطع في هذا المجال اشواطا تستحق الإشادة والتنويه.

يجب الا تظل قضية العنف الأسري والزواج المبكر من المواضيع المسكوت عنها فلا مناص من مواجهتها ومعالجتها بشجاعة وبإرادة قوية.

وما من شك أن حصول الفتيات على الائتمان المالي وريادة الأعمال من الأولويات أيضًا، لا سيما في أوقات الأزمة الاقتصادية الحادة والبطالة المتزايدة التي يعيشها العالم اليوم.

في الختام، أقترح، سيدتي الرئيسة، أن يؤدي اجتماعنا هذا إلى تشكيل فريق عمل يعكف على تطوير استراتيجية عربية حول قضية الجندر الحاسمة تستهدف إزالة الحواجز، دون نفاذ المرأة إلى التعليم والتوظيف والمناصب القيادية.

مره أخرى شكرا على الدعوة وتمنياتي لكن بالتوفيق.

الوزيرة إيمان الزهواني هويمل | وزيرة المرأة والأسرة وكبار السن في الجمهورية التونسية

يطيب لي في مستهل كلمتي، أن أتقدّم باسم الجمهورية التونسية بخالص الشّكر إلى منظمة المرأة العربية على دعوتها الكريمة، متمنية لكم النجاح في أشغال مؤتمركم الذي ينعقد هذه السنة تحت عنوان» المرأة العربية والتحديات الثقافية». وكم هي كثيرة هذه التحديات خاصة بعد استفحال جائحة الكوفيد-19.

وانني لانتهز هذه المناسبة لأبارك توفقكم الى اختيار محاور المؤتمر التي تعكس التحديات الثقافية في العالم العربي، وأهمية دور الثقافة في النهوض بوضع المرأة عموما، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة في ما يتعلق بالتمكين الاقتصادي والقضاء على الفقر والتهميش ودور المرأة للمحافظة على بيئة سليمة.

وحتما ستطرح محاور هذا المؤتمر، وبلا مواربة، إشكالية تأصل المرأة العربية في الفعل الثقافي، لا بمعناه الانثروبولوجي الصرف وانما بالمعنى الإبداعي والحضاري الذي يريد من المرأة العربية المبدعة في شتى المجالات، ان تؤكد حضورها بفاعلية في نحت ملامح الثقافة الوطنية بالمجتمعات العربية.

السيدات والسادة الحضور الكرام،
يدرك الجميع ان الثقافة وعاء حضاري يختزن مدى تأصل الشعوب في هوياتهم ومدى انفتاحهم على الاخرين. ويجسد الفعل الثقافي لدى الفرد ما استحضره من عادات وممارسات ومعتقدات، راكمها التطور الإنساني في البيئة التي ينتمي اليها. وليست المرأة بمعزل عن هذا الفعل بل هي أحد أهم محركاته باعتبارها أولا تمثل نصف المجتمع ولأنها ثانيا ظلت حاضرة بقوة في هذا الفعل.
وقد كانت الجمهورية التونسية حتى في فترة ما قبل الاستقلال رائدة في هذا المجال فحركة التحرير في تونس كانت في الأساس قائمة على رؤية إصلاحية واستشرافية تؤمن بضرورة

التعلم والنفاذ الى الحقوق الاجتماعية والثقافية لكافة المواطنين نساء ورجالا.

وتعزّز هذا التمشي بصدور مجلة الاحوال الشخصية سنة 1956 ثمّ بدستور الجمهورية الثانية سنة 2014 الذي كرّس المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين وضمن الحق في الثقافة وحرية الابداع الثقافي.

وقد عملت الدولة التونسية باعتبار تجذرها في التاريخ العربي على تفكيك القيود الموروثة الضاربة في القدم، واستفادت من حسن التمييز بين الثقافة العربية التي احترمت المرأة وتابعت إنجازاتها عبر العصور (وما انجاب تونس لأروى القيروانية المؤسسة للصداق القيرواني، مرورا ببشيرة بن مراد رائدة الحركة النسوية في تونس بتاسيسها أول اتحاد نسائي سنة 1936/ لخير دليل على ذلك) وبين الثقافة العربية التي رسخت الكثير من المفاهيم الخاطئة والمتخلفة مرتكزة على مفاهيم شعبية تحت عنوان «الموروث الثقافي» «والذهنيات السائدة» وهي من ابرز المعوقات الكابحة لمسار التقدم الذي نتطلع إليه.

لقد تمكنت المرأة التونسية بفضل ما تحقق لها من مكاسب ان تلج مختلف مجالات الابداع الثقافي وتبرهن على انها عنصر اساسي للحفاظ على الهوية الوطنية.

وقد حرصت الدولة على تشجيع كل المبادرات النسائية وتمكينها من البروز في المحافل الوطنية والاقليمية والدولية.

وتشجيعا للإنتاج النسائي في مختلف المجالات وخاصة في المجال الادبي والفكري بادر مركز البحوث والدراسات والتوثيق والاعلام حول المرأة /الكريديف/ بالتعاون مع النادي الثقافي الطاهر الحداد منذ سنة 1995 باحداث /جائزة زبيدة بشير للكتابات النسائية التونسية/ وهي تعد تكريما للاديبات التونسيات المتميزات في مجالات القصة والرواية والشعر باللغتين العربية والفرنسية.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن نجاح تونس في مسار تيسير نفاذ المرأة في مجالات الثقافة والعلم والإبداع، قد أكده تصنيف منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، الذي منح المرأة التونسية المرتبة الاولى سنة 2020 ضمن قائمة الافريقيات والعربيات الرائدات في مجال البحث العلمي وهي المرة الثانية على التوالي التي تتصدر فيها تونس المرتبة الأولى إفريقيا وعربيا.

إن تونس تعتمد الحلول الثقافية والمعرفية كسلاح ناجع لمحاربة العنف ضد المرأة وداخل الأسرة وللقضاء على كلّ اشكال التطرف والارهاب بالزام كافة المتدخلين بوضع برامج تعليمية وتكوينية وتربوية وثقافية تهدف إلى نبذ العنف والتمييز ضد المرأة واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الانقطاع المدرسي المبكر لدى الفتيات والفتيان ونشر ثقافة التربية على حقوق الإنسان وترسيخها لدى الناشئة بما يساهم في تحصين الأجيال القادمة.

وفي هذا المضمار عملت وزارة المرأة والأسرة وكبار السن بالشراكة مع وزارة الثقافة بحملات تحسيسية داخل المدارس والمعاهد والكليات الغاية منها تحثيث الشباب على الإقبال على المادة الثقافية التي تستعمل فيها كل الأدوات الفنية من مسرح وغناء ورقص وسينما وكذلك الكتابة لنبذ ثقافة العنف والتطرف وتم انجاز العديد من المقالات والمسرحيات والأفلام المعبرة عن واقع العنف والتمييز ضد المرأة والتطرف من قبل الشباب.

غير أنّه رغم الجهود المبذولة، فانّ التحديات التي تواجه المرأة في المجال الثقافي ما زالت تتطلب مزيد بذل الجهد من أجل ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص بينها وبين الرجل حيث لا يتجاوز عدد النساء في مختلف الاختصاصات الثقافية وفي أفضل الحالات الثلث.

ويجب التنويه هنا إلى أهمية دور الخطاب الإعلامي في تحديد صورة المرأة في واقعها العربي، إذ أن هذا الخطاب عمد في أغلب الأحيان إلى حصر المرأة في صورة نمطيّة سلبية لا تُراعي إمكاناتها الكبيرة ولا تعكس دورها كشريكة في التنمية، في الحين الذي يجب فيه ان تُستغل أدوات الإعلام الفاعلة في تغيير السلوكيات والمعتقدات المجتمعيّة السلبية حول المرأة.

وفي الختام، وجب التأكيد على انّ المعركة الحضارية التي تخوضها البلدان العربية هي بالأساس معركة فكرية لا يمكن حسمها إلا بالفكر وبالتحرر من التناقضات الموروثة من تاريخ أممنا وثقافاتها وبالنهل من العلوم وايلاء تحقيق المساواة بين الجنسين الأهمية القصوى.

فالمساواة بين الجنسين في جميع المجالات تبقى الخيار الوحيد للدول التي تسعى الى النهوض بمواطنيها وتمكينهم جميعا دون استثناء من النفاذ الى كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا سيما بعد التداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19التي كانت تأثيراتها كبيرة خاصة على الفتيات والنساء والفئات الهشة.

مع التمنيات لأشغال هذه الدورة بالنجاح.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الوزيرة كوثر كريكو | وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

يسعدني أن ألتقيكم في هذا الفضاء العربي المخصص لتناول قضايا المرأة في شتى الميادين، حيث ينعقد المؤتمر الثامن خلال فترة صعبة يواجه فيها العالم أزمة صحية غير مسبوقة، ويعد ضحاياه من جائحة كوفيد 19، التي سجلت آثارا إجتماعية واقتصادية سلبية على المجتمعات ناتجة عن الحجر المنزلي.

ولا يفوتني في هذا المقام، أن أجدد أخلص عبارات المواساة والتآزر مع لبنان الشقيق، شعبا وحكومة في محنته الناجمة عن انفجار مرفأ بيروت السنة المنصرمة، متمنين أن ينهض بلدكم الشقيق من هذه الأزمة وهو أكثر قوة وصلابة بفضل أبنائه وبناته وبتضامن الإخوة والأشقاء، وكل المجموعة الدولية.

لقد أظهرت الأزمة الصحية الضرورة الملحة لتعزيز التكافل العالمي عامة والعربي خاصة لمواجهة آثارها وجبر أضرارها.

كما أن الصمود في أوقات الأزمات يستوجب التكيف السريع مع الوضع، وهو ما لجأت إليه مختلف دول العالم من خلال إنشاء منصات إلكترونية لتقديم الخدمات الإجتماعية والإقتصادية، والتربوية وما إلى ذلك، وحُولت كل النشاطات الثقافية إلى الفضاء الأزرق لتكون الإبداعات الفنية مُتاحة للأشخاص المتواجدين بالحجر الصحي.

السيدات والسادة أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة الأفاضل،
تضمن التشريعات والقوانين في بلداننا حماية المرأة وترقيتها من جميع النواحي، فبالنسبة لبلدنا يضمن للمرأة الدستور الحماية من كل أشكال العنف ويشجع مبدأ التناصف بينها وبين الرجل في تبوء مناصب المسؤولية والولوج إلى سوق الشغل، بالإضافة إلى تمكينها السياسي.

وقد تصدرت استراتيجية تعزيز إدماج المرأة ثقافيا وترقيتها بمخطط عمل الحكومة، تنفيذا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية للمشهد السياسي بحلة تطبعها الحداثة والعصرنة وقيم العدل والإنصاف والمساواة، مع الحفاظ على ثوابتنا الوطنية بتكامل الأدوار بين المناهج التربوية والقيم الإنسانية ودور الحركة الجمعوية وهذا في نشر الوعي داخل المجتمع وكذا وسائل الإعلام التي تساهم في تشكيل الرأي العام، وهي مدعوة أكثر من أي وقت كان لإبراز النماذج الناجحة من النساء القياديات والمثقفات والرياضيات وغيرهن.

وبهذا الصدد، تتضمن الشبكة البرامجية التليفزيونية والإذاعية العمومية برامج حوارية تهتم بقضايا المرأة وتطرح آراءها وتعرض احتياجاتها وتظهر النماذج الرياضية بشكل يومي. وتسهم هذه الشبكة بإعطاء الأولوية في برامجها من خلال الإذاعات الجوارية المحلية والحصص المناسباتية في دعم الجهود الوطنية المتكاثفة لترقية المرأة، لاسيما تلك المتواجدة بالمناطق النائية والنهوض بها من خلال تعريفها بحقوقها من جهة، وبالتراتيب التي توفرها الدولة لتمكينها في شتى الميادين، لاسيما الإقتصادي منها من جهة أخرى.

وفي نفس الإطار، وبهدف إعتماد خطاب إعلامي مُثمن لدور المرأة ومُعزز لمكانتها، نظمت وزارة الاتصال بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، العديد من الدورات التدريبية لفائدة الإعلاميين من الجنسين، حيث تمثل الهدف منها في تكريس أسس الإنصاف بين الجنسين من خلال البرامج والمضامين الإعلامية على إختلاف مواضيعها.

ومن هذا المنبر، نجدد تأكيدنا وقناعتنا الراسخة بأن تمكين المرأة العربية و تعزيز قدراتها و حمايتها من جميع أشكال العنف وتمكينها اقتصاديا، هي ركائز إستقرار وتكافل منطقتنا العربية و رفاه شعوبها.

فلنعمل سويا وبتضافر الجهود وتبادل الخبرات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أفاق 2030، لبلوغ عالم قوامه استدامة المكتسبات التنموية مجسدين شعار «حتى لا يتخلف أحد عن الركب».

أشكركم على كرم الاصغاء،
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الوزيرة ليلى بنت أحمد بن عوض النجار | وزيرة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان

يسرني في بداية كلمتي هذه بأن أنقل لكم تحيات وتقدير بلدي سلطنة عمان حكومة وشعباً للجهود الرائدة التي تبذلها كافة الدول العربية الشقيقة للارتقاء بمكانة المرأة العربية، ومواجهة التحديات التي قد تؤثر على مكانتها وتحد من قدراتها على كافة الأصعدة والمستويات، إيماناً بدورها الرائد في بناء الأوطان كشريك أساسي مع أخيها الرجل في قطاعات التنمية المستدامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وانتهز الفرصة أيضاً لأحيّي الجمهورية العربية اللبنانية على إختيارها الموفق لموضوع المؤتمر (المرأة العربية والتحديات الثقافية)، الذي يحمل من الأهمية القصوى ما يستدعي تخصيص نقاشات ومداولات شتى حوله لمعالجة كثير من قضايانا في العالم العربي لامست الثقافة العربية الأصيلة وغيرت من معالمها تحت إطار موروثات أثرت على قضايا العدالة والمساواة والحق في العيش الكريم، في زمن باتت فيه الثورة التكنولوجية والرقمية موضع اهتمام بالغ ومؤثر قوي وجذري على المفاهيم الحقوقية.

فخامة السيد الرئيس ميشال عون راعي المؤتمر
السيدة كلودين عون رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية، الوفود المشاركة
يقع على عاتقنا جميعاً أخذ موضوع التحديات الثقافية التي تحد من مسيرة المرأة العربية موضع اهتمام من خلال تبني معالجات جذرية تبدأ من أساليب التنشئة بغرس مفاهيم العدالة والمساواة والحقوق الإنسانية في مجملها، ومعالجة فجوات الصدع بين ثقافة الماضي والحاضر في ظل تسارع وتيرة التطوير والتحديث، وفي ظل تغير الأدوار التي تقوم بها المرأة في مسار مشاركتها التنموية، وتبني إحداث معالجات تقاربية بين الثقافات المحلية للدول والثقافة العالمية دون إحداث تشويه للهوية والكيان العربي الأصيل خاصة مع توسع وسائط التواصل الاجتماعي التي باتت ثقافة حتمية على مجتمعاتنا لمواكبة العالم في ديمومته وسهولة التعامل معه.
فخامة السيد الرئيس ميشال عون راعي المؤتمر

السيدة كلودين عون رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية، الوفود المشاركة - السادة الحضور

أولت السلطنة اهتماماً بالغاً بالمرأة العمانية بكافة جوانب حياتها ككيان انساني مقدر، وأحدثت تغيرات جذرية لمعالجة مسالة التهميش والتنميط من خلال تواجد المرأة مع الرجل كشركاء في مسيرة بناء الوطن، ولقد أكد ذلك حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - عندما اشار إلى « إن شراكة المواطنين في صناعة حاضر البلاد ومستقبلها دعامة أساسية من دعامات العمل الوطني، ونحرص على أن تتمتع فيه المرأة بحقوقها التي كفلها القانون، وأن تعمل مع الرجل جنباً إلى جنب في مختلف المجالات خدمة لوطنها ومجتمعها، مؤكدين رعايتنا الدائمة لهذه الثوابت الوطنية، التي لا مُحيد عنها ولا تساهل بشأنها» ومما لا شك فيه أن الجانب الثقافي من الجوانب التي ساهمت فيها المرأة العمانية، محدثة بصمة متميزة على المستوى المحلي، ونالت إشادات دولية مكنتها من إبراز واقع المرأة العمانية في المحافل الدولية، فتواجدت في قطاعات الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، وشاركت في مجال التمثيل والمسرح، وبرزت ككاتبة وقاصة وروائية وشاعرة وناقدة وفي العمل الفني المادي وغير المادي. وأسهمت من خلال هذا التواجد في علاج كثير من الظواهر الثقافية المرتبطة بالعادات والتقاليد والموروثات غير المرغوبة والدخيلة أيضاً على المجتمع العماني. ومن هنا نستطيع القول أن المرأة العمانية واكبت حركة التطور الثقافي والفكري واهتمت بمكوناتها بما فيها مسائل البحوث والدراسات المتعلقة بمجريات الحياة الاجتماعية والثقافية، ولقد مهد هذا الحراك منظومة من العوامل الداعمة يأتي في مقدمتها الثقة السامية بقدرات المرأة والدعم الموجه لها من القيادة الحكيمة، وتقبل الثقافة المجتمعية وجود المرأة في الأوساط الثقافية، ووجود الكيانات التي تحتضن المرأة لإبراز طاقاتها الإبداعية كالجمعيات العمانية للكتاب والأدباء، والنادي الثقافي والمنتديات والصالونات الأدبية، وكذا جمعيات المرأة العمانية المنتشرة بكافة محافظات السلطنة.

واخيراً:
لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للجمهورية اللبنانية الشقيقة على تبنيها هذا المؤتمر ورعايتها له ممثلة في فخامة السيد الرئيس ميشال عون، والسيدة كلودين عون رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية في دورتها الحالية، وعلى الإعداد والتحضير لمتطلباته والشكر موصول لمنظمة المرأة العربية الداعمة والمحتضنة دائما لقضايا المرأة، وعلى جهودها الخاصة في هذا المؤتمر وعلى رأسهم المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية سعادة الأستاذة فاديا كيوان وفريق العمل بالادارة العامة، متمنية من الله أن يكلل هذا اللقاء بالنجاح والتوفيق،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الوزيرة جميلة المصلي | وزيرة التضامن والتنمية الإجتماعية والمساواة والأسرة في المملكة المغربية

أود في البداية، أن أتقدم بالشكر الجزيل للمجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية على هذه المبادرة القيمة، المتمثلة في عقد هذا المؤتمر الهام.

واخ أهنئكم على اختيار موضوع «المرأة العربية والتحديات الثقافية» الذي سيمكن من تقاسم التجارب الناجحة والوقوف على أهم التحديات، ومدى قدرة الدول على تحقيق استدامة ولوج وتمكين النساء من حقوقهن الثقافية خصوصا في هذه الظرفية الصحية العالمية الصعبة، ودور المرأة في إعادة تشكيل الخارطة العلمية والمعرفية للوطن العربي بعد أزمة كورونا.

حضرات السيدات والسادة،
يشكل موضوع المساواة أحد أهم انشغالات مكونات المجتمع المغربي بصفة عامة واولوية حكومية بصفة خاصة باعتباره أحد ركائز التنمية المستدامة. وسعيا منها لمواصلة الدينامية الإصلاحية أطلقت المملكة المغربية العديد من الأوراش المهيكلة من أجل النهوض بوضعية المرأة وحماية حقوق النساء والفتيات، انسجاما مع المقتضيات الدستورية للمملكة التي حظرت كافة أشكال التمييز والعنف اتجاه النساء والفتيات، وكرست مبدأ المساواة الفعلية بين الرجال والنساء، في كافة المجالات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وقد أثمرت هذه الدينامية الحكومية والقطاعية في مجال المرأة بفضل الإدارة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، عن إطلاق عدة برامج وسياسات عمومية، منها الخطة الحكومية للمساواة « إكرام1» 2012-2016، و «إكرام 2» (2017-2021)، بعين الاعتبار المدخل الثقافي لتحقيق المساواة الفعلية، من خلال الإجراء ات التي تمت برمجتها للنهوض بثقافة المساواة بين النساء والرجال، عبر تحديد وتقاسم المعلومات والممارسات الفضلى والتعبئة المجتمعية حول الصور النمطية المبنية على أساس الجنس.

وقد ارتكزت الخطة، في برمجتها لهذه الإجراءات، على الجانب الإعلامي والتعليمي /التكويني وعلى المؤسسات الدينية لتعزيز ولوج النساء إلى الحقوق الثقافية من خلال:

- مأسسة مقاربة النوع بقطاع الثقافة بإحداث" وحدة النوع".
- تشجيع وتعزيز حظوظ المرأة في التعليم الفني والمهن التراثية.
- توفير نفس الحظوظ للاستفادة من الدعم للجنسين من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة وذلك في إطار سياسة دعم المشاريع الثقافية في مجالات دعم المسرح والموسيقى والغناء والفنون التشكيلية والبصرية، الفنون التراثية والمهرجانات والنشر والكتاب.
- تخصيص الدورة الخامسة لجائزة تميز للمرأة المغربية، لموضوع الإبداعات الفنية لدعم قضايا المرأة، التي تهدف إلى دعم وتشجيع المبدعين والمبدعات، سواء كانوا أفرادا أو منظمات أو مؤسسات، على جعل قضايا المرأة محورا أساسيا في أعمالهم الإبداعية.
- تشجيع الصانعات والحرفيات التقليديات.

حضرات السيدات والسادة،

وعلى غرار باقي الحقوق، عرف تمتع المواطنات والمواطنين بالحقوق الثقافية عدة تحديات في زمن الجائحة ارتبطت بإعلان المملكة حالة الطوارئ الصحية وما تلاه من إغلاق لكافة المتاحف والمعاهد والمسارح ودور الثقافة والسينما إلى غير ذلك من المؤسسات التي تعنى بالشؤون الثقافية.

وفي هذا الإطار وللتخفيف من آثار الجائحة، تم العمل على توفير العديد من الخدمات الثقافية عن بعد، من خلال، فتح المتاحف للزيارات الافتراضية والمكتبات واتاحة الكتب والفن والموسيقى للجمهور الواسع عبر منصات التواصل، حيث ارتفعت وتيرة استهلاك المنتوجات الثقافية عموما، كما أقدم العديد من المثقفين والمثقفات للتواصل المباشر والمساهمة من جانبهم في دعم المجهود الوطني، كوسيلة تضامنية وتنويرية لإنجاح التدابير الاحترازية الموضوعة.

وتجدر الاشارة، إلى أن تحديات النساء في الحقل الثقافي تبقى مطروحة، فبالرغم من تميز حصيلة حضور النساء على المستوى الثقافي، إلا أنه على المستوى الكمي، في مجال التاليف والنشر خصوصا مازال ضعيفا.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذا التوجه الذي عرفته الثقافة في زمن هذه الجائحة، سيكون له امتداداته فيما بعد، على مستوى طرق التواصل، من ناحية تسهيل الولوج للمصادر الثقافية والتداول في الشأن الثقافي بشكل انسيابي أكبر، مما سيفتح آفاق جديدة في التواصل والابداع.

إننا نتطلع إلى حضور نسائي وازن للمرأة بعد الجائحة، في المجال الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وينبغي العمل على استثمار الفرص المتاحة، مع استحضار التحديات، التي يطرحها الولوج للعالم الرقمي، الذي أحدث ثورة في طرق إنتاج وتلقي المنتوج الثقافي، مما يطرح تقديم إجابات وحلول لتسهيل الولوج، وأيضا استثمار هذه الفضاءات الجديدة، في صيانة الهوية الوطنية والهوية العربية بكل روافدها، مع الانفتاح على الثقافة الكونية.

في الختام، نتمنى لأشغال هذا المؤتمر التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الوزيرة الناها الشيخ سيديا | وزيرة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية

يشرفني أن اخاطب جمعكم الكريم بمناسبة انعقاد المؤتمر الثامن لمنظمة المرأة العربية تحت عنوان «المرأة العربية والتحديات الثقافية»، وهي فرصة لأتقدم بالتهنئة لفخامة الرئيس ميشال عون رئيس الجمهورية اللبنانية الشقيقة الراعي الرسمي لهذا المؤتمر، كما أهنئ السيدة الرئيسة المحترمة كلودين عون التي تتولى الرئاسة الحورية للمجلس الأعلى لمنظمتنا الموقرة،
ولاشك أن لبنان الثقافة جدير بأن يصل بالمنظمة إلى تحقيق أهدافها العليا، لأنه مهد النهضة الثقافية العربية المعاصرة وعنوانها البارز.

السيدة الرئيسة السيدات والسادة المشاركين
تحظى المرأة الموريتانية بعناية فائقة في برنامج تعهدات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، ورغم الظروف الصعبة التي مرت بها بلادنا على غرار دول العالم جراء جائحة كوفيد 19، ركزت الأولويات الموسعة للبرنامج الحكومي على تعزيز الاستقلالية الاقتصادية للمرأة، ودعم صمودها في وجه الجائحة، حيث تم تخصيص مئات ملايين الأوقية لتوفير قروض ميسرة بدون فوائد لالاف النساء، مع برامج تكوين خاصة في مختلف انحاء الوطن، علاوة على دعم السلع الأساسية وتقديم التحويلات النقدية وبرامج التكفل الصحي لعشرات الاف الأسر في المناطق الأكثر هشاشة ..
وقد تعززت تلك البرامج باعتماد مرسوم ينشئ المرصد الوطني لحقوق المرأة، وتخصيص موارد مالية لصندوق النفقة الذي سيمكن المطلقات من الحصول على حقهن وحق أطفالهن في النفقة كما تكفله مدونة الأحوال الشخصية..
وتتواصل الجهود الحكومية لإدماج بعد النوع في السياسات القطاعية، وتعزيز المشاركة السياسة للمرأة الموريتانية التي تتمتع بحضور معتبر في الحكومة، والبرلمان، والتمثيل الدبلوماسي، والمجالس الجهوية.

السيدة الرئيسة السادة المشاركون،
رغم الجهود الحكومية تعاني المرأة في منطقتنا العربية من تحديات ثقافية واجتماعية جمة، ومن هنا فإنني أثمن اختياركم لموضوع المؤتمر، لأن تغيير العقليات والصور النمطية هو البوابة الرئيسية للنهوض بالمرأة، ولاشك أن هذا الجمع النوعي من الخبراء والمشاركين في المؤتمر سيقدم مقترحات هامة تساعد منظمتنا والمنظمات الفاعلة بالتعاون مع الحكومات في المنطقة لوضع خطط وبرامج عملية لرفع تلك التحديات..

أيها السادة والسيدات
إننا في موريتانيا نثمن الدور الذي تقوم به منظمة المرأة العربية، ونحن على أتم الاستعداد لاستقبال أي مؤتمرات قادمة تساهم في إثارة الإشكاليات التي تواجه المرأة والمجتمع، وملتزمون بقوة بالعمل على تمكين المرأة وإحلالها المكانة اللائقة حتى تضطلع بدورها الكامل في التنمية دون أن يعني ذلك أي انسلاخ حضاري أو خروج عن ثوابتنا الدينية والأخلاقية.

وفقكم الله جميعا، وأرجو أن تكون لنا فرصة أخرى قريبا إن شاء الله للتواصل عن قرب بعد أن تنكشف هذه الجائحة عن المنطقة والعالم..

مرة أخرى اشكركم، واتمنى لاعمال مؤتمرنا التوفيق والنجاح، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدكتورة ميسون الساعدي | عضوة مجلس النواب في جمهورية العراق

تعد المراة عماد التنمية في المجتمع، ولها الدور الحيوي في احداث التغييرات في المجتمعات لما تمتلكه من خصائص تميزها عن اقرانها، والاهتمام بهذه الشريحة أصبح التزاما دوليا وليس فقط اقليميا او محليا، كونها الأداة المحورية لعملية التنمية وتطوير المجتمع، فهي القوة العاملة الأساسية في مختلف المجالات والاختصاصات إنسانية كانت او تكنلوجية او علمية، ولها القوة المؤثرة والفاعلة على صنع القرارات ومعالجة الاحداث حيث يرتبط السلم الوطني والاقليمي والدولي ارتباطاً لا انفصام له بالنهوض بالمراة، والتي تمثل القوة الاساسية في مجالات القيادة وحل النزاعات وتعزيز السلم الدائم على جميع المستويات. وبات من الضروري ان يتم العمل على المشاركة الكاملة في تصميم وتنفيذ ورصد سياسات وبرامج انمائية تراعى فيها اعتبارات الجنسين، وتتسم بالفاعلية والكفاءة والتعزيز المتبادل فيما بينها، وعلى جميع المستويات التي من شانها النهوض بالمراة، وتمكينها، وتعزيز خبراتها، لتحقيق الدور الامثل في البناء والتنمية، وكذلك العمل على تدريبها وفق المناهج العلمية والمعرفية الحديثة، واكسابها المعرفة المعمقة في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والمعرفية، للوصول الى افضل النتائج.

وياتي التزم العراق بتنفيذ منهاج عمل بجين 1995، واتفاقية القضاء على جميع اشاكال التمييز ضد المراة (سيداو)، كاهم الالتزامات الدولية لعملنا، الذين اكدا على ضرورة مشاركة المراة في عملية صنع القرار وتولي المناصب السياسية، وتعزيز تمثيلها في السلطات الرئيسية الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

حيث يركز العراق على بناء وتعزيز القدرات للنساء، من خلال وضع برامج وانشطة تهدف الى اعداد القيادات النسوية وتعزيز مشاركتها الاقتصادية والسياسية، وتنمية قدراتهم في الاتصال والقيادة واخذ القرار، وبالتعاون مع الجهات المحلية الدولية، الى جانب العمل على تحقيق بيئة تشريعية خالية من التمييز ضد المراة وتوفير الحماية القانونية لها عبر متابعة اجراء الاصلاحات في المواد التشريعة بما يزيل العوائق ويسهل سبل الوصول الى مواقع صنع واتخاذ القرار، وتحقيق العيش الحر الكريم.

ولابد من خلق نموذج من النساء المتعلمات القادرات على القيادة الفاعلة واخذ القرارت السليمة المبنية على الاطر المنطقية السليمة، لتكون هذه النساء هي نموذج الاختيار الامثل ،للمناصب الادارية العليا والبرلمان، الى جانب العمل على زيادة وتعزيز نسبة التمثيل النسوي السياسي في البرلمان العراقي من خلال الانتخابات الى جنب الكوتا النسوية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

الدكتورة سلمى النمس | الامينة العامة للّجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة، في المملكةِ الأردنية الهاشمية

اسمحوا لي أولا ان انقل لكم تحيات وتقدير سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة، وتمنياتها ان تكونوا جميعا بصحة وعافية، داعين إلى الله القدير ان يرفع عنا وعن العالم أجمع هذه الغمة، وان أقدم كل الشكر والتقدير للجمهورية اللبنانية لاستضافتها هذا المؤتمر الهام، وللهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية متمثلة بالسيدة كلودين عون على جهودها المستمرة لدعم عمل منظمة المرأة العربية في هذا الظرف الصعب، مؤكدين أن عملنا يجب أن لا يتوقف، لا بل قد زادت أهميته بعد أن كشفت هذه الجائحة عن حالة اللامساواة القائمة في العالم، وعمقت أوجهها بالنسبة للنساء والفتيات. ويسعدني ان أنقل لكم تقدير وفخر سموها بجهود منظمة المرأة العربية متمثلة برئاستها وادارتها للنهوض بالمرأة في المنطقة، ومواجهة التحديات البنيوية التي تقف حائلا أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وتمتع النساء والفتيات بحقوقهن الإنسانية والفرص المتساوية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

يأتي هذا المؤتمر في توقيت هام، بعد مرور أكثر من 25 عاما على تبني إعلان ومنهاج عمل بيجين، وعقود من الجهود الواسعة للنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، مدعومة باستثمارات عالية في هذا المجال، الا ان هذه الجهود تواجه الكثير من التحديات على المستوى المؤسسي والثقافي والمجتمعي والفردي في منطقتنا بشكل خاص؛ فلم يحقق ما بذل من الجهد والوقت والموارد في هذا المجال الطموح المأمول. ولا زالت البنيوية الثقافية والاجتماعية تلعب دور رئيسا في تأطير السياسيات والبرامج، وتحديد قدرتها على تحقيق التغيير النوعي في علاقات القوى والادوار الاجتماعية والصور النمطية التي تحكم مدى فاعليتها ونجاحها.

وهذا ينعكس بشكل واضح على كثير من المؤشرات؛ فمثلا، لازالت مشاركة المرأة الاقتصادية في المنطقة تراوح 26% مقابل 56% في العالم، والمشاركة السياسية في البرلمانات بمختلف

اشكالها 17,8% مقابل 25,5% للعالم، بالإضافة لاشكال التمييز والعنف المختلفة التي تعاني منها النساء، فبالرغم من انخفاض زواج القاصرات في ال25 عاما الماضية إلا أنها لازالت مرتفعة حيث بلغت 18%، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها تتراوح من دولة إلى أخرى، وتتفاقم في مناطق النزاعات وحالات النزوح واللجوء.

ويبدو أن مفهوم «الثقافة» يلعب دور كبيرا في سردية وخطاب الرافضين لأي تغيير وتشريع يسعى إلى تحقيق المزيد من الحقوق للنساء في مجتمعاتنا، إلا أنه لا يمكن الانكار أن الثقافة والاتجاهات الاجتماعية هي بنيويات متغيرة عبر التاريخ، ومواكبة للتغيرات السياسية والاقتصادية، وهذا أمر غير مربوط بمجتمعاتنا العربية والإسلامية فقط، فحتى ماض قريب كانت لا زالت المرأة بحاجة لموافقة زوجها على عملها في سويسرا، وكانت ضحايا الاغتصاب تزوج لمغتصبيها في إيطاليا، وبقيت المادة المرتبطة بالجرائم بداعي الشرف في القانون الفرنسي حتى عام 1975.

وعليه فإن هذا المؤتمر ومحاوره يدفعنا لطرح أسئلة تتحدى هذه السردية المتمكسة ب»ثقافة ما» فقط في تلك الجوانب التي تتحدى الصور والأدوار النمطية للنساء، وتخرجها من عباءة المنظومة السلطوية التي تنتهك حقوقها في الفضاء العام او الخاص. فكيف لا زال الرجل يعتبر مجرد ذكر اسم زوجته أو ابنته كشفا لعورة ما، ولا يتوانى عن اجبارها على اخذ قرضا باسمها لصالحه؟ ولماذا لا يمانع الرجل أو المجتمع أن تخرج المرأة للعمل سواء في القطاع المنظم أو غير المنظم، وتنفق على أسرتها، ويرفض في ذات الوقت أن تتخذ قرارا حول هذا الانفاق، أو فيما يخص صحتها الإنجابية؟ وكيف تنتشر حالات العنف والتحرش، وحرمان النساء من إرثهن الشرعي وندعي الحفاظ على النساء وكرامتهن؟ نحن هنا لسنا فقط أمام سؤال الثقافة وتعدديتها ومرونتها عبر التاريخ، ولكننا أمام أسئلة أخلاقية حول بعض الممارسات المتناقضة التي تدفع بالنساء للفضاء الخاص باسم الحماية ولا تتوانى عن انتهاك حقوقها بالاشكال المختلفة من العنف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

أهنئ منظمة المرأة العربية لاختيارها «المرأة العربية والتحديات الثقافية» عنوانا لمؤتمرها هذا العام، وأتطلع لحوارات متميزة من خيرة الخبراء والخبيرات في منطقتنا للخروج بتوصيات تساهم في احداث نقلة نوعية في تحقيق المساواة بين الجنسين.

الدكتورة مايا مرسي | رئيسة المجلس القومي للمرأة في جمهورية مصر العربية

اشرُف بالمشاركة معكم اليوم فى هذا الاجتماع الهام الذى يناقش العديد من القضايا التى تمس حاضر وواقع المرأة العربية .. وأوجه لكم جميعاً كل التحية والتقدير..

السيدات والسادة

فى البداية أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان الى «منظمة المرأة العربية» المنظمة الاقليمية العريقة التى لا تالوا جهداً بالتعاون مع كافة الدول الأعضاء للارتقاء بأوضاع المرأة العربية ..

الحضور الكريم

حققت مصر تقدماً إيجابياً ملحوظاً في مجال دعم وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني والاقليمى والدولي خلال ال6 سنوات الأخيرة ، يرجع ذلك إلي الإرادة السياسية الداعمة والمساندة لقضايا المرأة و إلي ترجمة حقوقها الدستورية إلى قوانين و استراتيجيات وبرامج تنفيذية تقوم بها جهات حكومية وغير حكومية .. حيث اشتمل دستور 2014 على أكثر من 20 مادة دستورية لضمان حقوق المرأة في شتى مجالات الحياة..وقد أعلن السيد رئيس الجمهورية عام 2017 «عاماً للمرأة المصرية» فى سابقة تاريخية. .

واطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 بما يتوافق واهداف التنمية المستدامة ، واعتمدها السيد رئيس الجمهورية في عام 2017 واقرها كخارطة طريق للحكومة المصرية لتنفيذ كافة البرامج والأنشطة الخاصة بتمكين المرأة سياسيا و اقتصاديا ، و اجتماعيا ، والحماية من كافة أشكال العنف ، والتشريعات والثقافة كركائز متقاطعة.. وأنشئ مرصد مصر الوطني للمرأة لرصد التقدم فى مؤشرات الاستراتيجية .

السيدات والسادة ..الحضور الكريم

من أبرز ما تحقق في هذا الاطار ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في البرلمان المصري إلى 27% ، وفي مجلس الوزراء الى 25% ، وفي المجالس المحلية القادمة 25% ، وقد ضاعف السيد رئيس الجمهورية عدد التعينات في مجلس الشيوخ من 10 الى 20 سيدة لترتفع نسبة المرأة فى مجلس الشيوخ بشكل عام من 10 % على الأقل الى 14%، كما نجحت سيدة فى الفوز بمنصب وكيلة مجلس الشيوخ.

وتم كسر السقف الزجاجي للمرأة لاول مرة بتعيين مستشارة الامن القومي لرئيس الجمهورية ، واول سيدة فى منصب محافظ في محافظة البحيرة تلتها محافظة دمياط ؛ ووصلت نسبة نائبات المحافظين الى 31%، ونائبة لرئيس البنك المركزي المصري؛ وأول قاضية منصة محكمة الجنايات في مصر ، وغيرها من المناصب القيادية الهامة.

السيدات والسادة الوزراء،

وفي إطار التمكين الاقتصادى للمرأة فقد إرتفعت نسبة النساء اللائي يحملن حسابات بنكية ومن يملكن شركات خاصة و المستثمرات في البورصة ، واستفادت النساء من قروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر..

وتعد مصر الدولة الثانية على مستوى العالم التي تطلق جائزة ختم المساواة بين الجنسين للمؤسسات الخاصة والعامة، وفاز جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر كأول جهة تحصل على هذا الختم في مصر والمنطقة العربية. .

وفى إطار تحقيق التمكين الاجتماعى للمرأة تم إطلاق برنامج التحويلات النقدية المشروطة «تكافل وكرامة» و المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» و«سكن لائق» للأسر الأكثر فقراً .. وتم إصدار «شهادات أمان» للتامين علي الحياة بالمجان للمرأة ، و تم تخصيص ميزانية خاصة لخدمات رعاية الطفل من الموازنة العامة للدولة..

وتم إطلاق مبادرة الصحة الرئاسية «100 مليون صحة / صحة المرأة المصرية» والتى تتضمن التوعية والفحص لـ 11 مليون امرأة ..

الحضور الكريم

وفيما يتعلق بمحور الحماية من كافة أشكال العنف ضد المرأة فقد أقر مجلس الوزراء الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة..وتمتد جهود مكتب شكاوى المرأة فى جميع المحافظات ، وتم إنشاء وحدة خاصة للقضاء علي للعنف ضد المرأة داخل المجلس القومى للمرأة ووزارتى الداخلية والعدل ؛ و إدارات لحقوق الإنسان والقضاء علي العنف ضد المرأة داخل كل مديريات الأمن بالمحافظات ، و مكتب لحقوق الإنسان بأقسام الشرطة ، وتوفير مراكز استضافة للنساء الناجيات من العنف ، وإنشاء عيادات متخصصة للعنف ضد المرأة داخل مصلحة الطب الشرعي ، وإنشاء وحدات لمكافحة التحرش في الجامعات الحكومية .. كما تم انشاء اول دار استضافة لضحايا الاتجار بالبشر .. وتم إطلاق حزمة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف ..

وقامت وزارة العدل بانشاء ادارات جنائية متخصصة في محاكم الاستئناف على مستوي الاقليم لفحص قضايا الاتجار بالبشر .. و انشاء ثلاث وحدات استجابة طبية للتعامل مع المعنفات بمستشفيات جامعية..

و تم إنشاء اول لجنة تنسيقية وطنية للقضاء علي ختان الإناث في مصر تضم اللجنة كافة الشركاء المعنيين بهذه القضية في مصر وتهدف الي توحيد الرؤي وتنسيق الجهود للقضاء علي الجريمة .. وقامت النيابة العامة بتشغيل مكاتب رقمية لخدمات نيابة الأسرة بعدد من المحافظات.

السيدات والسادة الوزراء
وفيما يتعلق بالتشريعات المنصفة للمرأة .. أقرت قوانين و أدخلت عليها تعديلات بما يكفل للمرأة المصرية الحماية والمساواة الكاملة والفرص المتكافئة .. فقد تم تعديل قوانين منها تجريم الحرمان من الميراث وتغليظ عقوبتي ختان الاناث والتحرش الجنسي وتنظيم عمل المجلس القومي للمرأة وعدم الكشف عن بيانات المجني عليهن في جرائم العنف وتجريم وتعريف التنمر وتعديل أحكام قانون الولاية على المال.

السيدات والسادة
في إطار التعامل مع تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، كانت مصر أول دولة في العالم تصدر ورقة سياسات حول الاستجابة للاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة في إطار التعامل مع الجائحة، وأطلقت الية لرصد ومتابعة تنفيذ تلك السياسات في مارس 2020..
وتم رصد أكثر من 165 تدبير وقرار و إجراء وقائي داعم للمرأة المصرية حتى الآن.

واحتلت مصرُ المركزَ الأولَ في التقريرِ الصادرِ عن هيئةِ الأممِ المتحدة للمرأةِ وبرنامجِ الأممِ المتحدةِ الإنمائي حول الإجراءاتِ التي اتخذتها الدول حول العالم لمساندةِ المرأةِ خلالَ جائحة كوفيد- 19، والذي أوضح فيه الجزءَ الخاص بمنطقةِ الشرقِ الأوسطِ وغرب أسيا أن عدد الإجراءات التي اتخذتها مصرُ لمساندة المرأة وفقاً لمعايير رصد هيئة الأمم المتحدةِ هو أعلى عدد من التدابير التي تم اتخاذها في المنطقة المشار اليها منذ بدءِ الأزمةِ .

ودولياً قادت مصر مبادرة في الامم المتحدة لطرح قرار امام الجمعية العامة مع الشقيقتين الجزائر والسعودية بالإضافة إلى الصين وزامبيا بشأن «تعزيز الاستجابة الوطنية والدولية السريعة لتأثير COVID-19 على النساء والفتيات».. ويلقى القرار الضوء على الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة أثناء الجائحة، ويتناول التداعيات الاقتصادية والاجتماعية على حقوقهن خلال الجائحة، ويطرح رؤية عملية لكيفية تعزيز التعامل الوطني والدولي مع تلك التداعيات.

وختاماً
ان المرأة هى البنية الاساسية لتقدم المجتمعات وعليه فان تمكين المرأة واحترامها وتقدير دورها هو واجب وطنى والتزام لا غنى عنه من أجل مستقبل أفضل لمجتمعاتنا العربية ..
وأكرر كلمات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى «إن تمكينَ المرأةِ والمساواةَ بين الجنسين وحمايةَ وتعزيزَ حقوقها هي عناصرٌ تمثل ركائزَ أساسيةً لتحقيقِ التنميةِ المستدامةِ، ولا يمكن أن يتم تعزيزُ وحمايةُ حقوقِ الإنسانِ بشكلٍ كاملٍ دون حمايةِ حقوقِ المرأةِ وتمكينها».

وفقنا الله جميعاً لخدمة قضايا المرأة العربية ..شكراً لكم

الدكتورة مريم علي أحمد | مديرة إدارة التشريعات والقوانين
في وزارة التنمية الاجتماعية في جمهورية السودان

اسمحوا لي أن اتقدم لكم ولاعضاء منظمة المرأة العربية الموقرة نيابة عن وفد بلادي بالشكر الجزيل لحضور هذا المؤتمر الهام, مع أطيب الأمنيات لكم بالتوفيق والسداد ونؤكد حرصنا الجاد على إنجاح هذا المؤتمر كما نثمن عاليا الجهود المقدرة للسيدة رئيسة المجلس الاعلى لمنظمة المرأة العربية وأعضائها الكرام من اجل الارتقاء بأوضاع المرأة وتعزيز دورها كشريك أصيل في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ونؤكد حرصنا على العمل الجاد مع الجميع لإنجاح هذا الاجتماع للخروج برؤي موحدة تخدم القضايا العربية في مجال الثقافة مع أمنياتنا لكم بالتوفيق والسداد .

السادة والسيدات...
تتواصل وتتعاظم جهود منظمة المرأة العربية بفضل جهود القائمين على أمرها من خلال اختيار الموضوعات التي تتواكب مع التحولات والتغيرات التي تطرأ في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويؤكد ذلك موضوع هذا الإجتماع ((المرأة العربية والتحديات الثقافية)).

السادة والسيدات...
في هذا الاطار كان لزاماً علينا أن نحافظ علي جميع حقوق المرأة السودانية في كافة المجالات خاصة الثقافي منها وذلك بالاستفادة من التحولات الثقافية التي جرت حديثاً والتي تخدم جميع قضاياها وتعمل علي تمكينها في كافة المجالات .

السادة والسيدات...
يأتي مؤتمركم هذا والدول العربية تشهد تحولات كبيرة وتحديات عظيمة تتطلب مستوى

عال من التنسيق والتعاون والتآزر والانسجام لمجابهة التحديات التي تعكسها جائحة كوفيد19 والتغيرات المناخية والديون والحروب والنزاعات والأزمات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية والثقافية, بجانب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتخبخب معدلات النمو وتدهور مستويات المعيشة وبخاصة الدول التي تشهد صراعات فضلا عن التباين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ولاسيما في التواصل وتبادل المعارف وتنميتها مما يسهم في إنتاج وتعميق التنشئة الاجتماعية وسط المجتمعات المحلية ولا يخفى علينا دور الثقافة في تقارب المساحات في كافة المجالات بين الشعوب.

السادة والسيدات...
شهد السودان ثورة عظيمة (ثورة ديسمبر المجيدة 2018) والتي ناضلت فيها المرأة السودانية من اجل الحرية والسلام والعدالة. في إطار اهتمام الدولة بتعزيز حقوق المرأة في كافة المجالات اكدت الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية 2019 تعديل 2020المادة 8 الفقرة (7) علي ضمان وتعزيز حقوق النساء في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومحاربة كافة أشكال التمييز ضد المرأة .ولمزيد من الموائمة بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية أكدت في المادة 42 من الوثيقة الفقرة (2) تعتبر كل الحقوق والحريات المتضمنة في الاتفاقيات الدولية والعهود والمواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والمصادقة عليها من قبل جمهورية السودان جزء لا يتجزأ من هذه الوثيقة أيضا في المادة 49 أكدت الوثيقة علي حماية الدولة لحقوق المرأة .

تظل قناعاتنا راسخة بأن السلام ونشر ثقافته اصل الاستقرار ومفتاح البناء والتنمية وفي ظله تتقدم الدول وتبنى الحضارات , حدد الفصل الخامس عشر من الوثيقة الدستورية 2019 تعديل 2020 لقضايا السلام الشامل ونص علي إقامة سلام عادل وشامل ووضع حد للحرب وبفعل تم تحقيق السلام بوضع اتفاقية جوبا , وأجاز مجلس الوزراء في يونيو 2020 خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 (المرأة الأمن والسلام).

السادة والسيدات...
بدأت الحكومة الانتقالية في عهد الحرية والسلام والعدالة خطوات عملية نحو الإصلاح القانوني من اجل العدالة النوعية بتعديل التشريعات لإتاحة مزيد من الحريات وذلك عبر قانون التعديلات المتنوعة لسنة 2020و تم الغاء قوانين النظام العام المقيدة للحريات وسن قانون يجرم بتر وتشويه الأعضاء التناسلية للانثي وإتاحة السفر للمرأة بأبنائها والتي حرمت منه بسبب القوانين الجائرة وهنالك مجهودات بتكوين لجنة وزارية لمراجعة وضع المرأة في التشريعات الوطنية خاصة قانون الأحوال الشخصية 1991 وايفاءاً لالتزامات السودان خاصة الاتفاقيات الدولية والإقليمية خلال العام الحالي بذلت الدولة مجهودات مقدرة بمشاورة مع مختلف القطاعات الحكومية والطوعية فيما يختص مصادقة السودان علي بروتوكول موبوتو والتي وقع عليه السودان في العام 2008 واتفاقية سيداو وتمت مناقشتهما علي مستوي اليات مجلس الوزراء بصدد المصادقة.

السادة والسيدات...

رغم تداعيات جائحة كوفيد 19 علي مختلف المجالات الا أن السودان اتخذ عدة إجراءات في مجال تعليم البنات وخاصة قضايا التعليم مرتبط بتعقيدات اجتماعية واقتصادية وثقافية مما يتطلب العمل علي إصلاحها بسياسات طويلة المدى وذلك بتعزيز تعليم البنات وخاصة في الأرياف والمناطق النائية من اجل توفير التعليم للجميع ، وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المراحل، واصلاح النظم التربوية لمواجهة تسرب الاناث وتوفير الخدمات التعليمية بجانب تبني استراتيجيات وسياسات صحية منها استراتيجية خفض أسباب وفيات الأمهات من منظور اجتماعي وثقافي واقتصادي وتقديم الخدمات الصحية للنساء في المناطق الريفية خاصة النساء الحوامل في ظل الجائحة .

السادة والسيدات...

تواصلاً للتمكين الاقتصادي للمرأة، وتخفيف حدة الفقر، قد انحازت سياسات الدولة في تقديم الدعم للأسر الفقيرة خاصة المرأة في المناطق الريفية ، بتبني مشروعات لزيادة دخل النساء في الريف، ورفع قدراتهن، ومهاراتهن الإنتاجية ونحن نتحدث حول المرأة العربية والتحديات الثقافية فقد اثر تفاقم الفقر علي بعض القيم الاجتماعية والثقافية الاقتصادية.

السادة والسيدات...

إن التحديات التي تواجه الدول للايفاء بتطلعات المرأة في ظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة قد تتجاوز القدرات الوطنية كدول عربية مما يستوجب تعزيز التعاون الإقليمي والدولي وبالرغم مما تحقق من مكاسب للمرأة السودانية، إلا أن تطلعاتها وطموحاتها المشروعة، في ظل ما توافقت عليه دول العالم من أهداف للتنمية المستدامة للتصدي لكل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقضايا العولمة وتكنولوجيا المعلومات مما يتطلب تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية تجاه قضايا المرأة.

في الختام اتمني ان يكلل فعاليات المؤتمر بالنجاح والتوفيق والسداد والخروج بتوصيات بناءة تعمل علي إزالة المعوقات والتحديات الثقافية حتي تتمتع المرأة العربية بكامل حقوقها في مختلف المجالات.

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

السيدة فريال سالم | مستشارة في الرئاسة في دولة فلسطين

بدايه يشرفني ان انقل لكم تحيات سيده فلسطين الاولى السيده امينه عباس (أم مازن)، التي شرفتني بتمثيلها في حفل افتتاح المؤتمر الثامن لمنظمة المرأة العربية الذي ينعقد برعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون تحت عنوان «المراة العربية والتحديات الثقافية»، وبسبب جائحة كورنا التي المت العالم اجمع، ولا زالت، نضطر لان يكون الانعقاد الكترونيا، وقد سبقه عديد الانشطة التي نجحت المنظمة بعقدها الكرتونيا، وفي ذلك دلالة واضحة على عزيمة النساء في تحديها للظروف الاستثنائية، بل وتحويل التحديات الى فرص بما يعزز مشاركتها، ويرتقي بدورها.

معالي السيدة كلودين عون

رئيسه المجلس الاعلى لمنظمه المراه العربيه

بعد الشكر الوفير لكم على جهودكم المثمرة خلال فترة تراسكم للمجلس الاعلى المنظمة، ومتابعتكم الحثيثة لانشطة المنظمة رغم ما يعانيه لبنان ، فاننا في فلسطين رئيسا وحكومة وشعبا نجدد التاكيد على ما هو ثابت، فيما يخص الدعم والتاييد للجهود التي ترنو الى استقرار هذا البلد العزيز على قلب كل فلسطيني بل وعربي، لما يمثله من مكانة وموقف، يجعل منه محط اهتمام الجميع المحب لكم، داعين المولى عز وجل ان ينعم عليه بالرخاء والتقدم.

الحضور الكريم

ان منظمة المراة العربية وهي تفتتح اعمال المؤتمر الثامن تحت عنوان «المراة العربية والتحديات الثقافية» انما هي تسير بخطوات واثقة لتراكم على ما حققته من انجازات في قطاعات متعددة تؤدي بمجموعها الى تصحيح مسار السياسات نحو رفعة مكانة المراة المستحقة عبر اليات عديدة تشكل المسالة الثقافية احدى اعمدتها، بل ركيزة اساسية في بناء الوعي العام لدى مؤسسات الدول الى جانب مجتمعاتها.

وهنا فانه لا بد من الاشارة الى ما اصبحت عليه منظمه المراة العربية، كمظلة عربية اقليمية، بل وعبرت الدولية منها، وكصرح عربي ريادي له البصمات الواضحة والنجاح في عديد المجالات، سواء في نشر الوعي، او في مجال تعزيز الخبرات وصولا لان تكون اداة ضاغطة لتعديل التشريعات السالبة لحقوق المراة او المنتقصة من مكانتها.

ونحن في فلسطين حيث تفصلنا عن الانتخابات التشريعية والرئاسية اشهر قليلة، وبعد ان تم رفع نسبة حصة المراة من القوائم الانتخابية كمقاعد مضمونة، بما لا تقل عن 26%، فاننا نتطلع الى حضور مميز لها في المجلس المنتظر، ومن خلفها المؤسسات الاهلية والاتحادات بما يسهم في تغيير الواقع نحو الافضل، وسن التشريعات التي تعزز صون حقوقها وتسهيل وصولها الى المواقع التي تستحق دون معيقات.

فالمراة الفلسطينية التي عاصرت الثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها، مرورا بكل المراحل التي عاشها شعبنا ولا يزال، وما قدمته ولا زالت من تضحيات في معركة التحرر للخلاص من الاحتلال، وكذلك في بناء مؤسسات الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، قد اثبتت جدارتها بتحملها المسؤولية، وفرضت حضورها في مختلف المحافل، لتستحق الشراكة وتقديمها لقيادة المؤسسات، كما هو الحال في مختلف المؤسسات الرسمية والاهلية والخاصة.

اصحاب المعالي والسعادة
الحضور الكريم
انني واخ اتمنى النجاح والتوفيق لمؤتمرنا هذا، فانني على يقين ان المنظمة تسير في الطريق الصحيح، وستكون بشكل اقوى وحضور اكثر تاثير، اذا ما نجحنا في اقناع الدول الشقيقة التي لا زالت خارج اطار المنظمة باعتبارها المنظمة الجامعة للمراة العربية، وعنوانا اقليميا يحظى بالاحترام والتقدير لما استطاعت انجازه.

وفي الختام، فانني اجدد شكري لصاحبه المعالي السيدة/ كلودين عون كما اتقدم بالشكر الوفير لسعاده ا. د. فاديا كيوان، ولكادر المنظمه على الجهد الكبير والتنسيق العالي الذي بذلوه لضمان انجاح هذا المؤتمر.

والله الموفق
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

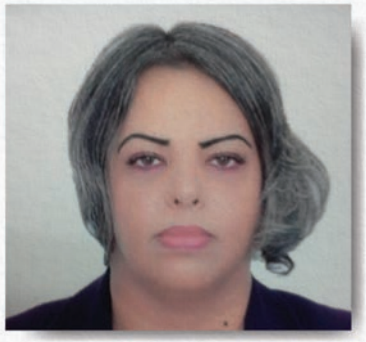

الدكتورة ليلى اللافي | رئيسة وحدة تمكين المرأة في دولة ليبيا

يشرفني اليوم مشاركتكم افتتاح المؤتمر الثامن لمنظمة المرأة العربية ؛ وألقي هذه الكلمة بالإنابة عن السيدة نادية رفعت عضو المجلس الأعلى للمنظمة وعقيلة رئيس المجلس الرئاسي بحكومة الوفاق الوطني.

اتوجه بخالص الشكر والتقدير للجمهورية اللبنانية لتوليها رئاسة المنظمة طوال العامين الماضيين واحتضانها لهذا المؤتمر الذي يجمعنا اليوم عبر المنصة الرقمية رغم الظروف والمتغيرات التي فرضتها جائحة كورونا على العالم بأسره ،

إن المرأة تواجه في عالمنا المعاصر تحديات عديدة تكاد تكون في شتى انحاء العالم وعلى اختلاف الزمان والمكان، وعلى الرغم من الفروقات بين دولة واخرى من حيث درجة التقدم التي تنعكس على ما تحظى به المرأة من فرص لتقدمها وتحقيق ذاتها، الا ان الحال يبقى في كثير من الاحيان ليس بالمستوى المامول.

ولذا يجب علينا دعم الجهود المبذولة من اجل تمكين المرأة وتعزيز مكانتها ورفع مستوى مشاركاتها السياسية، وهذا يتطلب منا السعي الدؤوب لتغيير مفاهيم خاطئة لبعض العادات والاعراف السلبية والتي تعكسها ثقافة قمعية وفكر خاطئ لتنميط أدوار المرأة بمجتمعاتنا العربية وعدم السماح لأنفسنا بالعودة خطوة الى الوراء بالتكاسل، بل يجب علينا دعم كافة المحاولات لإنجاح التطور الذي حققته مسيرتنا كنساء، وازاحة العقبات التي قد تعترض المرأة في سبيل تمكينها على كافة الأصعدة.

فالقوانين التي سنت، والاتفاقيات التي وقعت، على الرغم من قوة محتواها وأهدافها، الا انها في النهاية تصطدم بواقع العادات والتقاليد الموروثة والممارسات السلبية لها ، كما ان هذا الفشل لا يقع فقط على الحكومات وانما على الأحزاب التي لا تولي اهتماما لانخراط النساء والفتيات.

كما ان التصورات لدور المرأة العربية في مرحلة التغيير والتقدم والتنمية المستدامة تحتاج لعاملين أساسيين أولهما : الاطار المؤسسي القانوني متمثلا في التنظيم التشريعي ، والثاني ما يشكله :البعد الثقافي المجتمعي.

وان كان الأول متوافرا، فان الإشكالية قائمة في غياب المستلزم الثقافي المجتمعي فالموروث الثقافي في هذا المجال يهيمن عليه المفهوم الباتيروكي بامتيازاته القمعية وتاثيراته على البعد القبلي والعشائري والديمغرافي.. سلبيا وتنميطه لادوار المرأة ففي الوقت الذي نفخر بما تحقق من إنجازات على صعيد المرأة، تظل العديد من النساء العربيات تعاني من التهميش، مما يوجب علينا الاقتناع ان كل هذه الإنجازات لم تحقق اهدافنا الجماعية بعد.

وتبقى التحديات كبيرة امام المرأة العربية على الرغم من كل ما تحقق، لتفوق مستوى التطلعات، فالتحديات اجتماعية، فكرية وثقافية وتشريعية وسياسية، الا ان التحديات الفكرية تعد الاصعب والاعمق وذات التاثير الأكثر قوة، حيث ان مواجهتها تحتاج الى تغيير في المنظومة الفكرية لدى افراد المجتمع من الجنسين.

وضمن هذا الطرح وفي اطار ما تسعى اليه حكومة الوفاق الوطني ،،في ظل التحديات والعوائق التي تمر بها بلادي والتي لسنا بصدد ذكرها الان .. برزت جملة من الأولويات لدى الجهات الرسمية للدولة منها:

الاسهام في استعادة الحد الأدنى من الامن والاستقرار بما يتضمن حماية المرأة

والحد من ظاهرة العنف ضد النساء، والفتيات واستحداث نظام رعاية صحية شاملة وأيضا رعاية ذوات الاعاقة .. ومن ابرز التدابير التي اتخذتها الدولة تعزيز مشاركة المرأة سياسيا لاسيما على مستوى صنع القرار فقد تم تأسيس وحدة تمكين المرأة بالمجلس الرئاسي والتي تعد المؤسسة الوطنية المعنية بشؤون المرأة وفق مفهوم واعلان ومنهاج عمل بيجين حيث مثّل هذا التاسيس توحيدا للقرار الرسمي فيما يتصل بشؤون المرأة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة هذا بجانب مؤسسات اخرى رسمية تسهم في دعم قضايا المرأة في ليبيا والتي يمثل وجودها انعكاسا لاهتمام الإرادة السياسية و لعل الإنجاز الأهم الذي تحقق خلال السنوات السابقة هو اكتمال نشوء «نخبة مختصة بقضايا المرأة» وتمكينها، لديها مستوى رفيع للغاية من المعرفة الفنية في هذا الحقل على المساحة الرسمية والمساحة المجتمعية ونشوء شراكة بين الجانبين. أصبحت مشروعية مطالبات المرأة راسخة في الوعي الجمعي. ولم يعد من الممكن تجاهل قضايا المرأة وتمكينها سواء في اجندة القطاع الرسمي او في أجندة القطاع المجتمعي.

السيدات والسادة

لعل تغيير الموروثات والمفاهيم التي استغلت بشكل خاطئ وسلبي ، والدعوة المتكررة لمساواة المرأة بالرجل احد أسباب خلق الهوة في مجتماعاتنا ، فمن الأجدر استبدالها بالدعوة إلى إشراك المرأة في الإصلاح المجتمعي والتغيير في كافة قضايا الأمة

وتداخلها باعتبارها المرأة الشريك ، فلا يستقيم بناء مجتمع متماسك دون تقوية ركيزتيه الاساسيتين معاً، المرأة والرجل.

ومن هنا ادعو دولنا العربية متمثلة في هذا الجمع الكريم بان نتعاون كنساء عربيات من خلال استراتيجيات منظمة المرأة العربية بدعم عمل مشترك لوضع خطط وبرامج لإعادة تاهيل الشباب وتمكين المرأة للمساهمة في التعافي مما تعرضت له مجتمعاتنا في فترات النزاعات والحروب.

ختاماً

اتمنى ان تكلل اعمال هذا المؤتمر بالنجاح

و اتمنى لمنظمتنا دوام التوفيق و السداد من أجل خدمة المرأة العربية. ...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيدة رنا أحمد غانم | عضوة الهيئة الوطنية للرقابة على مخرَجات الحِوار الوطني في الجمهورية اليمنية

إنه لمن دواعي الشرف والسرور أن اتحدث واستمع اليوم لهذه النخبة المتميزة من المشاركات والمشاركين في المؤتمر الثامن لمنظمة المرأة العربية المنعقد تحت عنوان غاية في الأهمية وهو (المرأة العربية والتحديات الثقافية!).

وفي مستهل كلمتي أحيي نضالات المرأة العربية وتضحياتها واسهاماتها الكبيرة في مواجهة التحديات والمهددات المتعددة التي واجهت وتواجه امتنا ومجتمعاتنا على مدار التاريخ، وفي الوقت الراهن، بما في ذلك تلك التحديات المرتبطة بمقاومة المنظومة والممارسات المنهجية التمييزية ضد المرأة، والمشاركة النشطة المجتمعية والسياسية والتشريعية لنيل حقوق المرأة في المساواة والمشاركة السياسية، ودورها المشهود عبر مختلف الحقب التاريخية في التصدي لمعالجة المشكلات والتحديات الثقافية والاجتماعية والتحررية التي تنطوي على التمييز ضد المرأة، او ممارسة العنف والاقصاء والتهميش ضدها، والظواهر التي تعبر عن الهيمنة الذكورية كزواج القاصرات، او حرمانها من حقوقها ومكتسباتها، ومنها حقها في التعليم، وحقوقها في الممارسة الديموقراطية والمشاركة المجتمعية، والحق في العمل، والحقوق الاسرية، وغيرها من التحديات والمعضلات التي تفاقمت واتسعت حدود مخاطرها وعواقبها وتزايدت اعباءها على كاهل المرأة العربية، على وجه الخصوص في زمن الاحتلال والاستيطان الاسرائيلي، وكذلك في زمن الحروب والنزاعات المسلحة، وحالات إنهيارات وفشل الدولة الوطنية العربية، التي تجرى وقائعها المؤسفة اليوم في عدد من البلدان العربية، ومنها بلدي اليمن.

وعلى أية حال، لقد ترافق نضال المرأة العربية ضد الاحتلال الاسرائيلي ومن اجل التحرر الوطني، مع نضالها الدؤوب لمناهضة الصورة النمطية السلبية السائدة عنها، وبرزت قصص بطولية مضيئة عديدة لنساء كن في مقدمة الصفوف في كفاح الشعوب العربية من اجل تحقيق الحياة الحرة الكريمة، وبناء الدولة المدنية الحديثة، التي ترتكز الى قيم ومبادئ العدالة والمواطنة المتساوية والديمقراطية.

السيدات والسادة:

لقد شاركت المرأة اليمنية بقسط هام في ثورتي السادس والعشرين من سبتمبر1962م و14اكتوبر1963م في سبيل التحرر من الامامة ومن الاستعمار ومخلفاتهما الثقافية والاجتماعية. وحققت المرأة بعد نيل الاستقلال الوطني حقوقا تشريعية هامة، خصوصا في مجال تشريعات الاسرة، وتمكنت من شغل مناصب قيادية مهمة في الدولة ولعبت ادوارا مرموقة في الحياة السياسية والعامة. وبالرغم من حدوث تراجع في مراحل لاحقة افقدت المرأة بعض من تلك المكتسبات، وعدم قدرتها على تطويرها، الا ان اقرار وتحقيق التعددية السياسية والحزبية بعد الوحدة اليمنية مباشرة ، وقبل العام 94، اتاح مساحة لا باس بها للنساء للمشاركة في الحياة السياسية، تعززت في وقت لاحق في اعقاب فبراير العام 2011، ثم بعد ذلك عند المشاركة النسوية الحية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي عقد في الفترة من مارس 2013م الى يناير 2014م، بنسبة 30% من النساء. حيث شاركت النساء في رسم مخرجات الحوار الوطني وتوجيهها نحو تثبيت قيم الديمقراطية والعدالة والمواطنة المتساوية، كما استطاعت النساء وضع مواد تضمن التمييز الإيجابي لمشاركة المرأة بما لا يقل عن ثلاثين في المائة في مواقع صنع القرار. وانعكس ذلك إيجابا، ولأول مرة، على مشاركة المرأة اليمنية بأربع نساء من بين سبعة عشر عضوة في لجنة صياغة مسودة الدستور اليمني الجديد، وتمكن النساء المشاركات في تلك اللجنة من أن يسطرن اقصى ما أمكنهن من اساسيات لحقوق النساء في طيات الدستور الجديد، بما يسهم في تعزيز دور ومكانة المرأة على المستوى الاجتماعي والثقافي والسياسي.

السيدات والسادة:

إلا أن الانقلاب المشؤوم الذي أقدمت عليه المليشيات الحوثية في سبتمبر 2014، والذي أرادت به أن تعيد اليمن الى عهد الامامة، أدى الى انزلاق اليمن في اتون حرب لا تزال مستعرة حتى اليوم، تسببت في ايقاف العملية السياسية المتفق عليها، وفي الأساس منها إقرار مسودة الدستور والاستفتاء عليه. وتغيرت الأولويات وتراجعت الطموحات والآمال، واصبحنا اليوم نعمل على مواجهة عواقب الانقلاب والحرب والمأساة الإنسانية، والعمل لاستعادة الدولة الشرعية، وعلى إيقاف الة الخراب والدمار والقصف والحصار الحوثي على المدن المسالمة، كما هو الحال في مدينة تعز، وفي الهجوم الصاروخي الارهابي على مطار عدن الدولي في ديسمبر المنصرم، وكذلك الهجوم الهمجي الذي تشنه المليشيات في اللحظة الحالية على مدينة مأرب.

وأصبحت المرأة اليمنية تعاني الويلات اليومية للحرب من خلال ما يطالهن مباشرة من قتل وسجن وتعذيب، واضحت المرأة ضحية لموجات النزوح عن ديارهن، اذ اصبح اكثر من أربعة مليون يمني، أغلبهم من النساء والأطفال، في مخيمات النزوح، يواجهون الفقر والجوع والاوبئة في ظل أكبر أزمة إنسانية في العالم. وتفاقمت مسؤوليات النساء في الحرب لمواجهة اعباء

الدكتورة فاديا كيوان | المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية

اسمحوا لي بداية بتوجيه الشكر الى فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون على رعايته الكريمة للمؤتمر العام الثامن للمنظمة وذلك دليل حسّي على اهتمامه الشخصي بدعم مساعينا في خدمة قضايا المرأة في العالم العربي.

كما وأنني أشكر سعادة السيدة كلودين عون، رئيسة المجلس الاعلى للمنظمة والتي رافقت بشجاعة وحكمة مسيرة المنظمة خلال السنتين الاخيرتين.

والشكر موصول لرئيسات ورؤساء واعضاء الوفود العربية المشاركة في المؤتمر الثامن وللحضور المميز.

أيها الحفل الكريم،
اختار لبنان موضوع المؤتمر وهو «المرأة العربية والتحديات الثقافية» وهذا الخيار طبيعي جداً لان المجتمع اللبناني يتحسس المسائل المرتبطة بالثقافة ولاسيما بالتنوع الثقافي، القائم على الحرية وعلى العيش المشترك. ونضال النساء في لبنان غني ومتنوع وهو متعدد الجبهات .

منذ ما يزيد عن المائة عام، حدثت صحوة نوعية في النظر الى قضايا المرأة في العالم العربي ومنذ ذلك الوقت توالت النضالات على عدة جبهات. فمن حقنا اليوم التساؤل عما تغير منذ ذلك الحين؟ ولماذا نطرح اليوم مجدداً المسالة الثقافية؟
في الحقبة الأخيرة طرحت الأمم المتحدة الأجندة 30/20 للتنمية المستدامة حيث اعتبرت ان قضايا المرأة متداخلة دائماً وأبداً مع القضايا الأخرى التي تقلق البشرية جمعاء، من النمو الاقتصادي الى القضاء على الفقر وتحقيق العدالة والحكم الرشيد إلى السعي لاعتماد النزاهة وتطبيق حكم القانون، الخ. ومن بين هذه المروحة الواسعة تبرز قضايا المرأة كجزء لا يتجزأ من قضايا البشرية.

توفير لقمة العيش وخاصة في الاسر التي انخرط رجالها في الحرب، ناهيك عن تزايد معدلات تسرب الاناث من التعليم والزواج المبكر ، وتزايد ظاهرة العنف ضد النساء بكل اشكاله وأنواعه. والتحرش والعنف الجسدي خاصة ضد الناشطات. ولنا ان نتصور الاثار الكارثية للتجنيد الاجباري للشباب والأطفال والزج بهم في جبهات القتال، وانعكاس ذلك على الاستقرار الأسري. ونتيجة للنزاع المسلح ارتفع عدد المعيلات للأسر إلى ثلاثة أضعاف عما كان عليه الوضع قبل الحرب، وانخفاض حاد في الانتاج الزراعي الذي تمثل النساء فيه حوالي 80% من الأيدي العاملة.

السيدات والسادة:
وفي سياق تناولنا للتحديات الثقافية التي تواجه المرأة العربية، لا يمكن ان نغفل الوقوف عند المخاطر التي ينطوي عليها تصاعد التيارات المتطرفة والشعبوية والارهابية على صعيد العالم، وكذلك تيارات الفكر المتطرف التي تنبت وتعيش وتزدهر بين ظهرانينا في العالم العربي، ودورها في تعميق الاستقطاب ونشر ثقافة الكراهية، والبؤر والتنظيمات الارهابية بكل انواعها. وفي الوقت التي تتزايد فيه الدعوات لمواجهة تلك الظواهر الظلامية من خلال استحداث وتطوير وتنفيذ برامج التعليم الحديث، وايضاً عبر تجديد وتحديث الخطاب الديني، فان المليشيات الحوثية تقوم اليوم في مناطق سيطرتها بتغيير كلي في المناهج التعليمية، وتكريس خطير للعودة الى عهود من التخلف والاساطير والخرافات، سوف تلقي بتاثيراتها وعواقبها السلبية الخطيره والكارثية على مستقبل الاجيال القادمة في اليمن. كما تستخدم الخطاب الديني في تجنيد بعض النساء على قواعد ومنطلقات طائفية متخلفة لخدمة المجهود القمعي والحربي، وكذلك في تعريض حياة الناشطات السياسيات إلى الخطر. ان تنامي التعصب الديني السياسي، على وجه العموم، وتزايد سطوة الأعراف والعادات والتقاليد الثقافية والاجتماعية المحكومة بأجندات سياسية، جميعها عوامل تضعف من فرص تمكين المرأة، وتزيد من التحديات التي تقف عائقا امام تقدمها.

السيدات والسادة:
ختاماً ، نؤكد على ضرورة العمل الجاد من أجل ادماج المرأة في جميع مراحل الإعداد والتخطيط والتنفيذ في كافة مراحل العملية السياسية في اليمن؛ واشراك النساء في المؤسسات الحكومية التنفيذية والمؤسسات التشريعية، ومنظمات المجتمع المدني، بما يمكن المرأة من ان تلعب دورا رائدا فاعلا في عملية انهاء الحرب واحلال السلام، وإعادة الاعمار والتعافي والبناء والاستقرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فكان من شان هذه الرؤية الاستراتيجية ان دفعت إلى تجاوز ثلاثة اشكاليات:

1- الاشكالية الأولى: تتعلق بعلاقة المرأة الفرد بالنساء اي علاقة الأنا بالنحن وما يرافقها من جدلية التنافر والتميز والتضامن والتماهي. وكان يتفرع عن هذه الاشكالية سؤال وجيه هو هل أن هناك قضايا امرأة أو قضايا متعددة لنساء متعددات؟

2- الاشكالية الثانية: تتصل بعلاقة الرجل بقضايا المرأة. فقد جرت العادة على ان ينسحب اغلبية الرجال من أي نقاش أو نشاط خاص بالمرأة على أساس أنه لا يعنيهم بل هو مسألة نسائية بحتة. واستطراداً كان بعض الرجال لا يعون تحملهم بعضاً من المسؤولية في ما هي عليه حال المرأة، وقدرتهم على المساهمة في انهاء الظلم والتمييز بحقها.

وفي المقابل، كانت النساء تنظرن إلى الموضوع من الخارج على انه مسؤولية كاملة ملقاه على الرجال. والكثير من النساء لم تكن تعي تأثيرها العاطفي والثقافي على من حولها من أهل وزوج وأطفال ومحيط مباشر.

فالمرأة شريكة في انتاج ونشر القيم الثقافية التي يترعرع فيها الأطفال من الجنسين.

3- الاشكالية الثالثة: تدور حول مأسسة العمل الوطني الخاص بالمرأة. فمنذ 1995، تم إنشاء مؤسسات وطنية خاصة تعنى بقضايا المرأة، لجان ومجالس وهيئات عليا، وزارات، الخ. لكن تبين لاحقاً أن قضايا المرأة عابرة لكل القطاعات والمجالات.

فأتت الأجندة 30/20 لتنقل النقاش إلى منصة عامة مفتوحة يتشارك فيها الجميع، ويتم تجاوز هذه الإشكاليات.

لا يخفى علينا أن هناك انتقادات كثيرة الأجندة الأمم المتحدة 30/20 التنمية المستدامة لأنها تناولت البنيات الفوقية في المجتمعات دونما التوقف عند نمط الإنتاج الاقتصادي القادر على تحقيق تلك التنمية المستدامة. لكن هذه الأجندة شكلت نقلة نوعية في النظر إلى القضايا المجتمعية والانسانية وحتى العالمية على انها متداخلة ودعت إلى مقاربة كل قضية من خلال رؤية شاملة متكاملة.

وقد حصلت بالفعل تطورات نوعية في المقاربات وكذلك تم تحقيق انجازات في أغلبية الميادين: في التربية، في التشريع، في المشاركة الاقتصادية، في المشاركة السياسية، الخ. لكن ظهر على كل هذه الجبهات، عامل مشترك كان ولا يزال يؤخر التقدم. فإذا برفع نسبة التحاق الفتيات بالمدارس والجامعات، ليست نتائجه الايجابية مضمونة على موقع المرأة وحورها. اما ارتفاع نسبة اندماج النساء في العمل الاقتصادي المنتج فلم يكن كافياً لضمان الامان المستدام والاحترام للمرأة. اما المشاركة السياسية عبر الكوتا فما زالت تثير قلق النساء، فيما لو الغيت الكوتا، فهل ستبقى نسبة مشاركتهن على ما هي عليه أو تتراجع؟ والجواب في الغالب معروف.

اما تنزيه وتطوير التشريعات ومع القناعة الكاملة بأنه ضروري جداً، فيبدو أنه غير كافٍ هو ايضا.

في كل المجالات تعيدنا الكرة إلى المسألة الثقافية حيث نلاحظ المقاومة الشرسة للمعطيات الجديدة كلها باسم أدوار نمطية للجنسين. ويبدو وكأن كل منا يفتح عينيه عند الولادة في بركة مياه عليه أن يسبح كي لا يغرق فيها ، وأن يسعى للسباحة بالسرعة الممكنة للخروج منها إلى شاطئ أمين.

سيتناول مؤتمرنا هذا المسألة الثقافية من كل جوانبها. وسيتم عرض ومناقشة اربعة وعشرين بحث اعدتهم باقة من أهم باحثين وباحثات في الدول العربية. فعسى أن تقدم لنا هذه الأبحاث جديداً نهتدي به.

إن انشاء منظمة المرأة العربية في عام 2003 شكل إنجازاً تاريخياً في ذاكرة التعاون العربي المشترك. وهي قد ولدت بمبادرة كريمة ورؤيوية لسيدات استثنائيات كن في مواقع القيادة في دولهن. وسلكت المنظمة طريقها برفقة المنظمات العربية المتخصصة الاخرى المنبثقة عن جامعة الدول العربية. وهي تستند اليوم الى ثمانية عشر سنة من الخبرة والأنشطة وذلك بفضل تشبث أهل القضية ومهنية القيمين عليها والمتعاونين معهم من مسؤولين حكوميين وخبراء وخبيرات من الدول العربية ومن العالم. وبالرغم من كل الصعوبات بات للدول العربية اليوم منظمة متخصصة بقضايا المرأة، تشكل منصة عربية على الخريطة الإقليمية والدولية، ناشطة، محترفة، تسعى لخدمة الدول العربية الأعضاء، مع الاحترام الكامل لسيادة كل دولة ولأولوياتها وخياراتها. وهي ستسعى دائما لتكون منارة في سماء التعاون العربي في إطار جامعة الدول العربية.

اكرر شكري لفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون على رعايته لمؤتمرنا الثامن.

واتوجه بالشكر الجزيل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعمها الدائم للمنظمة وشراكتها الاستراتيجية معنا.

واخيراً وحيث ينعقد مؤتمرنا في ظروف استثنائية وصعبة، مرتبطة بانتشار جائحة كورونا، لذلك فقد جاءت جلساتنا الكترونية ونعتذر منكم على ذلك.

لكن مؤتمرنا ينعقد في زمن يمر فيه البلد المضيف بأزمة خانقة، متعددة الأوجه، لكننا على قناعة بقدرة اللبنانيين على الصمود وعلى تجاوز كل المحن.

حمى الله شعب لبنان والهم قادته لحسن التدبير والسعي الجدي للخلاص.

شكراً مجدداً لكم جميعاً ولأعمال المؤتمر كل التوفيق.

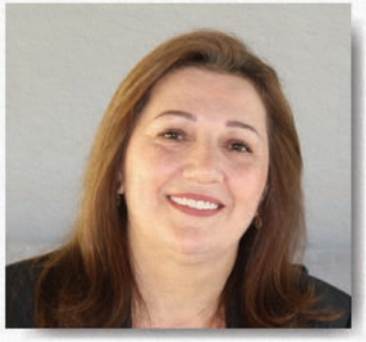

العميدة مارلين حيدر نجار | رئيسة اللجنة العلمية للمؤتمر

إنّ تظهيرَ موضوعِ الثقافة، لقياسِ تطوّرِ المجتمعاتِ العربيةِ في مقاربتِها لموضوعِ النوعِ الاجتماعيّ، لا سيّما منه موضوعُ المرأةِ، نعتبرُهُ قياسًا جوهريًّا لفهمِ مُعوّقاتِ التنميةِ المستدامةِ في منطقتِنا العربية. فأهميةُ هذا المؤتمرِ حولَ الثقافةِ والمرأةِ يرتبطُ بوظيفتِهِ في رصدِ مسارِ مجتمعاتِنا العربيةِ وقراءتِها وتحليلِها تُجاهَ قضايا المرأةِ، وتُجاهَ مدى تلاؤمِها مع أهدافِ التنميةِ المستدامةِ عمومًا، وتُجاهَ غاياتِ الهدفِ الخامسِ تحديدًا، من الأجندةِ 2030 الأمميةِ للتنميةِ المستدامةِ، الذي تبنّتْهُ معظمُ الدُّولِ العربية. فموضوعُ الثقافةِ الّذي هو محورُ هذا المؤتمر، سوف يُشغِلُنا أكثر، من دون أدنى شكّ، أكثرَ فأكثرَ في السنواتِ القادمة، إن أردْنا السّيرَ في البُعدِ التنمويِّ المستدام لمجتمعاتِنا العربيّةِ وفي تحقيقِ المساواةِ الفعليّةِ بين الجنسين.

بدايةً، وعلى غرارِ المنهجيّةِ العلميّةِ، حاولْنا أن نفتتحَ أولى جلساتِ هذا المؤتمرِ بأوراقٍ تتطرّقُ للإشكالياتِ الفكريّةِ وديناميّاتِها الداخليّةِ والتثاقفيّةِ الخاصّةِ بالمرأةِ في المجتمعاتِ العربيّةِ، الّتي جاءتْ نتيجةَ تحوّلاتِ البُنى المجتمعيّةِ فيها، ما بينَ تقليدٍ وحداثةٍ، وما بعدَ الحداثةِ في ظلّ عالمٍ مُعولم.

إنّ غنى الأوراقِ الّتي سنستمعُ إليها ضمنَ هذا المحورِ الأول، قائمٌ على تنوّعِ توجُّهاتِها في القراءةِ والتحليلِ، الذي يعكسُ التنازعَ الفكريَّ القائمَ في عالمِنا العربيِّ ما بين الموروثِ الثقافيِّ الدينيِّ وبينَ الفكرِ المعولَمِ الذي نعيشُهُ.

يأتي المحورُ الثاني من هذا المؤتمرِ بعنوان: « المرأةُ العربيّةُ في خضمِّ الإنتاجِ الأدبيِّ والفنّيِّ والياتِ التنشئةِ الاجتماعيّةِ». وهذا المحورُ مخصّصٌ لقراءةِ انعكاسِ الواقعِ الاجتماعيِّ المُعاشِ في المجتمعاتِ العربيّةِ ما بينَ الصُّورِ الذهنيّةِ حولَ المرأةِ وتجلياتِها في الأدبِ والفنِّ، أو تجلياتِها في الواقعِ المُعاشِ، وبينَ ما خاضتْهُ المرأةُ العربيّةُ نفسُها في التاريخِ، وافتتحتْ من خلالِه الحركاتِ النسائيّةَ الّتي شَهِدَتْها مجتمعاتُنا العربيّةُ منذُ عصرِ النهضةِ حتى اليوم.

تكمنُ أهميةُ رصدِ قراءةِ واقعِ المرأةِ في البلادِ العربيّةِ والتحدّياتِ الثقافيّةِ الّتي تواجِهُها، في إظهارِ أمْرين أساسيّين:

- الأولُ: كيف أنّ المخيالَ الجمعيَّ للمرأةِ ولأدوارِها الاجتماعيّةِ، ما زال يعكسُ، من خلالِ الفنِّ والأدبِ، الكثيرَ من موروثِ الأمس!؟

- الآخرُ: كيف بدأتِ المجتمعاتُ العربيّةُ مع رائداتِ النّهضةِ في استشعارِ حاجتِها لتغييرِ الموروثِ الخاصِ بالمرأةِ، وكيف عَمِلَتْ على ادخالِ الكثيرِ منَ التحوّلاتِ الاجتماعيّةِ الّتي لم تَظلِ المجتمعاتِ العربيّةَ في العمقِ، بل ظَلّتْ على مستوى النّضالاتِ الفرديّة.

أمّا أوراقُ المحورَين، الثالثِ والرابعِ، فسوف تعكِسُ لنا مشكلاتِ التمكينِ المجتمعيّةِ للمرأةِ الّتي ما زالَتْ تُعاني منها البلدانُ العربيّةُ. فهي توصِّفُ السياساتِ الحكوميّةَ، والمساهماتِ الأهليّةَ والمدنيّةَ، والحقوقَ القانونيّةَ والإنسانيّةَ المحلّيةَ وطموحاتِها والياتِ تطورِّها ومدى بُعْدِها أو قُرْبِها من تحقيقِ المساواةِ بينَ الجنسين، وتحقيقِ العدالةِ الاجتماعيّةِ المنادى بها أمميًّا.

إنّ أهميةَ المقارباتِ النظريّةِ المعرفيّةِ حولَ الثقافةِ والمرأةِ في مجتمعاتِنا العربيّةِ، لا تقِلُّ أهميّةً عنِ المقارباتِ الّتي توصِّفُ لنا الواقعَ وتبيّنُ مدى حقيقةِ تجلياتِ المعرفةِ وحورِها في هذه المجتمعاتِ، وكيفَ أنّه، منَ المهمِ، تعديلٌ أو تغييرُ الرؤيا، أو السياساتِ أو النضالاتِ، وصولًا إلى تصويبِها في مسارِ تحقيقِ المساواةِ بين الجنسين. فأيُّ معرفةٍ غايتُها التطويرُ المجتمعيُّ، لا بدّ من أنْ تُقارِنَ ما بينَ التأطيرِ المعرفيِّ والواقعِ المجتمعيِّ لرسمِ استراتيجيّاتٍ، وبناءِ سياساتٍ هادفةٍ لتحقيقِ هذه المساواة.

أمّا المحورُ الأخيرُ منْ هذا المؤتمرِ، فلقدْ خُصِّصَ لمقاربةِ موضوعِ المرأةِ والبيئة. وهنا تجدرُ الإشارة، إلى أنّ أكبرَ مؤشرٍ عن مدى ضَعْفِ تعاطينا البحثيِّ معَ هذا الجانبِ هو قِلّةُ الأوراقِ الّتي رُفِعَتْ للمؤتمرِ في هذا المحور. وهذا مؤشِّرٌ خَطِرٌ لا سيّما أنّ موضوعَ البيئةِ قد باتَ اليومَ منْ أوّلويّاتِ مواضيعِ التنميةِ المستدامةِ. يكفي أنْ نشيرَ إلى ما نعيشُهُ اليومَ، في ظِلِّ جائحةِ وباءِ «كورونا»، وهو موضوعٌ بيئيٌّ بامتياز، وقدِ انْعكَسَ على مفاصلِ حياتِنا اليوميّةِ لأعوامٍ مستقبليّة، ما سيدْفَعُنا حتمًا إلى القيامِ بالكثيرِ منَ الأبحاثِ والدّراساتِ لفهمِ تأثُّرِ حياتِنا بها، ومنَ الضروريِّ أنْ تكونَ المرأةُ جزءًا اساسيًّا في عمليةِ نشرِ الوعيِّ البيئيِّ، مشارِكَةً في التعاطي الرشيدِ مع البيئةِ في الحياةِ اليوميّةِ، ومساهِمَةً أساسيّةً في رسمِ السياساتِ البيئيّةِ والحمايةِ منَ الكوارث.

أودُّ، في نهايةِ كلمتي أنْ أشيرَ إلى أهميةِ أوراقِ هذا المؤتمر، وجِدّيتِها العلميّةِ في التعاطي معَ الموضوع، وأشدّدُ على أنّ قضيةَ المرأةِ والنوعِ الاجتماعيِّ، بالرّغم من أنّ مشوارَ نضالاتِها ما زال طويلًا لتحقيقِ المساواة، إلّا أنّها بين أيدٍ مؤمنةٍ بالقضيّةِ ونضالاتِها الفكريّةِ والفعليّة، لذا لا بدّ أن تكون هذه النضالاتُ واعدةً.

اللجنة العلمية للمؤتمر

ختامًا، اشكرُ سعادةَ رئيسةِ المجلسِ الأعلى للمرأةِ العربيّة السيدة كلودين عون على ثقتها وتكليفها لي رئاسة اللجنة العلمية، لهذا المؤتمر الذي تنظمه منظمة المرأة العربية، والذي ينعقد في دورته هذه السنة افتراضيا، كمؤتمر عام ثامن للمنظمة، في وطننا الحبيب لبنان: تحت عنوان» المرأة العربية والتحديات الثقافية»، وعلى تقديرِها للعملِ العلميِّ الأكاديميِّ، وعلى دعمها المطلق لنا، أنا وزميلتي د. مها كيال الّتي أتشارَكُ معها عضوية هذه اللجنة، لرسمِ أفكارِ ومحاورِ هذا المؤتمر، واسمحوا لي أن أثني على تقديرِها للعملِ العلميِّ الأكاديميِّ في مقاربةِ موضوعِ المرأة، وإصرارِها على إنجاح هذا المؤتمر. والشُّكرُ موصولٌ لحضرةِ المديرةِ العامةِ لمنظمةِ المرأةِ العربيّةِ الدكتورة فادية كيوان الّتي واكبَتْ أدقَّ تفاصيلِ صياغةِ فكرةِ المؤتمرِ، وتحديدَ محاورِه، وهي المشهودُ لها بمواقفِها ودعمِها المطلقِ، وبمؤازرتِها لقضايا المرأةِ ولتعزيزِ دورِها، فكان العطاءُ ممزوجًا ببعضِ ما تتسلّحُ به من ثراءٍ معرفيٍّ وخبرةٍ نضاليّةٍ مُعاشة.

ولا ننسى فريقي العمل الحدُّوبتين في الإعدادِ لهذا المؤتمر، وفي تنظيمِ مُجْرَياتِه.

كما لا يفوتنا أن نشكرَ جميعَ الاساتذةِ الباحثينَ المشاركينَ على مهنيتِهم وجِدِّيتِهم الأكاديميّةِ والشخصيّةِ.

ويبقى رجاؤنا أن يؤدّيَ هذا المؤتمر هدفَهُ المنشود والله وليُّ التوفيق.

وشكرا.

مارلين حيدر نجار، رئيسة اللجنة - الجمهورية اللبنانية

- عميدة معهد العلوم الاجتماعية – الجامعة اللبنانية
- 21 سنة خبرة في التعليم الجامعي المتخصص.
- 12 سنة خبرة ادارية وتقنية واستشارية مع منظمات الامم المتحدة والقطاعات المختلفة في لبنان والخارج.
- مشاركة في العديد من اللجان والمؤتمرات والندوات وورش العمل (رئاسة، اعدادًا ومشاركة).
- لها العديد من الكتب والمقالات في مجالات متعددة كالديموغرافيا، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافة.
- شاركت في كثير من الدراسات الميدانية اشرافًا وتنسيقًا ومشاركة في الاعداد في مجالات التنمية المستدامة، التراث الثقافي غير المادي، المساواة بين الجنسين.
- مشرفة ومشاركة في اعداد العديد من الأدلة البحثية والمهنية، التي تطال برامج ومواضيع في العلوم الاجتماعية وغيرها.

محاور المؤتمر

مها الكيال، باحثة مشاركة - الجمهورية اللبنانية

- أستاذة جامعية وباحثة في مجال العلوم الاجتماعية والانثروبولوجية.
- خبرة أكاديمية (تعليم، اشراف أكاديمي وبحثي) لمدة 30 سنة.
- رئيسة مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية ما بين 2014- 2019.
- مسؤولة عن مجلة العلوم الاجتماعية وعن جميع الإصدارات البحثية لمركز الابحاث،.ما بين 2014- 2020.
- لها العديد من الكتب والمقالات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والتقنية والمدينة، شاركت في العديد من الدراسات الانثروبولوجية حول الفقر في طرابلس وحول استهلاك مياه الشرب.
- عضوة في المجلس العلمي للمعهد العالي للدكتوراة في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية- الجامعة اللبنانية.

ملخصات أبحاث المؤتمر
والتعريف بالباحثات/الباحثين

المحور الأول:
المرأة العربية بين التراث والحداثة:
بين المواجهة والمصالحة

أبحاث المحور الأول

رئيسة الجلسة:
سعادة الدكتورة - سلمى النمس
الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة،عضوة المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية

1) جلجلة التغيير: قضايا النساء في براثن الطبيعة
فهمية شرف الدين – الجمهورية اللبنانية | أستاذة في علم الاجتماع وباحثة في الفكر الاجتماعي والسياسي

2) النسوية الإسلامية بين المنظومة الفقهية الاصولية والفلسفة الجندرية - إشكالية المنهج والمرجعية
بثينة الغلبزوري – المملكة المغربية | استاذة في كلية الاداب والعلوم الانسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط

3) معضلات تشكل خطاب نسوي عربي
نهوند القادري عيسى – الجمهورية اللبنانية | استاذة في كلية الاعلام بالجامعة اللبنانية

4) الذات العربية الانثوية وجدلية الثابت والمتحول : دراسة إبستمولوجية تحليلية لماهية الذات الانثوية العربية
عالية هلال السعدي – سلطنة عمان | باحثة مشاركة بكلية الاداب والعلوم الاجتماعية - جامعة السلطان قابوس

فهمية شرف الدين - الجمهورية اللبنانية

- أستاذة جامعية وباحثة في مجال حقوق المرأة والعلوم الاجتماعية والعلوم السياسية.
- خبيرة في مجال حقوق الانسان ودمج النوع الاجتماعي في وكالات دولية مثل الاسكوا واليونيفم وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والاونيسكو.
- عضوة في العديد من الهيئات الوطنية والدولية المعنية بقضايا المرأة، كما رأست تحرير مجلة الفكر العربي وعملت مديرة عامة لمعهد الإنماء العربي. لها العديد من الكتب والدراسات العلمية المنشورة حول قضايا المرأة.

جلجلة التغيير: قضايا النساء في براثن الطبيعة

ملخص البحث

إن الانثى لا تولد إمرأة وإنما تصبح إمرأة

سيمون دوبوفوار (الجنس الثاني)

لا تنتقل الثقافة كما تنتقل الجينات يعني أن هذه الثقافة ليست معطى بل مبنى

دنيس كوش (مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية)

الكلام عن قضايا المرأة في العالم العربي يتخذ أبعادًا شعبوية هذه الأيام، فهو يبني قدرًا كبيرًا من الحجج السهلة التي تعترف بالعلاقات غير المتكافئة بين إمكانيات النساء التي ازدادت وتعمقت في السنوات الأخيرة وموقعهن في المجتمع. ولقد أصبح الكلام هذا، منذ بعض الوقت، جزءًا أساسيًا من الخطاب السياسي والبرامج التي تضعها الحكومات والأحزاب في البلاد العربية.

وأورد هنا أننا أمام وقائع ترفدها الحجج السهلة وعناصرها المتنوعة، هذه العناصر التي تثير معارضات مبدئية في معظم المجتمعات العربية لا على المستوى الحقوقي حيث الدساتير المواطنية تقدم دعمًا ملموسًا لتغيير وضع المرأة، وهي نظريًا لم تمنع عنها الحق بالمساواة وان كان لا يزال حقًا ضائعًا في أغلب البلدان.

الكلام عن التمييز ضد المرأة، أصبح في التداول إذن، وقد رصدته تقارير وطنية ودولية. ناهيك عن الدراسات والأدبيات والروايات، وما رصدته من تجاوزات على حياة النساء الشخصية منها والعامة.

هذه الدراسة هي محاولة لتحديد الأطر المعرفية التي لا تني ترفد بصورة دائمة النظام الثقافي الأبوي الذي يساهم باستمرار النظرة الدونية للمرأة وأدوارها التقليدية عبر المنظومة التربوية والمنظومة الحقوقية وتشابكهما في ظل استقرار ثقافي سلبي يعيد إنتاج الأدوار الاجتماعية الثقافية للمرأة والرجل.

كيف يكون ذلك؟

وما هي آليات اشتغال هذه المنظومات.

الكلمات المفتاحية: الثقافة، النوع الاجتماعي، أدوار النوع الاجتماعي.

بثينة الغلبزوري - المملكة المغربية

- أستاذة جامعية وباحثة متخصصة في القضايا الإسلامية وقضايا المرأة.
- أستاذة التعليم العالي مؤهل بكلية الاداب والعلوم الانسانية جامعة محمد الخامس الرباط.
- أستاذة بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات.
- أستاذة التعليم العالي مشاركة بجامعة محمد الخامس، أبو ظبي.
- أشرفت على المئات من بحوث الإجازة وبحوث دبلوم الدراسات العليا وبحوث الماستر والدكتوراه.
- عضوة في العديد من فرق البحث واللجان العلمية الوطنية.
- لها العديد من المؤلفات العلمية المنشورة.

ملخص البحث

النسوية الإسلامية بين المنظومة الفقهية الاصولية والفلسفة الجندرية - إشكالية المنهج والمرجعية

ارتبط مفهوم النسوية برفع الظلم عن المرأة والمطالبة بالمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة، فمنذ أن خلق الله الإنسان من نفس واحدة وخلق منها زوجها، والتفسيرات الذكورية تتوالى ولا تتوانى في إقصاء الأنثى وجعلها في الصف الثاني بعد الذَّكَر في الخلق، ومنذ ارتكب الإنسان الخطيئة الأولى وحواء واقعة تحت ضغط الظلم والخيم، ومنذ صدر الإسلام والصحابيات يحتجن على غياب نون النسوة في الخطاب القرآني، بل إن من أسباب نزول آيات المواريث شكاوى صحابيات توفي أزواجهن واستولى الاقارب من الرجال على التركة. فطالبن الرسول صلى الله عليه وسلم بانصافهن، فنزلت آية المواريث. فالنسوية الاسلامية أو الإسلامية النسوية ضاربة في اعماق التاريخ الإسلامي، إلا ان النسوية الإسلامية المعاصرة تثير العديد من الاشكالات العلمية، سواء من حيث تحديد المفهوم والنشأة، أو من حيث تحديد المنهج والرؤية والمرجعية.

فإذا كانت النسوية الغربية قد مرت بمراحل تاريخية متعددة ظهرت أثناءها مدارس ومناهج للنسوية: (النسوية الليبرالية، النسوية الاشتراكية، النسوية الراديكالية، والنسوية ما بعد النسوية...). فاتضحت بذلك بعض ملامحها واقطابها ومناهجها، إلا أن النسوية الإسلامية يشوبها الكثير من الغموض والتعقيد، بدءا من تحديد المفهوم والمصطلح، فالاختلاف في المفهوم يقضي الى الاختلاف في المناظير والأهداف والمناهج.

فهل نحن بصدد فرع أو مدرسة من مدارس النسوية الغربية الجندرية القائمة على إلغاء جميع الفوارق الاجتماعية بين الذكر والأنثى، والمطالبة ب: «التحرير» و «التمكين» و «التقدم" والمساواة» ومناصرة المرأة المسلمة ضد القراءة الذكورية للنص بل وضد ذكورية النص بنوعيه، الإلهي والبشري؟ وهذا ما تمثله المدرسة النسوية الإسلامية الرافضة.

أم أننا بصدد تطور تاريخي للأصوات النسائية اللواتي يواجهن الإقصاء والظلم بسبب التفسيرات الذكورية للنص؟ أم أنها مزيج وتوافق بين «النسوية» و «الإسلامية» تعمل على صياغة تصور إسلامي للأنوثة والذكورة، ومواجهة مظاهر تفخيم الفوارق البيولوجية بين الجنسين في التكاليف والأحكام في التراث الفقهي، والذي يذهب إلى تبرير سلطة الرجل وقوامته بالفروقات الفيزيولوجية بين الجنسين؟ وهو ما تمثله النسوية التأويلية الإصلاحية.

يوجد اختلاف واضطراب كبير بين الباحثات النسويات حول مصدر الإقصاء والتهميش هل هو النص أم القراءة الذكورية للنص؟ وكيف يمكن إعادة قراءة النص هل بمنهج المنظومة الفقهية

نفسها؟ أم بمنهج النسوية الغربية؟ وما هو النص الذي يحال عليه هل هو النص الباري أم النص البشري؟

لا شك ان الاجوبة عن هذه الاسئلة سيشكل مدارس وتيارات. كما سشكل محاور هذه الدراسة التي تهدف إلى:

- بيان مفهوم ونشأة واتجاهات النسوية الإسلامية.
- البيان المرجعي النسوية الإسلامية وما يثيره من الإشكاليات .
- رصد مناهج المدارس النسوية الإسلامية.
- الكشف عن الطبيعة الذكورية لبعض انماط التفسير والتأويل.
- الكشف عن الخلل المنهجي الذكوري واقامة الدليل على ذلك من داخل المنظومة الفقهية والاصولية نفسها.

وساعتمد في تحقيق هذه الأهداف على المنهج الوصفي والنقدي، بإبراز مدارس النسوية الإسلامية وعلاقتها بالنسوية الغربية، ورصد مواقفها الفكرية والمنهجية في تفاعلها مع النص الشرعي أو مع التراث الفقهي، وفض الاشتباك بين التعاليم الإسلامية والاجتهادات التاريخية، والإيديولوجيات الحداثية المعاصرة، فضلاً عن الوقوف على مكامن الخلل المنهجي والمرجعي في كلتا المنظومتين: النسوية الجندرية الرافضة، أو المنظومة الفقهية الأصولية. في محاولة للمصالحة بين النسوية والمنظومة التشريعية.

الكلمات المفتاحية: النسوية، النسوية الإسلامية، الجندرية، المنظومة الأصولية، المنظومة الفقهية.

نهوند القادري عيسى - الجمهورية اللبنانية

- أستاذة جامعية – رئيسة مركز الأبحاث في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية 2015-2018.
- عضو في تجمع الباحثات اللبنانيات. أعدت مجموعة تقارير ودراسات واستراتيجية إعلامية صادرة عن منظمات دولية ومحلية. لها العديد من الأبحاث والدراسات.
- صدر لها:
* الإعلاميات والإعلاميون في التلفزيون بحث في المواقع والأدوار بالاشتراك مع سعاد حرب 2002.
* قراءة في ثقافة الفضائيات العربية- الوقوف على تخوم التفكيك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008.
* الاستثمار في الإعلام وتحديات المسؤولية الاجتماعية-النموذج اللبناني- مركز دراسات الوحدة العربية -2013.

ملخص البحث

معضلات تشكل خطاب نسوي عربي

في عصر الاتصال، وفي ظل تعاظم دور الإعلام، وما أحيط بهذين العالمين من مفارقات، وفي ضوء التحولات الاقتصادية، وصعود النيوليبرالية وما رافقها من تحولات اجتماعية وثقافية كرست المزيد من أنماط الحياة الاستهلاكية، وبالتوازي مع الصراعات والأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعصف بالمنطقة العربية، نسأل عن المعضلات التي حالت وتحول دون تشكل خطاب نسوي عربي، مفترضين أن غالبية الأكاديميات والمفكرات تبعن الجمعيات والناشطات، وأن الجمعيات والناشطات النسويات إلتزمن بالأجندة المطروحة في الأوساط الحولية، ما جعل مقاربتهن للموضوع مجتزأة، وما حولهن إلى مستهلكات لخطاب نادرًا ما كان من إنتاجهن، وأن التفكير النسوي نتيجة وقوعه في أسر الاستقطاب الثنائي، بين الحداثة والتقليد، لم يتمكّن من بلورة خطاب نسوي عربي يحاكي الواقع بمستجداته وتعقيداته وتحولاته المتسارعة. إن الخطاب النسوي العربي بقي عند حدود المطلبية، ولم يتمكن من أشكلة قضايا النساء بالعلاقة مع السياقات المحيطة بتشابكاتها المحلية والإقليمية والعالمية، وبالتالي عجزن عن إنتاج مقاربات تضفي معانٍ جديدةً على العمل الاجتماعي والسياسي والإعلامي. وبقي الخطاب النسوي نخبويًا غير قادرٍ على اختراق أشكال التمييز الأخرى التي تتعانق مع التمييز القائم على أساس النوع، كمثل التمييز الطبقي، العرقي، الكولونيالي، الطائفي، المذهبي الخ، وبقيت النساء في الفضاء الافتراضي، على الرغم من كل الإمكانات المتاحة على هامش هذا الفضاء، يتلقين مفاعيله الإيجابية والسلبية على حد سواء، هذا عدا عن أن ولوجهن الفضاء الإعلامي أتى في وقتٍ ازدادت فيه هيمنة الاقتصاد على الإعلام، واهتزت أخلاقيات المهنة الإعلامية، وضعف فيه بالأساس دور الفضاء العمومي، نتيجة تغييب الحياة السياسية لصالح الاحتكارات المالية والتجارية الكبرى، وما رافق ذلك من مرواغة إعلامية، ظاهرها حداثي وباطنها تضليلي. كذلك ترافق ولوجهن الحياة السياسية مع تراجع دور الدولة، وترهل بناها وهياكلها الهرمية. تلك عينة من معضلات كثيرة حالت وتحول دون تشكل خطاب نسوي عربي متفاعل مع التيارات الفكرية الرائجة في محيطة من ناحية، وفي العالم من ناحية ثانية.

الكلمات المفتاحية: نسوي، نسائي، خطاب، أصالة، معاصرة، وطني، اجتماعي، الفضاء الافتراضي، مقاربة أنثوية، الفضاء العمومي، الفضاء الأسري، النسوية الاسلامية، النسوية الغربية، النسوية الرقمية، المساواة، الاختلاف.

عالية هلال السعدي - سلطنة عمان

- باحثة مشاركة/كلية الاداب والعلوم الاجتماعية/ جامعة السلطان قابوس.
- ماجستير في الفلسفة وحاليا في برنامج الدكتوراه بجامعة درهام Durham University.
- تشمل الاهتمامات البحثية والتدريسية، في قضايا الفلسفة المعاصرة، الإسلامية، فلسفة الاخلاق، وقضايا المرأة والمجتمع.
- المشاركة في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية وبعض الأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة وأخرى تحت النشر، إلى جانب كتاب منشور (مشترك) في فلسفة العلم، تاريخه وقضاياه.

ملخص البحث

الذات العربية الانثوية وجدلية الثابت والمتحول:

دراسة ابستمولوجية تحليلية لماهية الذات الانثوية العربية

تعاني الذات الأنثوية العربية حالة من الحركة الدائرية، أو كما أُطلق عليها- في هذا السياق- الجدل الدائري Circular Dialectic، بمعنى أنها لم تخرج الى نطاق الحداثة بعد، وما تتضمنه من ممارسات فعلية حقيقية تنعكس ايجابًا على فعاليتها، حيث تدور هذه الذات، في هذا الجدل الدائري، من ثبات قيّمي إلى ثبات اخر بنائي، ومن قيود شكلية إلى قيود بنائية، ومن قيم الشكلية إلى قيّم اللاشكلية. هذا الجدل يمثل صراعًا بين الجانب الحضاري- القانوني Civilize Legal aspect، الذي ينطوي على حركة وتفاعل ونشاط مستمر كونيًا أو كوزموبوليتيًا Cosmo، والجانب البنائي وما ينطوي عليه من ثبات وخمول وتحفظ يمثل جانبًا محليًا محدودًا.

في ظل هذه الثنائية يجب أن تخوض الذات الأنثوية العربية صراعًا، تتحدد فيه هويتّها وكينونتها الأنثوية وتتشكل نتيجة لهذا الجدل الحضاري-القانوني-البنائي، وتحديدًا الصراع بين المتحول والمتحرك والتفاعلي، وهو يمثل حركة كونية حتمية، وبين الثابت والخامل والمتحفظ، وهو يمثل حركة محلية حتمية في ظل بقاء البنية السوسيو-ثقافية Socio-Cultural Structure الثابتة والطاردة لكل ما يهدد وجودها.

تسعى الورقة إلى تسليط الضوء على جانبين:

اولًا: القيم العالمية Cosmopolitan ethics وما تتصف به من عالمية وانسانية باعتبار أننا نعيش في عالم انساني واحد نتشارك فيه قيّم الحرية والمساواة والعدل والاستقلالية وهي قيّم متجاوزة Transcendental لحدود المكان والزمان. وقيّم محلية Domestic values تتصف بخصوصية مكانية حضارية متحفظة وهي قيم غير متجاوزة Non Transcendental لحدود المكان والزمان. وامكانية الوصول إلى التوافق بين النسقين الكوني والمحلي بما يقلل من حدة هذا الصراع ويحقق نوعًا من الاتساق بين ما هو عالمي ومحلي.

ثانيًا: معاناة الذات الأنثوية العربية في ظل هذا الجدل والكشف عن كينونتها التي تتشكل فيه وطبيعة وخصائص هذه الكينونة، والقلق الوجودي Existential anxiety الذي تعانيه في الصراع بين ما هو كوني وما هو محلي وطرح تصور نظري يهدف رفع هذه المعاناة.

الكلمات المفتاحية: الذات الأنثوية العربية، الكونية، البنية الثقافية الاجتماعية، القلق الوجودي، الحقوق الشكلية واللاشكلية.

المحور الثاني:
المرأة العربية في خضمّ الإنتاج الأدبي والفني وآليات التنشئة الاجتماعية

أبحاث المحور الثاني

رئيسة الجلسة:
معالي الاستاذة - وفاء الضيقة حمزة
عضوة المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية عن الجمهورية اللبنانية

1) صورة المرأة كما تعكسها الدراما التليفزيونية - دراسة تتبعية لمسلسلات رمضان
سوزان القليني – جمهورية مصر العربية | عميدة كلية الاعلام - جامعة الإمارات للتكنولوجيا

2) صورة المرأة العمانية بين الفن والادب
عزة القصابي – سلطنة عمان | ناقدة وباحثة

3) الجيل الأول من النساء اللبنانيات المستقلات اقتصاديًا ودورهنّ الرّياديّ في الصحافة النسائية في مصر ولبنان
سعاد سليم – الجمهورية اللبنانية | أستاذة في جامعة البلمند

4) الأدب النِسْوي والتحدّيات الثقافيّة في عصر النهضة: ملك حفني ناصف ومي زيادة
حُسن عبود – الجمهورية اللبنانية | أستاذة محاضرة في الجامعة الأمريكية في بيروت

5) المرأة الأردنيّة في التمثلات الاجتماعيّة على تقاطع خطابي التقليد والحداثة
ميسون وائل يوسف العتوم – المملكة الأردنية الهاشمية | رئيسة مركز دراسات المرأة- الجامعة الأردنية

سوزان يوسف أحمد القليني - جمهورية مصر العربية

- عميدة كلية الإعلام- كلية الإمارات للتكنولوجيا أبو ظبي
- رئيسة الهيئة الإستشارية العليا للاتحاد الأفريقي الأسيوي للمرأة (منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية)
- عميدة كلية الآداب - جامعة عين شمس 2015-2019
- عضوة في المجلس القومي للمرأة بمصر، ورئيسة لجنة الإعلام فيه
- عضوة في المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام 2017 وحتى الآن
- لديها العديد من الدراسات والمؤلفات العلمية المنشورة والدراسات الاستطلاعية والمشروعات البحثية الأكاديمية، بالإضافة إلى المشاركات المتعددة في المؤتمرات العلمية والتعاون والاشراف على رسائل الدكتوراه والماجستير
- حصلت على جوائز علمية من جهات محلية ودولية

ملخص البحث

صورة المرأة كما تعكسها الدراما التلفزيونية: دراسة تتبعية لمسلسلات رمضان

انتشر مصطلح تمّكين المرأة في أعقاب ظهور الجمعيات المدنية والحركات النسائية الداعية والداعمة لحقوق المرأة وحقوق الفئات المهمشة داخل المجتمعات العربية، وقد تبني هذه القضية المجلس القومي للمرأة في مصر الذي أنشئ بقرار جمهوري، وبدأت المرأة المصرية يوماً يعد يوم تحظي بمكتسبات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

واعتبر المجلس القومي أن استخدام وسائل الإعلام في تغيير الصورة النمطية السلبية، التي التصقت بالمرأة المصرية لدى المجتمع ورفع الوعي السياسي للمرأة وتأهيلها نفسيًا وفكريًا للمطالبة بحقوقها وفهم واجباتها تجاه مجتمعها، هو أحد أهم الآليات المساعدة في تمكين المرأة.

نظرًا لانتشار العنف المادي والمعنوي والتمّييز ضد المرأة في معظم المسلسلات الرمضانية، فضلًا عن تشويه صورة المرأة وأدوارها سواء العائلية أو العملية، تتحدّد مشكلة الدراسة هذه في رصد صورة المرأة المصرية خلال أعوام 2016-2017-2018-2019- 2020 للتعرف على انعكاس جهود المجلس القومي للمرأة في تقليل العنف، والحد من التمّيز ضد المرأة في وسائل الإعلام ومقارنة صورة المرأة التي تعكسها الدراما التلفزيونية بالمعايير التي وضعها المجلس القومي للمرأة في «الكود» الإعلامي لمعالجة قضاياها.

إن هدف هذه الدراسة هو رصد صورة المرأة المصرية في الدراما الرمضانية على مدى عدة سنوات، بالإضافة إلى مقارنة صورة المرأة المقدمة في الدراما بمعايير الكود الإعلامي الأخلاقي لمعالجة قضايا المرأة في وسائل الإعلام.

تستخدم هذه الدراسة منهج المسح، وفي إطاره يتمّ استعمال مسح المضمون للدراما الرمضانية، وقد اعتمّدت هذه الدراسة على التحليل الكمي والكيفي معًا، وشمل مجتمع الدراسة جميع المسلسلات العربية المنتجة محليًا والتي عرضت على جميع القنوات المصرية وبعض القنوات العربية خلال شهر رمضان للأعوام: 2016-2017-2018-2019-2020.

وترصد هذه الورقة وتحلل، بشكل كيفي وكمي، صورة المرأة التي يتمّ إنتاجها في مسلسلات التليفزيون وتصديرها للمجتمع باعتبارها الصورة الواقعية، كما وتناقش صورة المرأة التي يتمّ تصديرها عبر المسلسلات التلفزيونية كأحد أهم أدوات القوة الناعمة في المجتمع.

وخلصت الدراسة أن الصورة الإعلامية التي تقدمها المسلسلات المصرية عن المرأة هي سلبية في مجملها، ولا زالت المسلسلات تقدم أشكال العنف المختلفة ضد المرأة. ومن هنا تأتي خطورة القوة الناعمة وتأثيرها على تشكيل صورة ذهنية ونمطية عن المرأة لدى أفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة، صورة المرأة، الدراما المصرية التلفزيونية، الكود الاعلامي الأخلاقي.

عزة القصابي - سلطنة عمان

- ناقدة وباحثة من سلطنة عمان.
- عضوة في العديد من اللجان النقدية والثقافية.
- عضوة في مجلس إدارة النادي الثقافي، وعضوة في الجمعية العمانية للأدباء والكتاب، وعضوة في جمعية العمانية للسينما والمسرح، شغلت عضوية لجان التحكيم الأدبية والمسرحية داخل سلطنة عمان وخارجها.
- أصدرت (6) كتب متنوعة بين الأدب والفن والاعلام، وهي محاضر في العديد من الورش التدريبية. كاتبة سيناريو لعدد من الأفلام الطويلة والقصيرة، كرمت من عدد من الجهات الرسمية، تكتب مقال ثابت في جريدة عمان بعنوان (صفحة من كتاب).

ملخص البحث

صورة المرأة العمانية بين الفن والأدب

تُعد المرأة عبر العصور مصدرًا ملهمًا للكتاب والفنانين، ولا يكاد يخلو عمل إبداعي سواء أكان فنيًّا أم أدبيًّا، الا وتكون المرأة حاضرة فيه ومحركًا رئيسيًّا لأحداثه وشخصياته. كما تُعد الأعمال الإبداعية وسيلة للتعبير عن قضايا المجتمع، وتطلعاته من خلال طرح الموضوعات الاجتماعية المهمة.

تشكل الصورة النمطية للمرأة العربية محورًا مهمًا قدمت حوله الكثير من الدراسات لا سيما في ضوء إخفاق الكثير من الأعمال الإبداعية؛ الأدبية أو الفنية في التعبير عن قضايا المرأة المعاصرة.

يقدم هذا البحث صورة المرأة العمانية في الفنون والآداب الإبداعية، من خلال دراسة نموذج من أدب الرواية العمانية، لمعرفة قضايا المرأة فيها. كما يقوم بتحليل صورة المرأة في (التلفزيون، السينما)، في محاولة للإجابة على سؤال: هل فعلاً استطاعت الشاشة العمانية تقديم صورة المرأة وطرح قضاياها الملحة، أما أنها ابتعدت عن ذلك بونًا شاسعًا؟

تسعى هذه الورقة البحثية إلى التعرف على أبعاد (صورة المرأة العمانية) في المنجز الإبداعي العماني، ومحاولة التعرف على ملامح الصورة الذهنية المترسخة في الأذهان، وهل استطاعت الأعمال الإبداعية أن تطرح قضايا المرأة الجوهرية، أم أنها ظلت مجرد صورة نمطية تتماشى مع الفكر التقليدي المترسخ في الذاكرة الجمعية للمجتمع الخليجي.

الكلمات المفتاحية: الصورة النمطية stereotype، صورة المرأة women image، الصورة الذهنية، السيكودراما Drama Psycho ، مريم.

سعاد سليم - الجمهورية اللبنانية

- أستاذة التاريخ في جامعة البلمند في لبنان ومديرة قسم المحفوظات والتاريخ في مركز الأبحاث في الجامعة نفسها.
- نالت دكتوراة بتاريخ الشرق الادنى من جامعة السوربون باريس 4 عام 1984.
- نالت دكتوراة ثانية من جامعة برمنغهام في بريطانيا في تاريخ العلاقات الاسلامية المسيحية في العهد العثماني عام 2000.
- لديها ثلاث كتب منشورة بالانكليزية والفرنسية والعربية.

ملخص البحث

الجيل الأول من النساء اللبنانيات المستقلات اقتصاديًا ودورهنّ الرّياديّ في الصحافة النسائية في مصر ولبنان

عاشت منطقة الشرق الأوسط، قبل انحلال الدولة العثمانية، مرحلة العولمة قبل العولمة تمثلت في حرية انتقال الأفراد والبضائع والأفكار، وأوجد ذلك تيارات ثقافية عدة تفاعلت فيما بينها وشملت الجيل الأول والثاني من النساء المستقلات اقتصاديًا.

تمثل الجيل الأول بالصحفيات الطليعيات اللواتي كان لكل منهن مجلة نسائية. عبرت هذه المجلات عن ضرورة تحرر المرأة أسوةً بالغرب وعن تيار القومية العربية المتمثل بتحرر هذه البلاد من السلطات المنتدبة عليها. على الرغم من أهمية الأفكار التي نشرتها هذه المجلات، إلا انها أتت في مرحلةٍ لم يكن العديد من السكان يجيدون فيها القراءة والكتابة.

أما الجيل الثاني، فقد تمثل بجيل المعلمات اللواتي انطلقن من لبنان الى الدول العربية للمشاركة في تعليم الناشئة في المدارس المؤسسة حديثًا في تلك البلاد. هؤلاء بمعظمهن كن من تلميذات المدارس التي تعلم اللغة الإنكليزية، وعجزن عن إيجاد عملٍ في مدارس الانتداب التي اعتمدت اللغة الفرنسية. إلى جانب دعمهن للتيار القومي العربي، أدخلت هذه المعلمات طرق تدريس جديدة وعادات حديثة، ونلن ثقة المجتمعات التي سعت إلى الامساك بزمام مصيرها بعد تعلمها القراءة والكتابة.

سوف تتم هذه المقاربة التاريخية حول هذين الجيلين من النساء من خلال ما كتب في صحف ومجلات تلك الحقبة (نهايات القرن التاسع عشر، بدايات القرن العشرين)، كما وستتم مقاربة النهضة العربية التي بدأت في مصر، وانعكست تأثيراتها في بلاد الشام ولبنان على وجه الخصوص، وذلك بهدف فَهْم واقع النضالات النسائية ومدى مساهماتها في فتح افاق التعليم والعمل لأجيال كثيرة من النساء في لبنان كما في الوطن العربي.

الكلمات المفتاحية: النهضة العربية. تحرر المرأة. المرأة اللبنانية. التعليم في لبنان. الصحافة النسائية. نهضة سوريا ومصر. الصحافة العربية. روّاد النهضة.

حُسْن عبود - الجمهورية اللبنانية

- أستاذة محاضرة في دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى في الجامعة الأميركية في بيروت، وباحثة تتابع البحوث في الدراسات القرآنية والأدبية، النِسْوية الإسلاميّة التأويليّة، رائدات الأدب العربي المعاصر، ودور المرأة في ترسيخ الحوار الديني والثقافي.
- ستصدر لها الطبعة الثانية من كتاب السيدة مريم في القرآن الكريم: من النصّ إلى الخطاب (دار الساقي، 2021).
- شاركت في تحرير الكثير من الكتب، ونشرت العديد من الدراسات العلميّة والمقالات في أعمال مؤتمرات دوليّة ودوريات محكّمة.
- حاضرت في عدد من الجامعات الأوروبية والعربية.

ملخص البحث

الأدب النِسْوي والتحديّات الثقافيّة في عصر النهضة: ملك حفني ناصف ومي زيادة

إن الإطلالة على رائدتين من رائدات عصر النهضة في مصر (أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين): الأديبة والمصلحة [باحثة البادية] ملك حفني ناصف (1886-1918) والأديبة المفكرة والمثقّفة الحرّة مي زيادة (1886-1941) تساهم في فهم كيفيّة مواجهة النساء للتحديّات الثقافيّة والتغيّرات الإجتماعيّة أمس كما اليوم.

وإذ تُعْتَبر ملك حفني ناصف من صميم البيئة المِصرية الوطنيّة، فإن ميّ زيادة تُعتبر من صميم البيئة اللبنانيّة التي طبعت الثقافة المصرية ونهضتها بالآداب الأوروبية والأدب اللبناني في المهجر. والاثنتان معًا تلتقيان ليس فقط بالتأثير المستمرّ في الحياة الأدبيّة والأخلاقيّة والحقوقيّة في مصر والعالم العربي، بل تلتقيان أيضًا بتفكيك خطاب «التسلّط والظلم في تلازمهما مع التخلّف والتبعية،» وبرفع مطلب «التحرّر والعدالة في تلازمهما مع النهوض الإجتماعي وامتلاك الذات لذاتها».

في هذا البحث سأعرّف القارئ بالرائدتين وسأناقش عَمَلَين من أعمالهما الأدبيّة من منطلق بدايات الوعي النِسْوي وناشطيّة النساء، التي تقاطعت عندها قضية المرأة بالإصلاح الديني والاستقلال الوطني: فقد رفعت باحثة البادية قضيّة «تعليم المرأة وانصافها في الأسرة» في خطبة تاريخية ألقتها عام 1909، كما رفعت مي زيادة قضية «عمل المرأة» في محاضرة رائدة بمعالجتها الوجودية والنفسيّة ألقتها عام 1921 بعنوان «غاية الحياة». ما هي خصوصيّة الكتابة النِسْويّة لدى باحثة البادية ومي زيادة؟ وما مدى نجاح الأديبتين في الدفاع عن الحقوق ضد تشيّؤ المرأة وتهميش أدوارها.

هذا ما سنحاول الإجابة عليه.

الكلمات المفتاحية: الريادة في الأدب وقضية المرأة، ملك حفني ناصف، مي زيادة، تعليم المرأة وانصافها، عمل المرأة وامتلاك الذات لذاتها، التحديّات الثقافيّة في عصر النهضة.

ميسون العتوم - المملكة الأردنية الهاشمية

- أستاذة مشاركة بالجامعة الأردنيّة، مديرة مركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية.
- حاصلة على شهادة الماجستير في الانثروبولوجيا الطبيّة وشهادة الدكتوراه بعلم الإجتماع تخصص دراسات المرأة والجندر.
- تدرّس مساقات متخصصة بالنظريّة النسويّة والنظريّات الاجتماعيّة ولها أبحاث عديدة في مجال المرأة والتعليم والعمل والمرأة والفضاء العام. وهي عضوة فاعلة في العديد من الجمعيات والمجالس الأكاديميّة. وناشطة في مجال المرأة وحقوق الإنسان.

ملخص البحث

المرأة الأردنيّة في التمثلات الإجتماعيّة على تقاطع خطابي التقليد والحداثة

انطلقت هذه الدراسة السوسيولوجيّة من فرضية أن مفهوم المرأة أو الأنوثة ليس معطى بيولوجي أو طبيعي وإنما هو بناءٌ تاريخيٌ وثقافيٌ واجتماعيٌ، صنعته قوى الهيمنة المتصارعة في المجتمع. وبناءً على ذلك، سوف تتناول موضوع التمثلات الاجتماعية للمرأة في مدينة عمان، كرهانٍ للصراع بين قوى التقليد وقوى الحداثة، بهدف التعرف على الرؤية المهيمنة للمرأة العمانية من حيث الكيفية التي تمثُّل عبرها صورة المرأة نمطيًا في عيون الناس.

للتحقق من هذه الفرضية، وجهنا البحث الميداني إلى واجهتين رئيستين. في محطةٍ أولى، قمنا برصد أهم خصائص صورة الأنوثة في عيون الرجال. وعلى واجهة ثانية، قمنا برصد الملامح العامة لصورة المرأة في عيون النساء. ولقد انتهج البحث آلية المقابلات المعمقة مع نساء وذكور من فئات عمرية وطبقية مختلفة ومن كلا منطقتي عمان الغربية والشرقية.

وقد وظفت الدراسة المنهج البنيوي التوليدي في رصد المتكرر أو المتواتر والثابت من الإجابات، من ناحية، وفي تفسير عمليات التحول والتغيير من جانب آخر. وقد أمكننا التعرف على الخطوط والملامح العريضة المكونة لمفهوم ومكانة ودور وصورة المرأة في عمان اليوم.

أما الصورة المهيمنة للمرأة في مدينة عمان، كما تم رسم حدودها تبعًا للمبحوثين، فكانت أقرب إلى صورة الأم أو صورة الفتنة، حيث كانت ترجع المرأة إلى الطبيعة والى الخاص وتختزلها في كل مرّة بالجسد. أما الصورة الثانية، والتي بدت خافتةً أو أقل تمثيلًا، فقد مثّلت صورة أخرى حالمة وضعت المرأة في إطار حقوق الإنسان وما يترتب على هذا المفهوم من حريةٍ ومساواةٍ وديمقراطيةٍ، ونبذٍ للتمييز بين الجنسين. ويمكن تعميم هذه الرؤية كصورة مهيمنة على مجتمع الدراسة بالتناسب طرديًا مع إنخفاض مستوى التعليم ومستوى الدخل وارتفاع نسبة تمثيل الذكور. وكلما اقتربنا من المناطق الشعبية (عمان الشرقية)، حيث الطبقة الفقيرة والرجال من عمرٍ مرتفعٍ ومستوى تعليمٍ منخفضٍ، كلما اقتربنا من هذه الرؤية المهيمنة وكان حظوظ انتاجها أكبر. وكلما ارتفع المستوى الاجتماعي وكان التعامل مع نساءٍ شاباتٍ ومن مستوياتٍ تعليميةٍ مرتفعةٍ، ابتعدنا شيئًا فشيئًا عن هذه الرؤية، وأصبحت إعادة إنتاجها ضعيفة.

الكلمات المفتاحية: التمثلات الاجتماعية، صراع التقليد والحداثة، المرأة العمانية، صورة المرأة، التحول والتغير في الصورة، الأردن، عمان.

المحور الثالث:
دور المرأة الاقتصادي في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والتهميش

أبحاث المحور الثالث

رئيس الجلسة:
السيد محمد محمود ولد أحمد ولد سيد يحي
الأمين العام لوزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة بالجمهورية الإسلامية الموريتانية

1) الفقر والتهميش الاجتماعيّ للنساء في الدول العربيّة
رفيف رضا صيداوي – الجمهورية اللبنانية | باحثة في مجال علم الاجتماع - مؤسسة الفكر العربي

2) المرأة والتمكين الاقتصادي لمحاربة الفقر والهشاشة: قراءة في التجارب المغربية
فريد أمار – المملكة المغربية | أستاذ باحث في العلوم الاجتماعية بجامعة محمد الخامس بالرباط

3) المرأة والتمكين الاقتصادي في مواجهة التمييز الثقافي على مستوى (الاجر، نوع العمل، المعاش التقاعدي،.....)
إكرام نادر صلاح حج مير – دولة فلسطين | باحثة دكتوراه في القانون الخاص

4) الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز عمل المرأة الليبية
حسين فرج الشتيوي وأمان الرمالي – دولة ليبيا | أستاذان محاضران في الجامعات الليبية - وزارة الاقتصاد والصناعة

5) العمل في زمن العولمة: الأسواق الافتراضية ودورها في تفعيل دور المرأة الاقتصادي - حالة العراق
نهى الحرويش – جمهورية العراق | تدريسية في جامعة بغداد- كلية التربية للعلوم الصرفة - ابن الهيثم

6) التمكين الاقتصادي والتمييز الثقافي تجاه المرأة في الاردن
ديما كرداشة – المملكة الأردنية الهاشمية | مستشارة في قضايا النوع الاجتماعي

رفيف رضا صيداوي - الجمهورية اللبنانية

- باحثة في علم الاجتماع وكاتبة ومحربة ومدرسة جامعية، حاصلة على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من الجامعة اللبنانية مع خبرة مهنية واسعة لأكثر من 25 عامًا في القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية.
- تعمل في معهد الفكر العربي، كما عملت بوزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية و في كل من معهد البحوث والاستشارات ببيروت، وصحيفة الخليج، والمركز اللبناني لمناهضة العنف.
- شاركت في الكثير من التقارير والدراسات الصادرة عن جهات إقليمية وحولية ولها العديد من الدراسات والأبحاث في قضايا المرأة وغيرها.

ملخص البحث

الفقر والتهميش الاجتماعيّ للنساء في الدول العربيّة وتحدّيات الاقتصاد الكلّي

لم ينطلق البحث من أهمّية المُساواة بين الجنسَين في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة عمومًا، ومن المؤشّرات المُختلفة التي تؤكّد أنّ زيادة مُشاركة المرأة في سوق العمل من شأنه زيادة الإنتاج المحلّي الإجمالي، ولا من مُعطيات مُشابهة باتت مؤكّدة وثابتة حول دَور المرأة الاقتصادي في التنمية المُستدامة والقضاء على الفقر والتهميش، بل اتّجه - أي البحث- إلى التشديد على العوامل الماكرويّة (من اقتصاديّة وسياسيّة ومُجتمعيّة وثقافيّة...) التي لا تزال تقف حائلًا دون القضاء على الفقر والبطالة في الوطن العربي، كظاهرتين تُطاولان بتأثيرهما الفئات المُهمَّشة، ولاسيّما النساء، وتُعيقان بالتالي مَسار التنمية المُستدامة.

ولمّا كانت الدول العربيّة تُعاني من ارتفاع نسب البطالة في صفوف النساء، ولاسيّما مع اشتداد وطأة الظروف الإقليميّة غير المؤاتية، ومن دون أن يلوح في الأفق أيّ تحسُّن في الوضع الاقتصادي أو في خلْق فُرص عمل كافية، تحدّدت إشكاليّة البحث في المُفارَقة القائمة بين الجهود المبذولة منذ العام 2015 لإنجاح خطّة العام 2030 وأهداف التنمية المُستدامة، والتزام الحكومات العربيّة بها في سياق مُواصَلة مسيرة الأهداف الإنمائيّة للألفيّة من جهة، وبين واقع النساء الفعليّ من جهة ثانية، لا سيما على صعيد عدم تحقُّق المُساواة بين الجنسَين في مجالات التعليم والعمل، ومجال العِلم وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات وغيرها من المجالات المركزيّة للثورة الصناعيّة الرّابعة، الحديثة نسبيًّا، بما من شأنه تعميق فجوة النّوع الاجتماعي بسبب فقدان عدد أكبر من النساء لوظائفه، والاسهام في تهميشهنّ الاجتماعيّ وفقرهنّ، خصوصا اللّواتي يتركّز عملهنّ في قطاعات الإنتاج التقليديّة.

وفي تركيز البحث على العوامل الماكرويّة (من اقتصاديّة وسياسيّة ومُجتمعيّة وثقافيّة...)، توقّف عند الاختلالات الاقتصاديّة للدول العربيّة التي جَعَلت اقتصاداتها أكثر عرضةً لتعثُّر قدرات إنتاجها المحلّي الصناعيّ والزراعيّ، وأكثر اعتمادًا على الاستيراد من أجل الاستهلاك المحلّي، لتغدو- أي هذه الاختلالات - مع الوقت بنيويّة ومسؤولة بشكل رئيس عن تعثُّر جهود التغيير والتنمية، كما وعن إنتاج الفقر؛ وهو الأمر الذي أثبتته أزمة كورونا وما يرافقها من أزمات اقتصاديّة

تُطاول غالبيّة بلدان العالَم الغنيّة والفقيرة، النامية أو الصناعيّة المتقدّمة، والتوقّعات بتراجُع معدّلات النموّ الاقتصادي للبلدان العربيّة للعام الحالي (2020) وانعكاساته السلبيّة على النساء.

وتحدّدت الخلاصة الاساسيّة للبحث في التوصية بأهمّيّة المُقارَبة الكلّيّة لواقع المرأة العربيّة، وما يستتبع ذلك من سياسات وخطط اقتصاديّة اجتماعيّة شاملة وعادلة، لكونها تُسهِم في نهضة مُجتمعاتنا، في الوقت الذي قد تُفضي فيه المُقاربات الانتقائيّة في مُعالجة أيّ ظاهرة بارزة شأن ظاهرة الفقر بعامّة وفقر النساء بخاصّة، والتي قد تَستهدف بؤرًا بعَيْنها، إلى تحسين الوضع الاقتصادي لبعض شرائح المُجتمع، لكنْ من دون أنْ يُنبئ ذلك بعلاج مُستدام لمشكلة الفقر عمومًا، ولفقر النساء خصوصًا.

الكلمات المفتاحية: العَولمة، النيوليبراليّة، الدول العربيّة، النساء العربيّات، الاقتصاد الكلّيّ العربيّ، البطالة، الفقر، التهميش، الثورة الصناعيّة الرّابعة، العِلم وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، التنمية المُستدامة.

فريد أمار - المملكة المغربية

- أستاذ باحث في العلوم الاجتماعية بجامعة محمد الخامس بالرباط.
- مستشار سابق بديوان السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.
- رئيس الجمعية المغربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- باحث بمركز الدراسات والابحاث في العلوم الاجتماعية بالرباط.
- عضو المكتب التنفيذي لمركز إشعاع للدراسات الأسرية بالرباط.

ملخص البحث

المرأة والتمّكين الاقتصادي لمحاربة الفقر والهشاشة؛ قراءة في التجارب المغربية

عرفت حقوق المرأة العربية عمومًا، والمغربية على وجه الخصوص، تحولات كبيرة منذ إقرار مختلف المواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان، خاصة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتمّاعية. فقد تطورت الترسانة القانونية، وإن بشكل متفاوت، بين العديد من البلدان العربية لتواكب هذا التحول، كما ساهمت الحركات الحقوقية النسائية في تسريع هذا المسار حتى تكون المرأة فاعلة اساسية في عمليات التنمية الشاملة.غير أن ما حققته المرأة العربية بهذا الخصوص ليس بالمستوى المطلوب مقارنة مع باقي دول العالم المتقدم، حيث لا زالت الكثيرات من النساء تعانين الإقصاء والتهميش، ويعشن الفقر والهشاشة.

وتبقى الجهود التنموية المبذولة غير كافية لتترجم الإرادة السياسية في كثير من البلدان العربية، سواءٌ تعلق الأمر بالترسانة القانونية أو بالبرامج التنموية الموجهة للنساء.

وتعتبر التجربة المغربية بهذا الخصوص نموذجًا لهذا التفّضل الحاصل بين الارادة والواقع لتحقيق تمّكين اقتصادي للمرأة المغربية- خاصة بالمجتمعات الهشة؛ وذلك سواء تعلق الأمر بالمرأة نفسها، كقوة عاملة، لما تعانيه من البطالة والهشاشة، أو بالمرأة كفاعّلة اقتصادية في مجالي اقتصاد السوق (مجال ريادة الأعمال(، أو الاقتصاد الاجتمّاعي) التعاونيات).

ويبقى التقييم الموضوعي لتجارب المغرب التي تسعى لتحقيق التمّكيّن الاقتصادي والاجتمّاعي للنساء، أساسيًا لاستخلاص الدروس وتجاوز العراقيل التي تحد من الإدماج الفعلي والشامل للمرأة المغربية في عجلة التنمية.

الكلمات المفتاحية: التمّكين الاقتصادي والاجتمّاعي للنساء، برامج التنمية ومحاربة الفقر والتهميش، ريادة الأعمال النسائية، المرأة.

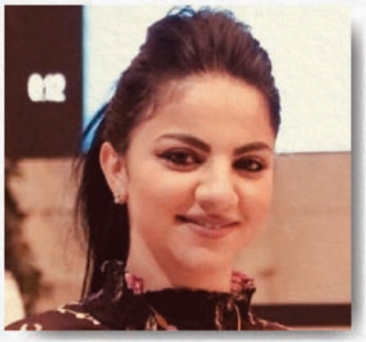

إكرام نادر صلاح حج مير - دولة فلسطين

- باحثة دكتوراة، حاصلة على ماجستير في القانون الخاص من كلية الحقوق جامعة القدس.
- عضوة في اتحاد لجان المرأة الفلسطينية.
- عملت مستشارة قانونيّة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، فرع البيرة.
- عضوة نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين.
- معنية بالقضايا العمالية بشكل عام والدراسات الخاصة بتشغيل النساء والاطفال وفق تشريعات العمل ومسؤولية الأخطار الطبية المدنية والجزائية.

ملخص البحث

المرأة والتمكين الاقتصادي في مواجهة التمييز الثقافي على مستوى (الاجر، نوع العمل، المعاش التقاعدي،.....)

تمحورت هذه الدراسة حول موضوع المرأة الفلسطينية وحدود تمكينها الاقتصادي في ظل التمييز التشريعي، القانوني والثقافي النوعي على مستوى الأجر، نوع العمل، المعاش، الاجازات.... الخ.

لقد قدمنا، بداية، شرحًا لمفهوم التمكين الإقتصادي مع تبيان أهميته. ومن ثم قمنا بالبحث حول أسباب ضعف هذا التمكين بالنسبة للمرأة الفلسطينية بسبب **السياسات والتشريعات والقوانين** المحلية، لا سيما عند مقارنتها بالمعايير الدولية وتحديدًا منها إتفاقية سيداو لالغاء جميع اشكال التمييز. تناولت الدراسة ايضًا حقوق المرأة الفلسطينية في العمل، كما أوضحت اهمية عملها لتنمية ذاتها واسرتها والمجتمع ككل. وتطرقت للمشاكل القانونية التي تواجه المرأة المتزوجة العاملة. وركزت على حقوق المرأة الفلسطينية في التشريعات وفي قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000، كما وفي قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998، وذلك من خلال استعراض أهم النصوص والمواد القانونية المتعلقة بحقوق المرأة، مع تبيان نواحي القصور التي وقع فيها المشرع الفلسطيني، مقارنة بمواد الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، والإتفاقيات والمواثيق الدولية.

بينت الدراسة، من ناحية أخرى، مدى تاثير الثقافة الموروثة في الحد من مشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل وذلك بسبب النظرة المجتمعية السائدة التي تعتبر أن المرأة هي أقل مرتبة إجتماعية من الرجل في سوق العمل؛ متطرقة للجدل الحاصل في المجتمع الفلسطيني بين مؤيد ومعارض لإنخراطها في سوق العمل. وكيف أن ضعف تمكينها في المؤسسات العامة، يقابله دعم كبير لها في هذا الميدان، بسبب التمويل الخارجي الذي يفرض مشاركتها حتى في مراكز صنع القرار وفي العمل المؤسساتي الحكومي. هذا ناهيك طبعًا عن الدعم والتمكين الذي تناله المرأة من خلال تنامي القطاع الخاص في فلسطين.

من أبرز ما توصلت اليه هذه الدراسة من توصيات ومقترحات، يمكن تلخيصة بالآتي: هناك ضرورة ضمان إحترام حقوق المرأة وحرياتها الاساسية كافة وحمايتها؛ ومراجعة وتعديل التشريعات والقوانين وتطبيقاتها؛ وممارسة دور فاعل وضاغط من أجل الوصول لتشريعات تضمن حقوق المرأة في سوق العمل بشكل متساوي مع الرجل وذلك من خلال زيادة نشر الوعي تجاه قضايا المرأة وتجاه أهمية عملها.

الكلمات المفتاحية: المرأة، التمكين الاقتصادي، التمييز الثقافي. التشريعات والقوانين الدولية للعمل والتشريعات والقوانين الفلسطينية للعمل.

حسين الشتيوي - دولة ليبيا

- مدير إدارة التخطيط والدراسات ورئيس اللجنة الفنية الدائمة لقياس الابتكار في ليبيا واستشاري وخبير تنمية صناعية بوزارة الاقتصاد والصناعة.
- أستاذ متعاون ببعض الجامعات الليبية.
- حاصل على الدكتوراة من جامعة مانشستر سنة 2005 في مجال تقنية المعلومات الذكية للمراقبة والتحكم عن بعد.
- خبرة 36 سنة في مجال: وضع استراتيجيات وبرامج التنمية الاقتصادية والصناعية وريادة الأعمال والابتكار وإعداد دراسات التحول لاقتصاد المعرفة.

أمان الرمالي - دولة ليبيا

- حاصلة على دكتوراة في الإقتصاد الزراعي، قسم الإقتصاد والسياسة والتنمية بكلية الزراعة جامعة ريدينج، المملكة المتحدة..
- مديرة مكتب التميز المؤسسي، وزارة الاقتصاد والصناعة بحكومة الوفاق الوطني. ومديرة مشروع النمذجة الاقتصادية بالوزارة.
- عضوة هيئة تدريس بدرجة أستاذ مساعد، قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طرابلس.

ملخص البحث

الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز عمل المرأة الليبية

تبرز هذه الورقة البحثية أهم عناصر التمكين الاقتصادي للمرأة والمتمثل في الإنتاج الفكري. وتظهر، ولأول مرة، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز عمل المرأة الليبية، على أساس اعتبار أن المساواة بين الجنسين هو حق، لا يقتضي أن تضمنه القوانين ولا أن تحققه التشريعات فقط، وإنما تفرضه مخرجات التعليم والتدريب في صورة إنتاج إقتصاد رقمي، وذلك من خلال دراسات ومؤشرات وتجارب الدولة الليبية. فالمساواة بين الجنسين وعدم التهميش قد أصبحا يتجسدان من خلال تكافؤ الفرص التعليمية بين الرجل والمرأة. لا سيما في عصر بات فيه الانسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي في مرحلة بناء دولة ليبيا.

إن التنمية المستدامة، بأبعادها الثلاثة وأهدافها السبعة عشر ولا سيما الهدف 5 منها المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، لا تتحقق، إلا من خلال التمكين الاقتصادي للمرأة التي تعتبر مصدرًا غير مستغل نتيجةً للموروث الثقافي والتحديات الثقافية. في ظل تحديات سوق العمل، القائم على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الانتاجية منها والخدمية، يجب الاهتمام بمعالجة الأثر القوي للأعراف الاجتماعية السلبية التي تعوق قدرة المرأة على المنافسة بقدر متساوٍ مع نظرائها من الرجال في سوق العمل. فالمشاركة الفاعلة للمرأة الليبية في الأنشطة الاقتصادية، قد أصبحت أولوية ملحة على قمة الأجندة الوطنية في دولة ليبيا، ولكن مازالت هناك إشكاليات تحول دون ذلك، وتحتاج الى فهم عميق لكيفية تأثير الديناميكية الداخلية للعلاقات الأسرية وكذلك للثقافة العامة للمؤسسات في اعاقة مشاركة المرأة في سوق العمل.

تتعرض هذه الورقة البحثية إلى مفهوم الإقتصاد الرقمي القائم على الريادة والإبتكار ودوره في سد الفجوة بين الجنسين وتمكين المرأة من فرص العمل اللائق ودعم الاقتصاد. وتركز على التحولات التي طالت عمل المرأة الليبية بسبب التقنية الحديثة، وتظهر جهود الحكومة في توفير بيئة داعمة لمشاركة المرأة الليبية في الانشطة الاقتصادية، وُتختم بجملة من التوصيات لمساعدة صانعي السياسات العامة ومتخذي القرار في دعم عمل المرأة، وتخلص إلى أن الانتاج الإقتصادي الرقمي هو الرافد الرئيسي للتمكين الإقتصادي للمرأة وتحقيق المساواة، لا سيما في ظل بيئتنا الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، النتاج الفكري الانساني، المرأة الليبية، التنمية المستدامة، ليبيا.

نهى الدرويش - جمهورية العراق

- دكتوراة فلسفة علم النفس التربوي – شخصية وصحة نفسية – جامعة بغداد
- أستاذة في جامعة بغداد – كلية التربية للعلوم الصرفة – ابن الهيثم
- خبيرة أمن استراتيجي في مؤسسات أمنية وعسكرية في مجال مكافحة التطرف العنيف والارهاب
- كاتبة وصحفية
- أنجزت (74) دراسة وبحث علمي في مختلف العلوم الانسانية
- حاصلة على (57) شهادة من مؤتمرات ومنظمات محلية ودولية

ملخص البحث

العمل في زمن العولمة: الاسواق الإفتراضية ودورها في تفعيل دور المراة الاقتصادي - حالة العراق

يتسم العمل في زمن العولمة بخصائص متفردة، تميزه عن خصائص العمل المألوفة سابقًا، وذلك نظرًا لانتشار المستحدثات الرقمية التي أصبحت من أهم مميزات الالفية الثالثة. فمن أبرز سمات هذا الزمن هو العمل في الأسواق الإفتراضية التي باتت تتطلب اشتراطات عدة، من أهمها توافر المهارات التقنية اللازمة للعمل في هذا العالم الرقمي.

ونظرًا لعدم توافر دراسات وصفية لدور الأسواق الإفتراضية في تفعيل أوضاع المرأة العراقية اقتصاديًا وتمكينها من فك الكثير من المعوقات الثقافية التي تفرضها عليها بيئتها المحلية في العمل ضمن الأسواق المباشرة، فقد استهدف البحث الحالي توصيف هذا الدور من خلال عينة مكونة من (175) فردًا، قسمت إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تشكلت من المختصين الخبراء في مجال العمل الافتراضي؛ والمجموعة الثانية ضمت النساء اللواتي يزاولن العمل، كمنتجة او مسوقة، في الأسواق الافتراضية.

ولأجل تحقيق أهداف البحث الحالي، عمدنا إلى وضع استبانتين للمقابلة المقننة، خصصت كل واحدة منها بعينة منفردة. ولقد تضمنت كل استبانة مجموعة من الأسئلة الرئيسة والفرعية المعمقة. أظهرت النتائج توصيفًا تشخيصيًا ومعالجات مستخلصة من نتائج استجابات العينة.

من أهم توصيات هذه الورقة: ضرورة دعم المرأة العراقية لتطوير مهاراتها للعمل في الأسواق الإفتراضية نظرًا لأهميتها المستقبلية ولدورها في تخطي الحواجز الثقافية المحلية لعمل المرأة العراقية؛ وأهمية تشكيل شبكة نسوية محلية وإقليمية من النساء العراقيات والعربيات العاملات في تلك الأسواق لتبادل الخبرات وتطوير المهارات؛ كما وضرورة استحداث سوق افتراضي عالمي خاص بعرض وتسويق وبيع منتجات المرأة العربية.

الكلمات المفتاحية: العمل، العولمة، الأسواق الإفتراضية، المرأة العراقية، الفجوة الاقتصادية بين الجنسين، العراق.

ديما كرداشة - المملكة الأردنية الهاشمية

- ناشطة في مجال حقوق المرأة والنوع الاجتماعي.
- مستشارة في قضايا الجندر، تعمل مع عدد من المنظمات الدولية والوطنية في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشروعات (التحليل والتدقيق المراعي للنوع الاجتماعي).
- حاصلة على درجة الماجستير في دراسات المرأة وطالبة دكتوراة في علم الاجتماع، تحمل شهادة معتمدة في مجال كتابة التقارير وإدارة الـfocus groups.
- خبرة أكثر من 20 عامًا في قطاع التنمية والشؤون الإنسانية بالتركيز على حقوق المرأة والعمل المباشر مع الفئات الأكثر هشاشة.
- إعداد عدد من الأدلة والكتيبات حول النوع الاجتماعي ونهج البحث التشاركي (PRA) وإشراك المجتمع المدني.

ملخص البحث

التمكين الاقتصادي والتمييز الثقافي تجاه المرأة في الاردن

شهد تطور الحركات النسائية المطلبي بداية ظهور الأصوات التي بدات تنادي بالمساواة في الحقوق على مستوى النوع إلى جانب المطالب التي كانت تنادي بتحرير المرأة من أشكال القمع والهيمنة المتجسدة في بنية المجتمع وعلاقاته التراتبية، والتي تخضع فيها المرأة لعلاقات قوة غير متوازنة. ومن هنا بدأ مصطلح التمكّين في الظهور بصورة جلية، تنامت خلال التسعينات من القرن العشرين مع تعاقب إعلان مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في العام 1994، ومن ثم المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين العام 1995 الذي تاطر خلاله هذا المفهوم، حين تمت الدعوة إلى إزالة العقبات التي تعطل تمكين المرأة عمومًا لا سيما على المستوى الاقتصادي.

اخذ مصطلح التمكين في الانتشار والتداول من خلال المنظمات الدولية التي تمثل الجهات المانحة للمشاريع التنموية في البلدان النامية، مطالبة إياها بالإلتزام بالتوصيات المتعلقة بتمكين المرأة في كافة مناحي الحياة للدفع بعجلة التنمية والنهوض بالمجتمع. فالتمكين كمفهوم هو قائم في الأساس على تعزيز قدرات المرأة المعرفية والمهاراتية ومنحها القوة والسلطة التي يتمتع بها الرجل في المجتمع. وهذا الأمر يتطلب حكماً إعادة تحليل علاقات القوة داخل المجتمعات، كما انه يؤثر على التشكل التقليدي للبنى الثقافية والاجتماعية والإقتصادية والسياسية فيها، وعلى ما تحمله من معاني وقيم وممارسات ومواقف هي المسؤولة عن تحديد قدرة الأفراد في الاختيار واتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم. من هنا يتظهر مدى تاثير التمكين على المكون الثقافي الذي يعتبر أحد أهم المحددات التي تعكس تقسيم الأدوار وترسم العلاقات بين الرجال والنساء في حياتهم اليومية.

تسعى هذه الورقة البحثية، بناءً على ما تقدم، إلى تسليط الضوء على واقع ضعف التمكين الاقتصادي للمرأة في الاردن، معتبرة أن أسبابه الجذرية هي ثقافية بحته.

لقد اعتمدت على المنهج النوعي، الذي تم تصميمه بناء على مخرجات دراسة كمية قامت بتنفيذها اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بعنوان «العنف الإقتصادي الموجه ضد المرأة » بهدف البحث بصورة أكثر عمقًا في واقع العنف الاقتصادي من وجهة نظر فئة مستهدفة من النساء العاملات وغير العاملات في عدة مناطق من المملكة وكيف انعكست اشكال التمييز الثقافي على المشاركة الإقتصادية للمرأة والتي ما زالت بأدنى مستوياتها في الاردن حيث لم تتجاوز14% حسب مسح القوى العاملة 2020 الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة.

تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على العديد من الانتهاكات المجتمعية، الثقافية الطابع، التي تمارس بشكل خفي أو ظاهر تجاه ضعف المرأة وعدم قدرتها على مواجهتها، كما تهتم بوضع توصيات يمكنها ان تساهم في تصميم البرامج وتطوير المشاريع الموجه للتمكين الإقتصادي للمرأة الأردنية كما العربية بوجه عام.

الكلمات المفتاحية: التمكين الإقتصادي، العنف الاقتصادي، المرأة الأردنية، المرأة العاملة، المرأة غير العاملة، التشكل التقليدي للبنى الثقافية، الأردن.

المحور الرابع:
المرأة العربية بين المواطنة، السياسات الحكومية والنضالات المدنية، ونشر ثقافة النوع الاجتماعي
مسارات عربية متنوعة ومتقاطعة

أبحاث المحور الرابع

رئيسة الجلسة:
سعادة الدكتورة - يسرى كريم محسن
مديرة عامة دائرة تمكين المرأة العراقية بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، وعضوة المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية عن جمهورية العراق

1) مكافحة العنف والتمييز ضد المرأة: «بين الأمل والتحدي» - رؤية دولية/قانونية
سناء سيد خليل – جمهورية مصر العربية | عضو المجلس القومي للمرأة ومقرر اللجنة التشريعية بالمجلس

2) التمكين السياسي للمرأة في موريتانيا
فاطمة خطري – الجمهورية الإسلامية الموريتانية | عضوة بالبرلمان الموريتاني

3) المرأة المغربية في السياسات العامة بين المكتسبات والتحديات
ليلى منير – المملكة المغربية | أستاذة ورئيسة قسم الدراسات الإيطالية بكلية الآداب والعلوم الانسانية - جامعة محمد الخامس

4) الدلائل التدريبية كأحد الوسائط لنشر ثقافة النوع الاجتماعي - تجربة مصر
نسرين البغدادي – جمهورية مصر العربية | أستاذة علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وعضو المجلس القومي للمرأة

سناء سيد خليل - جمهورية مصر العربية

- تدرج بالعمل في السلك القضائي بالنيابة العامة والمحاكم الابتدائية والاستئنافية حتى حصل على درجة رئيس استئناف منذ عام 1994
- شغل منصب مساعد وزير العدل لشؤون حقوق الإنسان
- اشترك في عضوية ورئاسة الوفود المصرية بالعديد من مؤتمرات الأمم المتحدة والاليات المعنية بموضوعات بحقوق الإنسان وقام بإعداد وصياغة التقارير الحولية المقدمة للاليات الحولية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة واللجنة الافريقية
- نشر وحكّم العديد من الدراسات والبحوث حول القانون الحولي لحقوق الانسان والقانون الإنساني الحولي

ملخص البحث

مكافحة العنف والتمييز ضد المرأة: بين الأمل والتحدي: رؤية دولية / قانونية

شكلت رحلة كفاح المرأة لإقرار وإثبات بديهيات الحقوق الإنسانية لها في المساواة وعدم التمييز والحماية من العنف على مدى التاريخ الحديث، تحديًا كبيرًا ما زال مستمرًا رغم ما تحقق من نجاحات متصاعدة ومتتالية على مستوى النصوص التي تضمنتها المواثيق الحولية لحقوق الإنسان والقوانين والوثائق الوطنية، والتي جاءت معبرة عن تلك الامال التي تنشدها المرأة في حياةٍ كريمةٍ وآمنةٍ دون خوفٍ، تسمح لها بممارسة حقوقها وحرياتها كافة في مأمن من التمييز والتبعية والقهر وفي جو من المساواة وتكافؤ الفرص لإثبات كفاءتها وقدراتها.

إلا أن هذه النجاحات لم تبارح النصوص إلى التطبيق العملي على أرض الواقع بالقدر المناسب بالنظر للمعوقات العملية التي تمثلت في التأثير السيئ والبالغ للموروثات الاجتماعية السلبية على العقل الجماعي، فضلًا عن تباين الجهود التفسيرية والإجراءات التنفيذية للنصوص الحولية والتشريعات الوطنية - لذلك سيظل الأمر في حاجة إلى مواصلة المرأة لملحمة التحدي على الصعيدين الحولي والوطني وصولًا للتطبيق الامثل للأمال المنشودة - ومن خلال هذه الرؤية بين «الأمل والتحدي» تتابع عناصر هذا البحث استشراقًا واستكمالًا لخطة طريق نحو المستقبل.

الكلمات المفتاحية: حماية المرأة من العنف، المواثيق الحولية والإقليمية المعنية بمكافحة العنف والتمييز ضد المرأة، الإعلانات والقرارات والمؤتمرات الحولية والإقليمية المعنية بالمرأة والطفلة، العنف والتمييز ضد المرأة، الموروثات الثقافية والمجتمعية السلبية، الممارسات الضارة، المساواة بين الجنسين، الأطر القانونية الوطنية لحماية المرأة من العنف.

فاطمة خطري - الجمهورية الإسلامية الموريتانية

- وزيرة سابقة لقطاع الترقية النسوية والطفولة والأسرة
- حالياً عضوة في البرلمان الموريتاني
- رئيسة فريق الصداقة الموريتانية المغربية.
- عضوة اللجنة المالية بالجمعية الوطنية.
- ناشطة في المجال السياسي مهتمة بقضايا المرأة والتنمية.
- أدارت وشاركت في كثير من الملتقيات والحوارات والدراسات في مجال المرأة والمشاركة السياسية.

ملخص البحث

التمكين السياسي للمرأة في موريتانيا

وصف بعض المؤرخين المجتمع الموريتاني الصحراوي قديمًا بأنه مجتمع نسائي،في إشارة إلى المكانة والدور الذي كانت تحتله المرأة تقليدياً سواءً في هذ المجتمع أو في البيت والأسرة. وقد ظل الأمر على هذه الحال حتى قيام الدولة الموريتانية سنة 1960 التي كان حضور المرأة فيها في دوائر صنع القرار والمناصب الإدارية شبه معدوم بفعل عاملي الأمية والتقاليد الاجتماعية، التي حرمت المرأة من الكثير من حقوقها مثل التعلم والترشح والعمل حتى وقت قريب. غير أن الأمور أخذت منحى آخر، منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، في ظل التعددية السياسية وادخال نظام النسبية (الكوتا) في موريتانيا، كما في ظل التحولات الإقتصادية والإجتماعية العميقة التي شهدتها المرأة الموريتانية بشكل عام فزاد وعيها بحقوقها على غرار النساء عربياً وعالمياً.

ورغم التحسن الكبير الذي طرأ على وضع المرأة الموريتانية خلال العقدين الماضيين والشعور المتنامي بأهمية تمكينها سياسيًا واقتصاديًا وانحياز التشريعات والقوانين المحلية لصالحها، ونضال المنظمات غير الحكومية والأحزاب لقضاياها ولأهمية تمكينها، فإنها ما تزال بعيدة عن تحقيق ما تصبوا إليه من مكانة تهيؤها للعب دور سياسي يتناسب مع حجمها الديموغرافي والتنموي الذي من المفترض أن تلعبه في المجتمع.

تحاول هذه الورقة إبراز دور التشريعات والقوانين وكذلك المجتمعات الأهلية والنضالات النسوية في إعطاء المرأة الموريتانية المكانة اللائقة بها وتمكينها من حقوقها السياسية والمدنية كافة سبيلاً إلى تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 (المساواة بين الجنسين)، كما تحاول إبراز أهم العوائق التي تحول دون ذلك.

وستتم معالجة هذ الموضوع من خلال النقاط الاربعة التالية:

اولًا : الحقوق السياسية للمرأة حسب التشريعات والقوانين المعمول بها

ثانيًا : دور المجتمعات الأهلية في التمكين السياسي للمرأة

الثًا : حصيلة السياسات الحكومية في مجال التمكين السياسي للمرأة

رابعًا : آفاق ومعوقات التمكين السياسي للمرأة

على أن نختمها بخاتمة عامة وتوصيات نرى أنها ستسهم في تمكين المرأة سياسيًا سبيلًا إلى تحقيق الأهداف المسطرة في البرامج الوطنية والدولية في هذ المجال.

الكلمات المفتاحية: التمكين السياسي، التشريع والقوانين السياسية، الجمعيات الأهلية الموريتانية، المرأة الموريتانية، موريتانيا.

ليلى منير - المملكة المغربية

- أستاذة ورئيسة قسم الدراسات الإيطالية في كلية الاداب ، جامعة محمد الخامس.
- حاصلة على دكتوراه في اللغويات المقارنة (2000). جامعة بولونيا (إيطاليا).
- تشمل مجالات الاهتمام البحثي لها الدراسات الالسنية وفلسفة اللغة ودراسات النوع الاجتماعي والدراسات الثقافية والترجمة.
- لها العديد من الكتب والدراسات المنشورة.

ملخص البحث

المرأة المغربية في السياسات العامة بين المكتسبات والتحديات

احرزت المراة في المجتمعات الغربية سبقًا وتقدمًا في مجال الحقوق والمساوات مع شقيقها الرجل، حون مواجهة أي نوع من المقاومة والمصادرة والحجر من طرف المجتمع ببنياته المختلفة، بفضل تشرب كل أفراد تلك المجتمعات، منذ عشرات السنين، مبادئ الحداثة ومقوماتها، وتسجيل قطيعة مع اشكال التفكير غير العقلاني الذي أنتج تصورات عن المرأة ولدت من الأسطورة والخرافة والنظرة المشوهة إلى الدين.

وعلى غرار كل المجتمعات العربية، انخرط المغرب منذ القرن الماضي في مسلسل الانتقال الديمقراطي باعتماد مجموعة من الإصلاحات القانونية من أجل النهوض بوضعية المراة وتحريرها من ربقة الهشاشة التي تحول حون إطلاق إمكاناتها لكي تلعب دورها كاملًا في بناء مجتمع المناصفة والتعادل والتكامل، مجتمع المساواة في الواجبات والحقوق الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية. وقد شهدت سنة 2011 انطلاقة مسلسل الإصلاحات بتعديل الدستور المغربي الذي أفرز أكبر طفرة نوعية في قضية المرأة باعتماد قانون مدونة الأسرة، لتليه سلسة من التغييرات التشريعية والإدارية نحصرها في أهم الإصلاحات ما بين 2010 و2021: باعتماد مقاربة النوع في برمجة الميزانيات منذ2015 وبعدها خطة المساواة «إكرام» للفترتين 2012-2016 و2017-2021 وكذلك الخطة الوطنية لحقوق الإنسان 2018-2021، وخاصة قانون 103,13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء.

نسعى في هذه الورقة إلى المساهمة في الإجابة على سؤال مرتبط باشكالية واقع المراة في المجتمع المغربي بين المكتسبات والتحديات التي خاضتها من أجل تحقيق التمكين السياسي والاجتماعي والإقتصادي في ظل الإصلاحات السياسية والقانونية التي تبناها المغرب خلال العشريتين الأخيرتين، أو ما يعرف بالثورة البيضاء.

الكلمات المفتاحية: المغرب، وضعية المراة في دستور 2011، مقاربة النوع، خطة إكرام، المراة في الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، مدونة الاسرة، تمكين المراة، المشاركة السياسية

نسرين البغدادي - جمهورية مصر العربية

- أستاذة علم الاجتماع المتفرغ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وعضوة في المجلس القومي للمرأة.
- عضوة في العديد من اللجان العلمية في مصر والعالم العربي.
- تبوأت العديد من المناصب منها: مدير المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، عضوة لجنة مهرجان المسرح العربي، عضوة اللجنة الدائمة للوظائف القيادية من الدرجة الممتازة لوزارة الضامن الاجتماعي (قطاع الشؤون).
- أشرفت على العديد من المشروعات العلمية والكتب العلمية المنشورة.

ملخص البحث

الدلائل التدريبية كأحد الوسائط لنشر ثقافة النوع الاجتماعي - تجربة مصر

اعدّ المجلس القومي للمرأة دليلًا تدريبيًا باللغة العربية تحت عنوان: **«الدليل التدريبي: إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع القطاعات»**، ويعتبر أول دليل من نوعه على مستوى الدول العربية. يسعى هذا الدليل إلى نشر ثقافة النوع الاجتماعي، ويعدّ وثيقة استرشادية لكل مؤسسات الدولة لدمج منظور النوع الاجتماعي في كل الخطط والسياسات.

إن تبنّي مفهوم النوع الاجتماعي يسمح في إتاحة الفرص والموارد لجميع فئات المجتمع للوصول العادل والتمكين من مجهودات التنمية. وقد استند هذا الدليل في إعداده على فهم احتياجات المجتمع والاستغلال الأمثل للقدرات من أجل المشاركة الفعالة في التنمية، وتحقيقًا لأهداف استراتيجية تمكين المرأة المصرية 2030، والمبنية على أساس أهداف التنمية المستدامة.

سوف تعتمد هذه الورقة على عرض محاور الدليل التدريبي الذي سيشكل المرجع الرئيس المعتمد عليه.

الكلمات المفتاحية: الدلائل التدريبية، الوسائط الاجتماعية، الدليل التدريبي، ثقافة النوع الاجتماعي، تجربة مصر، مصر، المجلس القومي للمرأة.

المحور الخامس:
مساهمة المرأة في تعزيز صمود المجتمع والأرض

أبحاث المحور الخامس

رئيسة الجلسة:
سعادة الاستاذة - لونا إلياس جميل سعادة
خبيرة في مجال النوع الاجتماعي، وعضوة اللجنة الاستشارية الدائمة للشؤون الإدارية والمالية والقانونية لمنظمة المرأة العربية

1) دور المرأة العربية في التعاطي الرشيد مع البيئة
عمرو سليمان – جمهورية مصر العربية | خبير اقتصادي، عضو المجلس القومي للمرأة

2) المرأة بين ثقافة الإستهلاك والتدوير – حالة قرية لبنانية
لبنى طربيه – الجمهورية اللبنانية | أستاذة في معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية

3) دور المجتمّعات الافتراضية في تعزيز الوعي البيئي لدى المرأة العربية
فهيمة بنت حمد السعيدية – سلطنة عمان | باحثة مهتمة بالعلوم الاجتماعية والنفسية والتربوية

4) تعزيز دور المرأة الجزائرية في البيئة والتنمية المستدامة
مريم هند بن مهدي – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | الأمينة العامة للبيئة والتنمية المستدامة، وزارة البيئة

عمرو سليمان - جمهورية مصر العربية

- مبتكر ورائد أعمال
- حاصل على الماجستير من معهد العلوم والتكنولوجيا بجامعة مانشستر في مجال إدارة برامج التنمية الوطنية.
- له خبرة أكثر من 20 عامًا في مجالات متنوعة تشمل المشروعات العامة ومشروعات البنية التحتية، وبرامج التنمية المجتمعية في مجال الصحة والتعليم، وتنمية مهارات أصحاب المشروعات الصغيرة وبرامج الإقراض الصغيرة.
- شارك في تاسيس، وادار عدداً من الشركات الرائدة في مجال توفير البرمجيات المصرفية المتخصصة.
- عمل مديراً للمشروعات في الصندوق الاجتماعي للتنمية بجمهورية مصر العربية.

ملخص البحث

دور المرأة العربية في التعاطي الرشيد مع البيئة

يتناول هذا البحث أهم المشاكل البيئية وأخطرها ودور المرأة الرشيد في التعامل معها، ويركز على ظاهرة التغيّرات المناخية وأخطارها على البشرية وعلى الكوكب؛ كما يتطرق إلى العلاقة الوثيقة بين أهداف التنمية المستدامة ومواجهة التغيرات المناخية.

ويستعرض أيضًا العلاقة بين المرأة والتغيّرات المناخية وتأثير هذه الظاهرة على المرأة بشكل خاص، إضافة إلى التوجهات العامة لتمكين المرأة للتصدي لها والتكيف معها. ويطرح التوصيات العالمية للتأكد من توافر فرص متكافئة للنساء والفتيات للاضطلاع بدور قيادي والمشاركة والانخراط في صنع القرارات فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث وتغيّر المناخ، فالمرأة لها دورها الفعال والرشيد في حماية البيئة والتصدي لظاهرة التغيّرات المناخية.

ويستعرض هذا البحث أخيراً بعض التجارب العالمية الناجحة للمرأة في قيادة التنمية المستدامة والحد من مخاطر التغيّرات المناخية، كما وبعض التجارب المصرية الناجحة للمرأة في قيادة التنمية المستدامة والحد من مخاطر التغيّرات المناخية.

الكلمات المفتاحية: المرأة، التنمية المستدامة، ترشيد التعاطي مع البيئة، تغير المناخ، مستقبل مستدام.

لبنى طربيه - الجمهورية اللبنانية

- أستاذة الأنثروبولوجيا الثقافية في معهد العلوم الإجتماعية - الجامعة اللبنانية، منسقة مختبر الأنثروبولوجيا في مركز الأبحاث، وعضوة الفرقة البحثية لشهادة الدكتوراة في العلوم الإجتماعية في المعهد العالي للدكتوراة في الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية في الجامعة اللبنانية. تتمحور اهتماماتها البحثية حول المرأة، الثقافة، التعددية القانونية والمدينة. كما عملت في التكييف الثقافي لبعض القياسات في مجال الذاكرة ولها عدة مشاراكات بحثية منشورة كما العديد من الأبحاث حول الجندرة وكتاب «Family Law in Lebanon - 2012».

ملخص البحث

المرأة بين ثقافة الإستهلاك والتدوير - حالة قرية لبنانية

أضحى الاهتمام البيئي في مقدمة الاهتمامات المجتمعية لا سيما بعد المشاكل البيئية المعقدة التي باتت تنذر الأرض وتهدد بخطر استدامتها للأجيال القادمة. لقد أصبح هذا الواقع جليًا لجميع قادة العالم، ما دفعهم الى تبني الأجندة 2030 للتنمية المستدامة التي احتل فيها البعد البيئي حيزًا مركزيًا. فإذا أراد البشر العيش حياة جيدة وصحية على كوكب الأرض، لا بد من جعل الاهتمام بالبيئة في مقدمة أولويات سياساتهم المستقبلية الرشيدة. فمحاربة الاستنزاف للموارد البيئية والتلوث يعدّ حاليًا بعدًا أساسيًا للأجندة 2030 ويتقاطع مع الأهداف الـ 17 التي تم تبنيها.

ان البحث حول المرأة العربية والبيئة المستدامة، من خلال التركيز على الممارسات الثقافية المرتبطة بالاستهلاك والتدوير، يُعتبر بناءً على ما تقدم موضوعًا مهمًا لارتباطه بمقاربة البيئة أخذًا بالإعتبار الخصوصية الثقافية للمرأة العربية بشكل عام والمرأة اللبنانية بشكل خاص، دون أن ننسى أن رصد الطريقة التي تقوم بها المرأة بالتعاطي مع البيئة ضمن ممارساتها الحياتية اليومية، قد يساهم في قراءة مستنيرة لفهم أهمية البيئة ووعي كيفية وضع السياسات المحلية لترشيدها.

يرتكز هذا البحث على محاولة رصد التغيّرات الحاصلة في الحياة اليومية للمرأة، والمهام المرتبطة بعملها التقليدي كربة منزل. فالنشاطات اليومية لها انعكاساتها المباشرة على البيئة، ودراسة تحولاتها، عبر الأجيال، تعكس التغيرات السوسيو-ثقافية التي يعيشها المجتمع اللبناني وتحولاته، ما بين زمن الندرة والاستهلاك.

وهذا البحث هو عبارة عن مقاربة إثنوغرافية حقلية للنشطات المنزلية لعينة من ثلاثين امرأة ريفية، ينتمين لجيلين من القرية نفسها، وذلك بهدف رصد الطريقة التي يتفاعلن بها مع البيئة عبر استخدامهن، وإعادة استخدامهن أو استهلاكهن للموارد المتاحة لهن. وأظهرت الدراسة تمايزًا كبيرًا بين الجيلين المدروسين من حيث التعامل مع الموارد. فالجيل الأول من كبيرات السن نشأ على ثقافة إعادة التدوير والترشيد بالاستهلاك، بينما اتجهت الشابات إلى اعتماد الاستهلاك. وعكس تصرف المجموعتين الثقافة السائدة التي ميزت الحياة المعاشة وتغيّراتها في الريف اللبناني ما بين الجيلين.

الكلمات المفتاحية: لمرأة الريفية، البيئة، الاستهلاك، إعادة التدوير، اختلاف الأجيال، الترشيد، الوعي البيئي، لبنان.

فهيمة بنت حمد السعيدية - سلطنة عمان

- باحثة عمانية مهتمة بالعلوم الاجتماعية والنفسية والتربوية.
- حاصلة على البكالوريا في العمل الإجتماعي، والماجستير في علم النفس التربوي.
- لها العديد من المشاركات في تقديم برامج تدريبية، وأوراق بحثية في مؤتمرات محلية ودولية، ولها أوراق بحثية منشورة في مجلات علمية محكمة.

ملخص البحث

دور المجتمّعات الافتراضية في تعزيز الوعي البيئي لدى المرأة العربية

يهدف هذا البحث الكشف عن دور المجتمّعات الإفتراضية في نشر وتعزيز الوعي البيئي، والتعرف على المعوقات التي تحد من هذا الدور، وصولًا لبعض التوصيات التي قد تساعد في تجاوز تلك المعوقات؛ فالمجتمّعات الإفتراضية تؤدي دوراً مهماً في تشكيل الوعي والسلوك والإتجاهات والقيم في العديد من القضايا الحياتية، بما فيها الوعي بأهمية صيانة البيئة والحفاظ عليها، وذلك من خلال ما توفره من فضاءات واسعة للمعرفة والتفاعل؛ حيث تساهم في تنمية الوعي حول البيئة بكل ما تحتويه، ولكن وبشكل مفارق، قد تكسب المجتمّعات الافتراضية الأفراد بعض السلوكيات التي تهدد صيانة البيئة، ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث في مساعدة المجتمع على فهم طبيعة تأثير المجتمعات الافتراضية في تعزيز الوعي البيئي لدى المرأة وأهمية هذا الدور، حتى يتمّ اتخاذ التدابير اللازمة التي يمكنها أن تسهم في إحداث التغير المرغوب الذي يتناسب مع أهمية دور المرأة في تقدم المجتمع ورقيه.

ولتحقيق الهدف من البحث تمّ التركيز على عدة أسئلة، كشف السؤال الأول عن دور المجتمعات الافتراضية في نشر الوعي البيئي لدى المرأة وتاثيره عليها، كحلقة وصل للمجتمع المحيط. وتطرق السؤال الثاني إلى تحديد أهم المعوقات التي تؤثر على دور المجتمّعات الافتراضية في نشر وتعزيز الوعي البيئي لدى المرأة، أما في السؤال الثالث، فلقد جرى التعرف على الفروق في دور المجتمعات الافتراضية في تعزيز الوعي البيئي، تبعًا لمتغيرات المؤهل الدراسي والحالة الاجتماعية. وأما السؤال الرابع فناقش أخيراً أهم المقترحات التي قد تسهم في تفعيل الدور الإيجابي للمجتمعات الافتراضية في نشر الوعي البيئي.

الكلمات المفتاحية: حماية البيئة، المجتمعات الافتراضية، المرأة، الوعي البيئي، صيانة البيئة.

مريم هند بن مهدي - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

- دكتوراه في الطب البيطري من المدرسة البيطرية الوطنية العليا في الجزائر عام 1996.
- دكتوراه الدولة في علم الصيدلة والتكنولوجيا الحيوية من جامعة باريس ديدرو في 2002
- عميد ة كلية العلوم الزراعية والبيطرية والبيولوجية بجامعة سعد دحلب البليدة في عام 2010 قبل تولي التوجيه العلمي والإداري لمختبر أبحاث «صحة والإنتاج الحيواني « في عام 2013 حتى 2020
- مديرة المدرسة العليا لعلوم الأغذية والصناعات الغذائية الزراعية بالجزائر العاصمة من 2015 إلى يوليو 2019
- مديرة البيئة والتنمية المستدامة بوزارة البيئة في حزيران/ يونيو 2020 قبل أن يتم تعييني أمينة عامة لوزارة البيئة

ملخص البحث

تعزيز دور المرأة الجزائرية في البيئة والتنمية المستدامة

تشكّل تاثيرات التغيرات المناخية التي عانت منها الجزائر لعدة عقود، تهديدًا لامنها الغذائي من خلال تدهور التربة والتصحر. إن هذه التغييرات تؤثر سلبًا على الموارد الطبيعية والأنشطة المختلفة، لا سيما الموارد المائية والزراعية والغابية وكذلك التنوع البيولوجي، إلخ. كما أن صحة الإنسان والحيوان والمدن والمناطق الساحلية مهددة أيضًا بشكل مباشر.

إن هذه التهديدات في زيادة درجات الحرارة، بالإضافة إلى فترات الجفاف الطويلة، باتت تهدد مراحل الأزهار في الجبال والغابات الرطبة. من جهة أخرى سيؤدي ارتفاع درجات الحرارة القصوى في الصيف، وإطالة موسم الجفاف وزيادة احتمالية عدة سنوات جفاف متتالية إلى زيادة معدل وفيات النبات. وبالتالي، فإن تجديد النظم الايكولوجية سيصبح أكثر صعوبة وأكثر تعقيداً. بشكل عام، ستكون كتل الغابات والمناطق الجبلية الرطبة، وشبه الرطبة (كتل أطلس التل في الشرق والوسط، على وجه الخصوص) أكثر عرضة للخطر من الكتل الصخرية الأخرى والمساحات الجبلية الضخمة، وهذا بالاقتران مع إزالة الغابات والحرائق.

لقد ثبت أن النساء اللواتي يعشن في هذه المناطق هن من أوائل الضحايا الذين يعانون من آثار التغيرات المناخية. ويرجع هذا الضعف الذي تعاني منه المرأة، إلى تباين وصولها، مقارنة بالرجل، إلى الموارد الاجتماعية والبيئية اللازمة للتكيف: نتيجة صعوبة حصولها على الموارد المالية، والأراضي، والتعليم، والصحة ...

وفي محاولة لمكافحة الاحتباس الحراري، نفذت الدولة برامج تدريبية في إنتاج المنتجات المحلية وتسويقها عبر استخدام تقنيات وأدوات آمنة ومسؤولة بيئيًا في المناطق تتلاءم واحتياجات السكان.

سوف يتم، ضمن هذه الورقة، عرض الاستراتيجية البيئية المعتمدة من قبل الجزائر في هذا المجال، كما نتائج التجارب الأولية التي نفذتها وزارة البيئة في إطار مشروع تعاون دولي على مستوى منتزه القالة الوطني، وولاية الطارف وفي منطقة جبل إيدوغ ولاية عنابة، لتنمية الموارد البيولوجية المحلية من خلال إنشاء تعاونيات نسائية ريفية ومناقشتها من حيث آثارها البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التغير المناخي، الجفاف، التصحر، النظام الايكولوجي، الاحتباس الحراري، استراتيجية بيئية، المرأة الريفية والبيئة، الجزائر، تعاونيات ريفية، تمايز نوعي في التنمية.

الجلسة الختامية:

إعلان التوصيات

رئيس الجلسة:

معالي الوزيرة - كوثر كريكو

وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة وعضوة المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

توصيات المؤتمر الثامن لمنظمة المرأة العربية

توقف المؤتمر عند ثلاث حقائق بديهية:

1. المرأة والرجل ينبثقان من وحدة النفس الإنسانية الأصلية وهما يتمتعان بشكل طبيعي بالخصائص الإنسانية ذاتها.
2. الثقافة هي معطى تاريخي، ديناميكي ومتغيّر بطبيعته.
3. الثقافة هي اداة ناعمة تنساب القيم المجتمعية من خلالها إلى عقولنا بشكل لاشعوري فتؤثر على إدراكنا وفهمنا وتقييمنا للواقع المعاش، وهي تُملي علينا لا شعوريا سلوكيات تعكس تلك القيم. وبالتالي فمن الطبيعي السعي لمنازلة الصور السلبية للمرأة والفتاة في دارها؛ اي عبر إنتاج ونشر صور إيجابية وقيم المساواة بين الجنسين.

وهذا المؤتمر، بموضوعه، «المرأة العربية والتحديات الثقافية» يعد محطة زمنية هامة لقياس التحولات التي تعيشها مجتمعاتنا العربية؛ سواءً على المستوى المعرفي أو الواقعي، ويتبين ان البعد الثقافي و»المخيال الجمعي الذي يجسده ما زالا يلجمان البنى المجتمعية كافة (المعرفية، الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، التشريعية، التربوية،...) ويعيقا تطورها، لا سيما في ما يتصل بأوضاع المرأة وأدوارها الاجتماعية. وهذه الظاهرة تقاوم التغيير بالرغم من اندفاع الناشطين ومن اتخاذ الحكومات مبادرات متعددة لتوسيع الفرص لتشمل النساء كما الرجال في مختلف المجالات.

وجاءت أعمال المؤتمر لتؤكد ان الثقافة هي نتاج تجارب وتاريخ، وامكنة، وسياسات وشعوب. وانها تتميز بطابع تثاقفي هو الذي ينتج تنوعها ويدعم تطور الشعوب. وتاريخية الثقافة تفسر من جهة الاختلاف الحاصل في المسارات المجتمعية، ومن جهة أخرى تعيد الكرة إلى أيدي الشعوب والمبادرة إلى قادتها، من مسؤولين رسميين إلى قادة الرأي، إلى الرواد والرائدات والناشطين من الجنسين من أجل غد يسير على طريق المساواة في كافة الحقوق وكافة الفرص بين المرأة والرجل.

وعليه، فلا بد من التعاطي مع الثقافة من باب هذا الواقع لتتم مقاربتها بوعي العارف لسماتها والطامح لتطويرها بشكل مستدام بهدف ارتقاء مجتمعاتنا العربية إلى اسمى مستويات احترام الانسان، رجلا كان ام امرأة وتوفير كافة الشروط اللازمة لذلك. وفي هذا السياق، يعكس التنوع الثقافي الغنى البشري ويشجع الشعوب على مواصلة مسيرتها ومواصلة التثاقف بما فيه خير الأنسان.

بناءً على ما تقدم جاءت التوصيات على الشكل الآتي:

1- في مجال الدراسات الميدانية والبحث العلمي :

- تشجيع بلورة تيار بحثي معني بإعادة قراءة النصوص الدينية التي تتصل بصورة المرأة وأدوارها، بقصد فك الاشتباك الحاصل بين النص وبين تفسيره، وتحرير العقل العربي من قراءات هي وليدة السياق التاريخي وأبعد ما تكون عن مقاصد الأصول الدينية الصحيحة.
- دعوة الخطاب النسوي العربي الى نبذ الاقتراب الفئوي في طرح قضايا المرأة، وإعادة بناء قضايا النساء باعتبارها قضايا مجتمعية عامة تتداخل مع القضايا المجتمعية كافة.
- تعزيز الدراسات والبحث العلمي الذي ينطلق من منظور النوع الاجتماعي لرصد واقع النساء والرجال في المنطقة العربية بهدف إلغاء الفجوة بين الجنسين لجهة الاحتياجات، والوصول إلى المساواة بين المرأة والرجل في الفرص لتعزيز المشاركة المتكافئة في صنع واتخاذ سائر القرارات.
- دعوة الجامعات الوطنية والخاصة للعمل على إدخال مقررات (دراسات المرأة) في التعليم الأكاديمي للمساهمة في تعميق المعرفة العلمية في هذا المجال.

2- في مجال الإنتاج الثقافي والفني والإعلامي:

- إنشاء مرصد عربي لمتابعة صورة المرأة في الإنتاج الثقافي والفني والإعلامي.
- تشجيع الإنتاج الفني والإعلامي العربي المشترك من أجل نشر قيمة المساواة بين الجنسين ونشر صور إيجابية عن المرأة.
- تنظيم ملتقيات وورش عمل للإعلاميات والإعلاميين لإكسابهم مهارات التناول المتوازن لقضايا المرأة كجزء عضوي من القضايا المجتمعية العامة، وكذا مهارات استخدام مقاربة النوع الاجتماعي في عملهم.
- إعادة النظر في البرامج والكتب التربوية لازالة كافة الصور النمطية والدلالات الرمزية التي تلعب دوراً كبيراً في إعادة انتاج الثقافة النمطية عند الأجيال الجديدة ولا سيما عند الأطفال والناشئة من الجنسين.
- دعوة منظمة المرأة العربية إلى ربط برنامجها (التربية من أجل المستقبل) بمخرجات المؤتمر لجهة مضاعفة الجهود، بالتعاون مع الجهات الوطنية ذات الصلة، لتعزيز تكوين المعلمين في مجال النوع الاجتماعي وتنقية المقررات الدراسية من الصور النمطية ودعم أدب الأطفال المكرس لقيم المساواة ونبذ النمطية والتمييز.
- دعوة الحكومات إلى إيلاء الاهتمام الكامل لموضوع مراجعة المناهج والمقررات التعليمية في كل مراحل التعليم، ما قبل المدرسي والابتدائي والمتوسط والثانوي لجهة تنزيه المناهج والمقررات من كل صور سلبية للمرأة والفتاة وتبني صور ايجابية بديلة.
- دعوة الحكومات إلى مضاعفة جهودها في مجال تعزيز قدرات ومهارات المعلمين والمدربين للمساهمة الإيجابية في نشر قيم المساواة بين الجنسين لا سيما في أوساط الأطفال والناشئة.

• التشبيك مع صناع الانتاج الثقافي العربي لبناء الجسور من أجل تحسين صورة المرأة في الاعمال الثقافية المقدمة للجمهور.
• توثيق وتاريخ لادوار المرأة المؤثرة في المجال الثقافي وهو الدور الذي تم طمسه عبر العصور.
• الاهتمام بالمشروعات الثقافية المستقلة التي تحاول تفكيك الصور النمطية عن المرأة من خلال تسليط الضوء عليها وايجاد حلول انتاجية وتسويقية لاستمراريتها على الساحة الثقافية.

3- **في مجال التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والتهميش:**
• دعوة الحكومات إلى صياغة السياسات العامة وبرامج وخطط التنمية وفق رؤية كلية ومقاربة شاملة، تأخذ في اعتبارها احتياجات وأدوار كلا الجنسين في المجتمع، وتستهدف توفير الفرص والموارد للجميع على أساس من العدالة والمساواة.
• دعوة الحكومات العربية لمعالجة أوجه القصور في التشريعات العربية لجهة ضمان المساواة الكاملة بين الجنسين، والالتزام بمواد الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
• دعوة الحكومات العربية إلى مراجعة قوانين وانظمة العمل من منظور أدوار النوع الاجتماعي، يشمل ذلك الأحكام المتعلقة بإجازة الأمومة ورعاية الطفل، وضع انظمة لتحفيز أصحاب العمل الخاص على تبني آليات العمل عن بعد وساعات العمل المرنة لكلا الجنسين من أجل تخفيف الأعباء على المرأة وتعزيز الشراكة بين الجنسين في تحمل أعباء الحياة الأسرية.
• تكثيف الجهود الحكومية وجهود المجتمع المدني في مجال توعية النساء بحقوقهن الاقتصادية والقانونية والشرعية وبناء قدراتهن في المجال الاقتصادي.
• تشجيع إنشاء شبكات نسوية محلية وإقليمية من النساء العاملات في السوق الافتراضي لتبادل الخبرات وتطوير المهارات.
• تشجيع استحداث أسواق افتراضية لتسويق منتجات المرأة العربية، ودعوة منظمة المرأة العربية لتفعيل مشروعها «البوابة الالكترونية لصاحبات المشروعات الصغيرة.»

4- **في مجال: المواطنة والسياسات الحكومية والنضالات المدنية:**
• ضرورة تمثيل أفضل لمرأة في مواقع صنع القرار في مؤسستنا العربية المختلفة.
• دعوة الحكومات والمجتمع المدني الى تكثيف العمل في مجال التمكين الحقوقي للمرأة خاصة لجهة حقوق المرأة في الميراث والتحكم في ملكيتها والاستفادة من القروض والخدمات، وحقها في المشاركة والتمثيل السياسي، وحقها في الحماية القانونية من سائر صور العنف في المجالين الخاص والعام.
• الترويج لاتفاقية جديدة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة تتمتع بالصفة الإلزامية وتتضمن تعريفا منضبط يشمل صور العنف والتمييز، وفق ما اوردته الاتفاقيات الإقليمية، كما تتضمن التزامات نافذة نحو تجريم العنف وملاحقة مرتكبيه.

• تفعيل الحوار المجتمعي حول قضايا المرأة، بقصد تغيير الذهنيات الثقافية، وتطوير ثقافة مدنية جديدة تنظر للمرأة كمواطن وكمشارك أساس في التنمية المستدامة.
• التأكيد على أهمية الأدلة التدريبية في نشر ثقافة النوع الاجتماعي، ودعوة الحكومات والآليات الوطنية المعنية بالمرأة الى العمل على تعميم الأدلة التدريبية ذات الصلة بادماج النوع الاجتماعي كآلية تحويل النصوص إلى ممارسة فعلية داخل الهيئات الوطنية.

5- في مجال مساهمة المرأة في تعزيز صمود المجتمع والأرض:
• دعوة المؤسسات التعليمية العربية إلى إدماج مبادئ، التعامل الرشيد مع البيئة وحمايتها في المناهج الدراسية في جميع المراحل.
• دعوة الحكومات العربية إلى تمكين النساء في مجال صنع القرار المتعلق بالبيئة.
• دعوة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة وهيئات المجتمع المدني، الى إدماج ثقافة حماية البيئة في المشروعات الصغيرة الموجهة للنساء، بحيث يتم إدماج بعد الترشيد البيئي مع البعد الاقتصادي وتستفيد المرأة اقتصاديا من خلال المحافظة على البيئة.
• الالتزام بالسعي لإنفاذ القوانين وضمان بلوغ الأهداف المحددة في الخطط والإستراتيجيات والبرامج، من خلال اعتماد آلية التقييم التي تسمح بقياس الإنجازات ورصد المعوقات لمعالجتها.

الهيئـــة الوطنيّـــة
لشؤون المرأة اللبنانيّة
National Commission
for Lebanese Women

الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللّبنانيّة

لبنان، بعبدا، الطريق الدّولي، مركز رقم 3176، ط. 2

+961 5 955 103 | +961 5 955 101-2 | nclw.gov.lb | info@nclw.gov.lb

NationalCommissionForLebaneseWomenNCLW | NclwGov | NclwGov